

V391

١٦٠ تحرير الفوائد المنطقية في شرح الرسالة الشمسية ؛ التصورات
ت. ق. والتصديقات ، تأليف القطب التحتاني محمد آر
(محمود) بن محمد - ٧٦٦ هـ. كتب سنة ١٢٢٦ هـ.

١٢٣ ق ١٥ س ٢١ × ١٥ سم

٦٩٤٨ نسخة جيدة ، خطها نسخ معتاد ، طبع مرات أخرى سنة
١٩٢٨ م.

العلام (ط) ٧ : ٢٨ كشف الظنون ٢ : ٦٣

١ - المنطق ٢ - المؤلف ٣ - تاريخ النسخ ٤ - شرح

الرسالة الشمسية ٥ - شرح القطب التحتاني علي

الشمسية

١٤٠٤

٢

حافظ علي افندي، الديغم اقبى بيا،

٥٠ بزم اوداد الديغم
 ٦٠ كندی اوداسنه الديغم
 ٤٤ دفعه الديغم
 ١٥٤
 ٤٤
 ٢٠٠

15000

٥٠٠
 ٥٠
 ٦٠
 ٤٤
 ١٥٤
 ٤٤
 ٢٠٠

افندي كتاب

الحمد افندي كتاب مصفوفی

الحمد افندي كتاب مصفوفی
كتاب

مكتبة جامعة الملك سعود قسم النسخات

١٤٠٦	١٩٤٨	المرقم:
١٤٠٦	١٩٤٨	العنوان:
١٤٠٦	١٩٤٨	المؤلف:
١٤٠٦	١٩٤٨	تاريخ النسخ:
١٤٠٦	١٩٤٨	اسم الناسخ:
١٤٠٦	١٩٤٨	عدد الأوراق:
١٤٠٦	١٩٤٨	ملاحظات:

وإنما قال ورثته في قوله
ورثته نظرنا إلى الرسالة
التي فيها معنى الرسالة
هو الكتاب وإذا كان المقطع
بذلك والحق هو ما جاز
في الأثر أن يكون

الرسالة في القصة كما في قوله
ورثته نظرنا إلى الرسالة
التي فيها معنى الرسالة
هو الكتاب وإذا كان المقطع
بذلك والحق هو ما جاز
في الأثر أن يكون

بسم الله الرحمن الرحيم

قال ورثته على مقدمته وثلاث مقالات وخاتمة
اقول الرسالة مرتبة على مقدمته وثلاث مقالات
وخاتمة أما المقدمة ففي ماهية المنطق وبيانها
أوله وموضوعه وأما المقالات فثلاث فأولها في المفردات
والثانية في القضايا واحكامها والثالثة في القياس
وأما الخاتمة ففي مواد الأقسام وأجزاء العلوم وأما ترتيبها
عليها لأن ما يجب أن يعلم في المنطق أمان يتوقف الشروع
فيه عليه أولا فان كان الأول فهو المقدمة وإن كان الثاني
فأما أن يكون البحث فيه عن المفردات وهو المقالة الأولى
أو عن المركبات فلا يخفى أما أن يكون البحث فيها عن المركبات
التي هي مقاصد بالذات فلا يخفى أما أن يكون النظر فيها من حيث
الصورة وهو المقالة الثالثة أو من حيث الماهية وهي الخاتمة

والمراد بالمقدمة هنا ما يتوقف عليه الشروع في العلم وهو
الذي يطلق عليه في المنطق
وهو الذي يتوقف عليه الشروع
في العلم وهو الذي يطلق
عليه في المنطق وهو الذي
يتوقف عليه الشروع في العلم

وإنما قال ورثته في قوله
ورثته نظرنا إلى الرسالة
التي فيها معنى الرسالة
هو الكتاب وإذا كان المقطع
بذلك والحق هو ما جاز
في الأثر أن يكون

الرسالة في القصة كما في قوله
ورثته نظرنا إلى الرسالة
التي فيها معنى الرسالة
هو الكتاب وإذا كان المقطع
بذلك والحق هو ما جاز
في الأثر أن يكون

توقف الشروع أما على تصور العلم فلا بد الشارع في العلم
لأن تصور أولئك العلم كان طالباً للجمهور المطلق وهو
لا يتوقف على تصور العلم المطلق وفيه نظر لأن قوله
الشروع في العلم يتوقف على تصور العلم أن أراد به التصور
فليس يمكن لا يلزم منه أن لابد من تصور برسمه فلا يتم
التفريق إذ لو كان سبب يراى رسم العلم في فتح الكلام وإن
التصور برسمه فلا بد أنه لو لم يكن العلم منصوراً برسمه بل
طالباً للجمهور المطلق وإنما يلزم ذلك أنه لو لم يكن منصوراً
توجه ما هو مضمون فالأولى أن يقال لابد من تصور العلم
برسمه ليكون الشارع فيه على بصيرة في طلبه فإنه إذا انحصر
العلم برسمه وقف على جميع مسائله أجمالاً حتى أن كل مسألة
تتطلب علماً بها من ذلك العلم كما أن من أراد سلوك طريق
لم يشاهد كمن عرف آثاره فهو على بصيرة في سلوكه وأما
على بيان إليه فلا بد أن يعلم غايته العلم والغرض منه كان
طلبه علماً وأما على موضوعه فلا بد من بيان العلوم حسب

وإنما قال فلا يتم التفريق ولا يقال فلا يتم لأن التفريق حاصل
في تصور العلم بوجه ما ولكن لا يتم التفريق في القصور
بيان سبب يراى رسم العلم في فتح الكلام

برسمه برسمه كمن عرف آثاره فهو على بصيرة في سلوكه وأما
على بيان إليه فلا بد أن يعلم غايته العلم والغرض منه كان
طلبه علماً وأما على موضوعه فلا بد من بيان العلوم حسب

الرسالة في القصة كما في قوله
ورثته نظرنا إلى الرسالة
التي فيها معنى الرسالة
هو الكتاب وإذا كان المقطع
بذلك والحق هو ما جاز
في الأثر أن يكون

در صورتی که کلیمه و اینها بخواند انصاف شود

السانج

العلم

الصدق

السانج كذلك يطلق على ما يردف العلم ويصح الصدق وهو
 مطلق التصور واما الحكم فهو اسناد امر الى آخر ايجابا او سلبا
 واليجاب هو انفع النسخة والسلب هو انتزاع النسخة
 فاذا قلنا الانسان كاتب او ليس بكاتب فقد اسندنا الكاتب
 الى الانسان ووقعنا نسبة نبوت الكتابة اليه وهو الايجاب
 او رفعنا نسبة نبوت الكتابة عنه وهو السلب فلا ريب
 ههنا ان يدرك اولاً الانسان ثم مفهوم الكاتب ثم نسبة
 نبوت الكتابة الى الانسان ثم وقوع تلك النسبة اولاً وقوعها
 فادراك الانسان هو تصور المحكوم عليه والانسان هو متصور
 محكوم عليه وادراك الكاتب هو تصور المحكوم به والكاتب هو
 متصور محكوم به وادراك نبوت الكتابة تصور نسبة الحكمة
 وادراك وقوع تلك النسبة اولاً وقوعها بمعنى ادراك ان
 النسبة واقعة او ليست بواقعة هو الحكم وربما حصل ادراك النسبة
 الحكمة بدون الحكم كما ان من شكك في النسبة او توهمها لم يكن بين النسبة
 فان الشك في النسبة او توهمها بدون تصورهما مع لكن هو الانتفاع

الصدق

العلم

الصدق

الصدق

الصدق لا يحصل لم يحصل الحكم وعند متأخري المنطقيين
 ان الحكم اي انفع النسخة او انتزاعها فعل من افعال النفس
 فلا يكون ادراكا لان الادراك انفعال والفعل لا يكون
 انفعالا فلو قلنا ان الحكم ادراك يكون التصديق مجموع
 التصورات الاربعة وهو تصور المحكوم عليه وتصور
 المحكوم به وتصور النسبة الحكمة والتصور الذي هو
 الحكم وان قلنا انه ليس بادراك يكون التصديق مجموع
 التصورات الثلاث والحكم هذا على رأي الامام واما على رأي
 الحكماء فالصدق هو الحكم فقط والفرق بينهما من وجوه
 احدها ان التصديق بسيط على رأي الحكماء ومركب على رأي
 الامام وثانيهما ان تصور الطرفين شرط في التصديق خارج
 عنه على قولهم وشرطه الدخول فيه على قوله وثالثها ان
 الحكم نفس التصديق على زعمهم وجزءه على زعمهم واعلم ان
 الشهور فيما بين القوم ان العلم اما تصور او تصديق
 والمصعد عنه الى التصور السانج والصدق

الصدق

الصدق

الصدق

وسبب العدو له عنه ورد والاعتراض على تقسيم المشهور

من وجهين الأول ان التقسيم فاسد لان احد الامرين لازم وهو اما ان يكون قسم الشيء قسمين او يكون قسم الشيء قسمين
منه وذلك لان التصديق ان كان عبارة عن التصور مع الحكم
والتصور مع الحكم قسم من التصور وقد جعل في التقسيم قسمين فكل
قسم الشيء قسم له وهو الامر الاول وان كان عبارة عن الحكم والحكم
قسم للتصور وقد جعل في التقسيم قسمين من العلم الذي هو نفس التصور
فكل قسم الشيء قسم له وهو الامر الثاني ويند الاعتراض انما يريد
لو قسم العلم الى مطلق التصور والتصديق كما هو المشهور واما

اذا قسم العلم الى التصور الساخ والى التصديق كما فعل المص
فلا وورد له لا تختار ان التصديق عبارة عن التصور
مع الحكم وقوله التصور مع الحكم قسم من التصور فلما ان اردتم
به انه قسم من التصور الساخ المقابل للتصديق فظاهر انه ليس
كذلك وان اردتم به انه قسم من التصور المطلق فليس كذلك
التصديق ليس هو مطلق التصور بل التصور الساخ فلا يلزم

فلا يلزم

الاعتراض على تقسيم المشهور

فلا يلزم ان يكون قسم الشيء قسمين له والثاني ان المراد بالتصور

اما التصور الذي هو مطلقا او للتصديق مع الحكم فان عني به التصور
الذي هو مطلقا لزم انقسام الشيء الى نفسه والى غيره لان التصور

الذي هو نفس العلم وان عني به للتصديق مع الحكم امتنع اعتبار التصور

في التصديق لان عدم الحكم يكون معتبرا في التصور فلو كان

التصور معتبرا في التصديق الحكم معتبرا فيه والحكم معتبرا فيه

ايضا فلزم اعتبار الحكم وعدمه معا في التصديق وانه

صح وجوابه ان التصور يطلق بالاشتراك على ما اعتبر فيه

عدم الحكم وهو التصور الساخ وعلى التصور الذهني مطلقا

كما وقع الشبهة عليه وللمعتبر في التصديق ليس هو الاول

بل الثاني والى اصل ان التصور الذهني وهو العلم والتصور

ايضا ان يعتبر بشرط شيء اي الحكم ويقال له التصديق او بشرط

لا شيء اي عدم الحكم ويقال له التصور الساخ او لا بشرط شيء

وهو مطلق التصور فالمقابل للتصديق هو التصور بشرط

لا شيء وللمعتبر في التصديق شرطا او خيرا هو التصور لا بشرط شيء

او التصور المطلق عند الامم

فلا اشكال قال وليس الكل من كل منهما اه افول العلم اما
بدیهی وهو الذی لم يتوقف حصوله على نظر وفكر كضوء
الحرارة والكبرودة وكان تصديقا بان الشيء لا يثبت لا ينفك
ولا يرتفعان واما نظري وهو الذي يتوقف حصوله على نظر
وكسب كضوء العقل والنفوس وكان تصديقا بان العالم حادث واذا
عرف هذا بقول ليس كل واحد من كل واحد من التصورات والتفكير
بدیهی فانه لو كان جميع التصورات والتفكير بديهيا لما كان
شي من الاشياء محجولا لنا وهو بطل وفيه نظر لجواز ان يكون
الشي بدیهيا ومحجولا فان اكد بدیهی وان لم يتوقف حصوله
على فكر لكن يمكن ان يتوقف حصوله على شيء آخر من توجه العقل
اليه او الاحساس والحس او غير ذلك فقام بحصول ذلك الشيء
لوقوفه عليه لم يحصل البديهی فالبدهية لا يستلزم الحصول
فالتصواب ان يقال لو كان جميع التصورات والتفكير بديهيا
بدیهيا لما احتجنا في تحصيل شيء من الاشياء الى نظر وكسب وهو
فاسد ضرورة احتياجنا في بعض التصورات والتفكير
الى علم كونه الاحتياج الى غير ذلك فاسدا
كصوره دون العالم

الى الفكر والنظر ولا نظريا اي ليس كل واحد من كل واحد من
التصورات والتفكير نظريا فانه لو كان جميع التصورات
والتفكير نظريا يلزم الدور والتسلسل والدور هو تواف
الشي على ما يتوقف عليه اما بديهيا كما يتوقف على ب وب والعقل
او برب ك ما يتوقف على ب وب على ج وعلى ا والتسلسل هو ترتيب
امور غير متناهية والذريطة والذريطة مثلا اما للذريطة
فلانه على ذلك التقدير اذا اخوانا تحصيل شيء منها فلا بد
ان يكون حصوله بعلم آخر وذلك العلم الآخر نظري ايضا
فيكون حصوله بعلم آخر وهم جرا فاما ان تذهب بسلسلة
الاكتساب الى غير النهاية وهو التسلسل او نعود فلزم الدور
واما بطريق الاوزم فيكون تحصيل التصورات والتفكير لو كان
بطريق الدور والتسلسل لا يمنع التحصيل والاكتساب اما
بطريق الدور فلا نه يفضي الى ان يكون الشيء حاصل قبل
حصوله لانه اذا توقف حصوله على ب وحصول ب
على حصول ا اما بديهيا او بديهيا كان حصول ب سابقا على حصوله

الى

فلا اشكال قال وليس الكل من كل منهما اه افول العلم اما

بدیهی وهو الذی لم يتوقف حصوله على نظر وفكر كضوء
الحرارة والكبرودة وكان تصديقا بان الشيء لا يثبت لا ينفك
ولا يرتفعان واما نظري وهو الذي يتوقف حصوله على نظر
وكسب كضوء العقل والنفوس وكان تصديقا بان العالم حادث واذا
عرف هذا بقول ليس كل واحد من كل واحد من التصورات والتفكير
بدیهی فانه لو كان جميع التصورات والتفكير بديهيا لما كان
شي من الاشياء محجولا لنا وهو بطل وفيه نظر لجواز ان يكون
الشي بدیهيا ومحجولا فان اكد بدیهی وان لم يتوقف حصوله
على فكر لكن يمكن ان يتوقف حصوله على شيء آخر من توجه العقل
اليه او الاحساس والحس او غير ذلك فقام بحصول ذلك الشيء
لوقوفه عليه لم يحصل البديهی فالبدهية لا يستلزم الحصول
فالتصواب ان يقال لو كان جميع التصورات والتفكير بديهيا
بدیهيا لما احتجنا في تحصيل شيء من الاشياء الى نظر وكسب وهو
فاسد ضرورة احتياجنا في بعض التصورات والتفكير
الى علم كونه الاحتياج الى غير ذلك فاسدا
كصوره دون العالم

الدور والتسلسل باطل لانهما متزامان
لا متتابع الاكتساب وامتناع الاكتساب محال
فذلك الدور والتسلسل محال

الفرق بين الاكتساب والتحصيل
امور معلومة ولكن بخلافه

او حصول اسبقا على حصول **ب** والسابق على السابق
 على الشيء سابق على ذلك الشيء فيكون حاصلا قبل حصوله
 وهو محتمل واما بطريق التسلسل فلا في حصول العلم المطلوب
 ح يتوقف على استحضار ما لا نهاية له واستحضار ما لا نهاية
 له محتمل ولتوقف على الخالق فان قلت عني بقولكم حصول العلم
 المطلوب يتوقف على ذلك التدبير على استحضار ما لا نهاية له
 انه يتوقف على استحضار الامور الغير المتناهية دفعة واحدة
 فلا يتم انه لو كان الاكتساب بطريق التسلسل يلزم توقف المطلوب
 على حصول امور غير متناهية دفعة واحدة فان الامور
 الغير المتناهية ^{معدلات} حصول المطلوب والمعدلات ليست من لوازمها
 ان يجمع في الوجود فان عني به ^{مؤثرات} انه يتوقف على استحضارها
 في ازمنة غير متناهية فسمو ^{مطلوب} ولكن لانهم ان استحضار الامور
 الغير المتناهية في ازمنة الغير المتناهية محتمل ^{او محتمل} وانما يستحيل ذلك
 ان كانت النفس حادثة فانها اذا كانت قديمة يكون موجودا
 في ازمنة غير متناهية فبان ان نحصل لها علوم غير متناهية

مفهوم الحدوث كونه الشيء موجودا بعد العدم

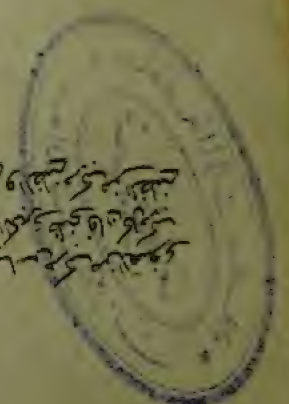
العلم بالحادث لا يتغير وكل
 متغير حادث العلم بالحادث

في الازمنة الغير المتناهية فقول هذا كذا ليل مني على حدوث
 النفس وقد بين عليه في الحكم **قال** بل البعض من كل منهما
 بديهي **اقول** لا يخفى اما ان يكون جميع التصورات والتصورات
 بديهي او يكون جميع التصورات والتصورات بديهي او يكون
 بعض التصورات والتصورات بديهي والبعض الآخر منهما نظريا
 والاقام مخصصة فيها ولما بطل القسم الاولان تبين القسم
 الثالث وهو ان يكون البعض من كل منهما بديهي ^{او كذا} والبعض الآخر نظريا
 البعض الآخر نظريا والنظري يمكن تحصيله بطريق الفكر لان
 من علم لزوم ^{لزم} الفكر لا يتم علم وجود اللزوم حصل له من
 العلمين السابقين وهما العلم بالازمنة والعلم بوجود
 اللزوم العلم بوجود اللزوم في الخارج بالضرورة فلو لم يكن
 نحصل النظري بطريق الفكر لم يحصل العلم الثالث من العلمين
 الباقين لان حصوله بطريق الفكر والفكر هو ترتيب
 امور معلومة للتأدي الى مجهول كذا اذا حاولنا تحصيل
 معرفة الانسان وغرفا الحيوان والتأطيق ^{او العلم الثالث} ترتيبا هما بان



الحيوان واختارنا الناطق حتى نبين ان الذي منه التصو
 الانسنة وكذا اذا اردنا التصديق بان العالم حادث وقطنا
 المتغيرين طرف المطر وحكما بان العالم متغير وكل من جاز
 فيحصل لنا التصديق بحدوث العالم فالترتيب في الغرض جعل كل
 شئ في مرتبة وفي الاضطلاح جعل الاشياء للمعدة بحيث
 يطلق عليها اسم الواحد ويكون بعضها نسبة الى البعض
 بالتقدم والتأخر وللدلالة بالامور ههنا ما فوق الامر الواحد
 وكذلك كل جمع يتعمل في التعريف في هذا الفن وانما اعترفت
 لان الترتيب لا يمكن الا بين الشئين فضاء وبالمقومة
 الى صلة صورها عند العقل وهي تناول التصورية والتفنية
 واليقينية والظنيات وللمرئيات فان الفكر كما يجري في
 التصورات يجري ايضا في التصديقات ويكون في اليقين
 يكون ايضا في الظنون وللمرئيات اما الفكر في التصورات والتصديق
 اليقيني فكما ذكرناه واما في الظن فكقولنا هذا حائظ
 منه التراب وكل حائظ بشئ منه التراب فهو بشئهم فريد
 مفقود الظن

انما هو في الحقيقة
 كذا في الحقيقة
 كذا في الحقيقة
 كذا في الحقيقة
 كذا في الحقيقة
 كذا في الحقيقة
 كذا في الحقيقة
 كذا في الحقيقة
 كذا في الحقيقة
 كذا في الحقيقة



الحائط

الشايطان واما في الجهد فكما قيل العالم مستغن عن المؤثر وكل
 مستغن عن المؤثر فهو قديم ^{في العلم} فالعالم قديم لا يقال
 العلم من اللفاظ المشتركة فانه كما يطلق على الحصول العقل
 كذلك يطلق على الاعتقاد بل لا يتم المطابق للواقع الثابت
 وهو الاخص من الاول ومن شرائط التعريف ^{الشرائط} التي ذكرنا عن انفعال
 الالفاظ المشتركة لا تانا نقول الالفاظ المشتركة لا يستعمل في
 التعريف الا اذا اقام قريته دالة على تعيين المراد من معانيها
 وههنا فريته دالة على ان المراد بالعلم المذكور في التعريف
 الحصول العقلي فانه لم ينفرد في الكتاب الادبي وانما اعترفت
 في المطا حيث قال للتأدي الى الجرحول النخالة استعمل
 العلوم وتحصيلها اصل وهو اعظم من ان يكون تصوريا او
 تصديقا اما الجرحول التصوري فاكتساب من الامور
 التصورية واما الجرحول التصديقي فاكتساب من الامور
 التصديقية ومن لطايف هذا التعريف انه مشتمل على
 علل الارج فالترتيب اشار الى العلة الصورية بالمطابقة

وهو حصول صورة الاشياء في العقل

واما اخصر العقل في الارج
 داخل في العلوم او خارج عنه والاول
 ان يكون حصول المعلول بها بالفعل او بالقوة
 الاول العلة الصورية والثاني العلة المادية
 والثاني اما ان مؤثره معلول او لا
 والاول هو العلة الفاعلة
 والثاني العلة الخائبة

فان صورة الفكرة هي الهيئة الاجتماعية الحاصلة للنسوة
والنقد ثانيا كل هيئة الحاصلة لاجزاء التبريد في اجتماعها و
تربيتها والى العلية الفاعلية بالانتماء ان لا بد لكل ترتيب
من ترتيب وهي ههنا القوة العاقلة كالنجار للتسريع وامور حيوانية ناطقة
معلومة اشارة الى العلة المادية كقطع الخشب للتسريع ولثانها
الى الجهرول اشارة الى العلة الغائية فان الغرض من ذلك الترتيب
ليس الا ان يتلذذ بالذهن الى البط الجهرول كجلوس السلطان
فبلا للتسريع وذلك الترتيب اي الفكر ليس بصوتا دائما لان
بعض العقول يباقي بعضا في مقتضى افكارهم فمن واحد
يتلذذ فكره الى التصديق بحدوث العلم ومن آخر فكره يتلذذ
الى التصديق بتقدمه بل الانسان الواحد يباقي نفس نفسه بحسب
الوفيق فقد تفكر ويؤدى فكره الى التصديق بتقدم العالم
ثم يفكر فيساق في الفكر الى التصديق بحدوثه فالفكر ان ليس
بصوابين والا لزم اجتماع القبطيين فلا يكون كل فكر
صوابا فست الحاجة الى قانون يفيد معرفة طرف
اشد الحاجة

المراد من اطراف القول
الشراح والمجيبين

اكتساب

من ان يكون
اولا باسطا

القول الشارح

اكتساب النظريات التصورية والتقدير ببقية مضمونها
والاحاطة بالا افكار الصريحة والفاصلة الواقعة فيها اي
في تلك الطرف حتى يعرف منه ان كل نظري باي طرف يخص
يكتسب واي فكر فاسد واي فكر صحيح وذلك القانون هو
للنطق وانما سمي به المطلق لان ظهور القوة النطقية انما
يحصل به ورسوه بانه الله فانونية تعصم عن غيرها
الذين عن الخطا في الفكر والالاهة هي الواسطة بين الفاعل
ومفعلة في وصول اثره اليه كالمشار للخيار فانه واسطة
بينه وبين الخشب في وصول اثره اليه والتقدير الاخر لاجزاء
العلقة للتوسطية فانها واسطة بين فاعلها ومفعولها اذ
علقة علة الشيء علة لذلك الشيء بالواسطة فان اذا كان
علقة بوب علة ب كان علة ب ولا يكن علة ب واسطة
ب الا انها ليست واسطة بينهما في وصول اثر العلة
البعيدة الى المعلوم لان اثر العلة البعيدة لا يصل الى المعلوم
فصلنا عن ان يتوسط في ذلك شيء آخر وانما الوصل اليه
اي وصول الاشياء الى العلول

وفي هذا لا نعلم ان اثر العلة البعيدة لا يصل
الى العلول لانها ممتدة في العلة وفي ممتدة
في العلول والتوسط في العلة وفي ممتدة
الشيء الذي ان يقال اواد بالاشارة
الشام فلا نزاع
سلطان

انما العلم صانعها من الجاهل وهو الذي

انما العلة المتوسطة لانه الضاد مرهبا وهي من البعيدة
والقانون ادكي منطبق على جميع جزئياته التي تعرف احكاما
منه كقول الخاتم الفاعل وقوع فانه امر كلي يعرف احكام
جزئياته منه حتى يعرف ان زيد امر وقوع في قولنا ضرب زيد
وانما كان المنطق آلة لانه واسطة بين القوة العاقلة
وبين المطالب الكسبية في الاكساب وانما كان قانونا لان
مسائله قوانين كلية منطبقة على سائر جزئياتها كما اذا عرفت
ان السالبة الضرورية تنعكس سالبة دائمة عرفا منه
ان قولنا لا شيء من الانسان يحجب بالضرورة بنعكس الى قولنا
لا شيء من الحيوان فانما قال نعصم مراعاتها لان المنطق
ليس هو نفسه نعصم الذهن عن الخطاء بل مراعاتها نعصم
والا لم يعرض للمنطقي خطأ أصلا وليس كذلك فانه
ربما يخطئ لاهمال الالة هذا مفهوم التعريف وانما احترازه
فالالة بمنزلة الجنس والقانونية تخرج الالة لانه لا ينافيها كالمكان
الضام وقوله نعصم مراعاتها الذهن عن الخطاء في التفكير يخرج العلوم

القانونية

قانونية العلم

القانونية التي لا نعصم مراعاتها الذهن عن الضلالة في الفكر
بل في القالة كالعلوم العربية وانما كل هذا التعريف رسما
لان كونه الة عارض من عوارض لان الذي الشيء انما يكون له
في نفسه والالته للمنطق ليس له في نفسه بل بالقياس الى غيره
من العلوم اولاته تعريف بالغاية اذ غاية المنطق العصاة
عن الخطاء وغاية شيء يكون خارجا عنه والتعريف بالحاج
رسم وهما فائدة جلية وهي ان حقيقة كل علم مسائل
ذلك العلم لانه قد حصل المسائل اولاته وضع اسم العلم بانها
فلا يكون له ماهية وحقيقة وراء تلك المسائل فعرفته
بحسب حجة وهي حقيقة لا تحصل الا بالعلم بجميع مسائله وليس
ذلك مقدمة الشروع فيه وانما المقدمة معرفة بحسب رسمها
فهذه صرح بقوله ورسمه دون ان يقول وحدوده هو
او غير ذلك من العبارة تبيها على ان مقدمة الشروع في كل علم
رسمه لاحده فان فلت العلم بالمسائل التصديق بها ومعرفة
العلم بحده ونصوه والتصور لا يستفاد من التصديق بقول

وهذا هو مثل ان يقول ويصور موضع
ورسمه ورسمه

العلم بالسائل هو التصديق بالسائل حتى اذا حصل التصديق
 بجميع المسائل حصل العلم لكن تصور العلم عبء يتوقف على تصور
 تلك التصديقات فتصور غير مستفاد الا من التصديق **فالعلم**
 كله بدبيته **اقول** هذا اشارة الى جواب ثبوت المعارضة
 نورد ههنا ونورد ههنا **المنطق** بدبيته فلا حاجة الى ان
 بيان الاول انه لو لم يكن المنطق بدبيته لكان كسبا فارجح
 في تحصيله الى قانون آخر وذلك القانون ايضا كسبي يحتاج
 الى قانون آخر فاما ان يدور الاكتاب في سلسل وهما محالة
 لا يقال لان لزوم الدور والشئ وانما يلزم ذلك لو لم يثبت الا
 الى قانون بدبيته وهو لا نقول بالمنطق يجوز ان يكون الاكتاب
 فاذا فرضنا انه كسبي وحاولنا ان نثبت قانونه فانما نقدر ان
 الاكتاب لا يتم الا بالمنطق فتوقف كتاب ذلك القانون على
 قانون آخر وهو ايضا كسبي على ذلك التقدير فالدور والشئ
 لازم وتقرير الجواب ان المنطق ليس جميع اجزائه بدبيته والا
 لاستغنى عن تعلمه ولا يجمع اجزائه كسبا والا لزم الدور والشئ
 وان كان كسبي

كما

انما هو
 كسبي
 بدبيته

كما ذكره المعترض بل بعض اجزائه بدبيته كالشكل الاول
 والبعض الآخر كسبي كباقي الاشكال والبعض الكسبي انما
 يستفاد من البعض البدبي فلا يلزم دور ولا شئ وانما
 ان ههنا مقامين الاول الاحتياج الى المنطق والثاني الاحتياج
 الى تعلمه والذليل انما يستلزم ثبوت الاحتياج اليه لا الى
 تعلمه والمعارضة المذكورة وان فرضنا انها مبادي لا
 على الاستغناء عن تعلم المنطق وهو لا ينافي الاحتياج اليه
 فلا يعجز ان لا يحتاج الى تعلم المنطق لكونه ضروريا يجمع
 اجزائه او لكونه معلوما شئ آخر ويكون الاحتياج ماسته
 اليه نفي في تحصيل العلم النظرية فالمذكور في معرض المعارضة
 لا يصلح للمعارضة لانهما المتعاقبة على سبيل المتعاقبة **فالاحتياج**
اقول قد سمعت ان العلم لا يتميز عند العقل الا بعد العلم
 بموضوعه ولما كان موضوع المنطق اخص من مطلق
 الموضوع والعلم بالخاص مسبق بالعلم بالعام وجب ولا يعرف
 مطلق موضوع العلم حتى يحصل معرفة موضوع المنطق فوضع
 حصول صورة الشئ في العقل

للاطلاع على بحث الاول الذي هو ما بين
 المنطق وبين الحاجة الى العلم في
 البحث الثاني الذي هو موضوع
 المنطق

معرفة لموضوع

بأنه لا ينفك عن
الحوادث

كل علم ما يبحث في ذلك العلم عن عوارضه الذاتية كبدن
الإنسان لعلم الطب فانه يبحث فيه عن احواله من حيث
الصحى والمرض وكالعلم الفقه فانه يبحث فيه عن احوالها
من حيث الاعراب والبناء والعوارض الذاتية هي التي تلحق
الشيء لما هو هو اي لذاته كالتعجب الا حق لذات الانسان
او تلحق الشيء بغيره كالحرارة بالارادة اللاحقة للانسان
بواسطة انه حيوان او تلحقه بواسطة ارجاع عنه مساو
له كالتعجب كالعوارض للانسان بواسطة التعجب والتفصيل
ان العوارض ستة لان ما يعرض الشيء فاما ان يكون عروضة
لذاته او لغيره او لا يخرج عنه ولا يخرج عن العوارض اما
مستقلة او له او اعرض عنه او اخضع منه او مباين له فالثلاثة
الاول وهي العوارض لذات المعروض والعوارض لغيره والعوارض
للساوي تسمى اعراضا ذاتية لاستادها الى ذات المعروض
اما العوارض لذات فظا واما العوارض لغيره فثلاثة فلو ان
الجزء داخل في الذات والمستند الى ما في الذات مستند
الى

الى

الى الذات في الجملة واما العوارض لغيره كساوي فلاذات المساوي
يكون مستندا الى ذات المعروض والعوارض مستندا الى
المساوي والمستند الى المستند الى الشيء مستندا الى ذلك الشيء
فكذلك العوارض ايضا مستندا الى الذات والثلاثة الاخيرة
وهي العوارض لا يخرج اعم من العوارض كالحرارة والاختفاء
للابيض بواسطة ان جسيم ويوافي من الابيض وغيره والعوارض
للخارج الاخر كالتعجب كالعوارض للجو بواسطة ان انما
وهو اخضع من الجو والعوارض بسبب المباين كالمساوية العارضة
للماء سبب النار وهي مباينة للماء تسمى اعراضا غريبة لما فيها
من اعرابه بالقياس الى المعروض والعلوم لا يبحث فيها الا
عن الاعراض ذاتية لموضوعاتها فلهذا قال عن عوارضه
التي تلحقه لما هو هو الى اشارة الى الاعراض الذاتية واقامته
للاخذ مقام المحذور واذ انما هذا يقول موضوع المنطق
للعلميات التصورية والتصديقية لان المنطق يبحث
عن اعراضها الذاتية وما يبحث في العلم عن اعراضه الذاتية

انما يبحث في العلم عن اعراضه الذاتية
للعلميات التصورية والتصديقية لان المنطق يبحث
عن اعراضها الذاتية وما يبحث في العلم عن اعراضه الذاتية

بأنه لا ينفك عن
الحوادث

بأنه لا ينفك عن
الحوادث

بأنه لا ينفك عن
الحوادث

هو موضوع العلم فكيف للعلوم التصديقية والتصديقية
موضوع المنطق وإنما قلنا ان المنطق يبحث عن اعراض الذاتية
للمعلوم التصديقية والتصديقية فلا يثبت بحث عن امر حيث
انها توصل الى مجهول تصوري او تصديقي كما يبحث عن المجهول
كالمجهول والفصل كان فلو وهما معلوما تصوريا بل من حيث
انها كيف يمكن ان يوصل المجهول الى مجهول تصوري كالانسان
وكما يبحث عن القضايا بالتعذر كقولنا العالم متغير وكل متغير
يحدث كقوله ان لم يضر قيا ساء موصلا الى مجهول تصديقي
كقولنا العالم يحدث وكذلك يبحث عنها من حيث يتوقف عليها
للوصل الى التصديق كقولنا العلوم التصديقية كلية وجزئية
وذاتية وعرضية وحسية وفصلية وخاصة ومن حيث
يتوقف عليها اللوصل الى التصديق اما توافقا قريبا اي بلا واسطة
كقولنا العلوم التصديقية قضية او عكس قضية او يقض قضية
اخرى واما توافقا بعيدا اي بواسطة كقولنا موضوعات
او محمولات فان اللوصل الى التصديق يتوقف على القضايا بالتركيبة
منها

العلوم التصديقية والتصديقية
العلوم التصديقية والتصديقية
العلوم التصديقية والتصديقية

العلوم التصديقية والتصديقية
العلوم التصديقية والتصديقية
العلوم التصديقية والتصديقية

العلوم التصديقية والتصديقية
العلوم التصديقية والتصديقية
العلوم التصديقية والتصديقية

منها والقضايا موقوفه على الموضوعات والمحمولات الوصل الى
التصديق موقوف على القضايا بالذات وعلى الموضوعات والمحمولات
بواسطة توقف القضايا عليها وبالجملة المنطق يبحث عن احوال
للمعلوم التصديقية والتصديقية التي هي اما الاتصال بالكمالات
او الاحوال التي يتوقف عليها الاتصال وهذه الاحوال عارضة
للمعلوم التصديقية والتصديقية لذاتها فهو يبحث عن الاعراض
الذاتية لها **فان** وقد جرت العادة **اقول** قد عرفنا ان العرض
من المنطق ان يحصل الكمالات والمحمولات اما تصوريا او تصديقي
فقط المنطق اما في اللوصل الى التصديق واما في اللوصل الى التصديق وقد
عادت النطقين بان يستعمل اللوصل الى التصديق فولا شاعرا اما كونه
قولا فلا يثبت في الاغلب مركب والقول يرا دفيه واما كونه شاعرا
فلشرحه وايضا حده ماهيا الانباء وللوصل الى التصديق بحجة
من تمسك به استدلالا على مطلوبه غلب على الخصم من حجج اعداءه
ويجب تقديم مباحث الاول اي اللوصل الى التصديق على مباحث الثاني
اي اللوصل الى التصديق بحسب الوضع لان اللوصل الى التصديق
مليء بوجوب

العلوم التصديقية والتصديقية
العلوم التصديقية والتصديقية
العلوم التصديقية والتصديقية

العلوم التصديقية والتصديقية
العلوم التصديقية والتصديقية
العلوم التصديقية والتصديقية

العلوم التصديقية والتصديقية
العلوم التصديقية والتصديقية
العلوم التصديقية والتصديقية

التصورات والموصول الى التصديق والتصديق والتصديق والتصديق
 على التصديق طبعاً فليقدم عليه وضعا لوافق الوضع الطبع وانما
 قلنا ان التصور مقدم على التصديق طبعاً لان التقدم الطبعي هو ان
 التقدم من حيث يحتاج اليه للتأخر ولا يكون علة له والتصديق
 كذلك بالنسبة الى التصديق اما ان لا يكون له فظاهر والا لزم
 من حصول التصور حصول التصديق ضرورة وجوب وجود
 للعلول عند وجود العلة وانما انه يحتاج اليه التصديق فلو
 كل تصديق لابد فيه من تصورات ثلاث الحكم عليه اما بذاته
 او بامر صادق عليه وتصور المحكوم به كذا وتصور العلم
 الاول اي بديهي لا يحتاج الحكم من جهة هذه التصورات
 وفي هذا الكلام قد يشتر على فائدتين احدهما ان استدعاء
 التصديق بتصور المحكوم عليه ليس معنياً انه يستدعي تصوراً
 للمحكوم عليه بكنه الحقيقة حتى لو لم يتصور حقيقة الشيء
 يمنع الحكم عليه بل المراد به انه يستدعي تصوراً بوجه
 اما بكنه الحقيقة او بامر صادق عليه فانما نحكم على الأشياء ولا نعرف

ان التصديق لا يكون له فظاهر
 والتصديق لا يكون له فظاهر

حقايقها

حقاً بقاها كالحكم على واجب الوجود بالعلم والقدرة وعلى
 شبح نراه من بعيد بانه شاغل بحزن فلو كان الحكم على شيء
 مستنداً على التصور المحكوم عليه بكنه حقيقة لم يضح منا
 امثال هذا الاحكام والثانية ان الحكم فيما بينهم مقول
 بالاشترار على معنيين احدهما النسبة الالجابية للتصور
 بين شيئين وثانيهما ايقاع تلك النسبة وانتزاعها فغني
 بالحكم حيث حكم بانه لابد من التصديق من تصور الحكم النسبة
 الالجابية وحيث قال لا امتناع الحكم من جهة ايقاع النسبة
 او انتزاعها تنبها على معنى الحكم والا فان كان المراد بالنسبة الالجابية
 في الموضوعين لم يكن لقوله لا امتناع الحكم من جهة او
 ايقاع النسبة فيما يلزم استدعاء التصديق وتصور
 الالاقاع وهو بطلاننا اذا ادركنا ان النسبة واقعة
 او ليست بواقعة يحصل التصديق ولا يتوقف له على تصور
 ذلك الادراك فان قلت هذا انما يتم اذا كان الحكم ادراكاً
 اما اذا كان فعلاً والتصديق يستدعي تصوراً للحكم لانه

ان عدم توقف التصديق على التصور الالاقاع

وانتزعها

لانهم فعول من الافعال الاخبارية للنفس والافعال الاخبارية
 انما تصدع عن بعد شعورها بها والافعال الى اصدارها ^{او افعالها}
 فحصل اليكم موقوف على نصيحتها وحصول التصديق موقوف
 على حصول الحكم فحصل التصديق موقوف على نصيحتها
 لان حكمه التصديق ^{استدعي التصديق} الحكم على ان التصديق شرطي للحكم
 لا يزداد اجزاء التصديق على اربعة فقول قوله اذ كل تصديق
 لا يذيق من نصيحتها بل على ان نصيحتها الحكم من اجزاء التصديق
 فلو كان المراد به ان يقع التصديق لزيد اجزاء التصديق على
 اربعة وهو مخرج خلافه قال الامام في كل تصديق لا بد فيه
 من ثلث نصيحتها تصديق الحكم عليه وبه والحكم قبل فرق ما بين
 قوله وقول المصنف ان الحكم في قوله الامام نصيحتها لا محالة
 بخلاف ما قاله المصنف ان يجوز ان يكون قوله والحكم معطوفا
 على نصيحتها الحكم عليه في لا يكون نصيحتها كانه قال ولا بد
 فيه من الحكم وغير لازم منه ان يكون نصيحتها وان يكون معطوفا
 على الحكم عليه في يكون نصيحتها وفيه نظر لان قوله والحكم
 لو كان كانه في قوله الامام ان يكون قوله والحكم معطوفا
 على الحكم عليه في يكون نصيحتها وفيه نظر لان قوله والحكم
 لو كان كانه في قوله الامام ان يكون قوله والحكم معطوفا
 على الحكم عليه في يكون نصيحتها وفيه نظر لان قوله والحكم

لو كان معطوفا على نصيحتها الحكم عليه ولا يكون الحكم
 نصيحتها الوحيان يقول لا مشاع الحكم ممن جعل احد
 هذين الاخرين ولو وضع حمل قوله احد هذه الامور
 على يده اظهر الفساد من وجه آخر ويوان الاخر من
 ذلك انما تصدع تصديق نصيحتها الحكم عليه وبه والمدعي ان تصديق الحكم على الحكم
 انما تصدع التصديق من الحكم فلو كان كذلك لكان الدليل واردا
 على الدعوى وايضا ذكر الحكم يكون مستند كما اذا المطلق
 بيان تقدم النصيحتها على التصديق طبعاً والحكم اذا لم يكن نصيحتها
 لم يكن له مدخل في ذلك **قالوا** فما الاقل ان قلت **اقول** لما وقع من مباحة المقدمة وهي مباحة للناطق
 لا شغل للنطق من حيث هو منطقي بالاكتفاء فانه يبحث
 عن قول الشارح والمجمل وكيفيته ترتيبها ويؤيد ان يوقف
 على الاكتفاء فانما يوصل الى التصديق ليس فقط الجنبين
 والفصل بل معانيها وكذلك ما يوصل الى التصديق مفهوماً
 القضاء بالاكتفاء ولكن لما يوقف فائدة الحكم وانفاذها
 على الاكتفاء صام النظر فيها مع بالعرض وبالقصد الثاني

انما تصدع التصديق من الحكم فلو كان كذلك لكان الدليل واردا
 على الدعوى وايضا ذكر الحكم يكون مستند كما اذا المطلق
 بيان تقدم النصيحتها على التصديق طبعاً والحكم اذا لم يكن نصيحتها
 لم يكن له مدخل في ذلك **قالوا** فما الاقل ان قلت **اقول** لما وقع من مباحة المقدمة وهي مباحة للناطق
 لا شغل للنطق من حيث هو منطقي بالاكتفاء فانه يبحث
 عن قول الشارح والمجمل وكيفيته ترتيبها ويؤيد ان يوقف
 على الاكتفاء فانما يوصل الى التصديق ليس فقط الجنبين
 والفصل بل معانيها وكذلك ما يوصل الى التصديق مفهوماً
 القضاء بالاكتفاء ولكن لما يوقف فائدة الحكم وانفاذها
 على الاكتفاء صام النظر فيها مع بالعرض وبالقصد الثاني

على الاكتفاء ولا استفادة

اللفظ هو ما يسمي به الشيء
واللفظ هو ما يسمي به الشيء
اللفظ هو ما يسمي به الشيء

ولما كان النظر فيها من حيث انها دلالة على المعاني فقدم الكلام في
الدلالة وهي كون الشيء بحالته يلزم من العلم به العلم
بشيء آخر والشيء الاول هو الدال والثاني المدلول والدال
ان كان لفظا فالدلالة لفظية والاخر لفظية كدلالة
العقد والخط والنصب والاشارة والدلالة اللفظية اما
بحسب جعل جاعل وهي الوضعية كدلالة الانسان على الحيوان
الناطق والوضع هو جعل اللفظ بآراء المعنى او لافلا وجعلنا
ان يكون بحسب اقتضاء الطبع وهي الطبيعية كدلالة اخ
على الوجع فان طبع اللفظ يقضي التلفظ به عند عرض
ذلك المعنى ولا وهي العقلية كدلالة اللفظ المسموع من
فراء الجدار على وجود اللفظ والوقوف هنا هو الدلالة الوضعية
وهي كون اللفظ بحيث متى اطلق او قيل فهم منه معناه للعلم
بوضعه وهي اما مطابقة او تضمن او التزام وذلك لان
اللفظ اذا كان دالا بحسب الوضع على المعنى وذلك المعنى الذي
هو مدلول اللفظ اما ان يكون عين المعنى للوضع له او دخلا فيه
او خارجا

وهو ما يسمي به الشيء

وهو ما يسمي به الشيء

وهو ما يسمي به الشيء

اللفظ هو ما يسمي به الشيء

اللفظ هو ما يسمي به الشيء

او خارجا عنه فدلالة اللفظ على معناه بواسطة ان اللفظ موضوع
لذلك المعنى مطابقة كدلالة الانسان على الحيوان النطق ودلالته
على معناه بواسطة ان اللفظ موضوع لما دخل فيه ذلك المعنى المدلول
اللفظ تضمن كدلالة الانسان على الحيوان فقط فان الانسان يدل
على الحيوان لاجل انه موضوع للحيوان النطق وهو معنى دخلا فيه الحيوان
الذي هو مدلول اللفظ ودلالته على معناه بواسطة ان اللفظ موضوع
لمعنى خرج عنه ذلك المعنى المدلول التزام كدلالة الانسان على قابل
العلم وضعية الكتاب فان دلالة على معناه بواسطة انه موضوع
للحيوان النطق وقابل العلم وضعية الكتاب خارج عنه اما
تسمية الدلالة الاولى بالمطابقة فلان اللفظ مطابقة
اي موافقة لتمام ما وضع له من قولهم طابق الفعل بالفعل
اذ توافقتا واما التسمية الدلالة الثانية بالتضمن فلان
جزء المعنى للوضع له في ضمنه فهو دلالة عامية ضمن المعنى
للموضوع له واما تسمية الدلالة الثالثة بالتزام فلان
اللفظ لا يدل على كل امر خارج عن معناه للموضوع له بل يدل على

اللفظ هو ما يسمي به الشيء

اللفظ هو ما يسمي به الشيء

اللفظ هو ما يسمي به الشيء

اللفظ هو ما يسمي به الشيء

اللفظ هو ما يسمي به الشيء

اللفظ هو ما يسمي به الشيء

اللفظ هو ما يسمي به الشيء

اللفظ هو ما يسمي به الشيء

اللفظ هو ما يسمي به الشيء

مطالع امكان على امكان اخر

التي جازم له وانما قيد حدود الدلالة بتوسط الوضع لانه

لوم يقيد به لا تنقص حد بعض الدلالة ببعضها وذلك لحوار

ان يكون اللفظ مشتركاً بين الكل والجزء كالامكان فانه موضوع للامكان

الخاص ويوسل الضرورة عن الطرفين ولا يمكن العام وهو سلب

الضرورة عن احد الطرفين وان يكون اللفظ مشتركاً بين الملتزم واللازم

كانت فانه موضوع للحم والضرورة وينص من ذلك صريحاً الى

ان يطلق الامكان ويراد به الامكان العام والثابت ان يطلق الامكان

ويراد به الامكان الخاص والثالث ان يطلق لفظ الشمس

وبغني به الجرم الذي هو الملتزم والرابعة ان يطلق وبغني به الضوء

اللازم واذ تحقق هذا التصديق فقول لم يقيد حد دلالة اللفظ

بغير توسط ^{الاعلاج} الوضع لا تنقص بدلالة النقص والانتزاع اما

الانتقاص بدلالة النقص فلانه اذا اطلق الامكان واسر به

الامكان الخاص كان دلالة على الامكان الخاص مطابقة وعلى

الامكان العام تضاماً وبصدق عليها انها دلالة اللفظ على المعنى

لوضع له لان الامكان العام مما وضع له ايضا لفظ الامكان فيدخل

في حد دلالة اللفظ دلالة النقص فلا يكون مانعاً واذ قيدناه

بتوسط الوضع خرجت تلك الدلالة عنه لان دلالة لفظ الامكان

على الامكان العام في تلك الصورة وان كانت دلالة اللفظ على ما وضع

له ولكن ليست بتوسط ان اللفظ موضوع للامكان العام

لتحققها وان فرضنا انتفاء وضعه بانه بل بتوسط ان اللفظ

موضوع للامكان الخاص الذي دخل فيه الامكان العام واما الانتقاص

بدلالة الانتزاع فلانه اذا اطلق لفظ الشمس وبغني به الجرم كانت

دلالة عليه مطابقة وعلى الضوء التزاماً مع انه يصدق عليها

انها دلالة اللفظ على ما وضع له فلم يقيد حد دلالة المطابقة

بتوسط الوضع دخلت فيه ولم يقيد به خرجت عنه لان تلك

الدلالة وان كانت دلالة اللفظ على ما وضع له الا انها ليست

ان اللفظ موضوع له لان فرضنا انه ليس موضوع للضوء كان

دالاً عليه بتلك الدلالة بل بسبب وضع اللفظ للحم للزوم له ولو

لم يقيد حد دلالة النقص بتلك القيد لا تنقص بدلالة المطابقة فانه

اذا اطلق الامكان واسر به الامكان العام كان دلالة عليه

مطابقة وصدق عليها ^{لأن} دلالة اللفظ على ما دخل في المعنى
 للموضوع له لأن الامكان العام داخل في الامكان الخاص وهو معنى
 وضع اللفظ بازائه أيضاً فاذا قيدنا ^{اللفظ} التضمن بتوسط الوضع
 خرج عنه لأنها ليست بواسطة أن اللفظ موضوع لما دخل ذلك ^{أو ما كان}
 المعنى فيه وكذلك لو لم يقيد حد دلالة الالتزام لا تنقض بدلالة
 المطابقة فإنه إذا أطلق لفظ الشمس وعنه به التضمن كان دلالة
 عليه مطابقة وصدق عليها أنها دلالة اللفظ على ما خرج من المعنى
 الموضوع فهي داخل في حد الالتزام ^{أو ما كان} لولا التقييد بتوسط الوضع
 وإذا قيد به خرج عنه لأنها ليست بمعد بواسطة أن اللفظ
 موضوع لما خرج ذلك المعنى عنه ^{أو ما كان} قال ^{بشرط} في الدلالة الالتزامية
 أقول لما كانت الدلالة الالتزامية دلالة اللفظ على الخارج
 عن المعنى الموضوع له ولا خفاء في أن اللفظ لا يدل على كل ما خرج
 عنه فلا بد للدلالة على الخارج من شرط وهو التزام الذهني
 كون الأمر الخارجي لازماً للمسمى باللفظ بحيث يلزم من تصور المسمى
 فأنه لو لم يتحقق هذا الشرط لا يمنع فهم الأمر الخارجي من اللفظ

فلم يكن دلالة اللفظ على المعنى ^{لأن} دلالة اللفظ على المعنى ^{أو ما كان}
 لا أحد الأمرين أما الأول لأجل أنه لفظ موضوع بازائه أو لأجل
 أنه يلزم من فهم المعنى الموضوع له فهمه واللفظ ليس بموضوع
 للأمر الخارجي فلو لم يكن بحيث يلزم تصور من تصور المسمى لم يكن
 الشان أيضاً متخففاً فيكون اللفظ دلالة عليه ولا يشترط فيها الدور
 الخارجي وهو كون الأمر الخارجي بحيث يلزم من تحقق المسمى في الخارج
 تخفقه في الخارج كما أن التزام الذهني كونه الأمر الخارجي هو بحيث
 يلزم من تحقق المسمى في الذهن تخفقه في الذهن لأنه لو كان التزام
 الخارجي شرطاً لم يتحقق دلالة الالتزام بدونه والذم بطل والتزام
 مثله أم لا لزمه فلا متناع تحقق الشرط بدون الشرط وأما
 بطلان اللزوم فلا أن عدم المعنى يدل على الملكة كالبصر دلالة
 الالتزامية لأنه عدم البصر عما من شأنه أن يكون بصيراً مع
 المعاندة بينهما في الخارج فاز قلت البصر من مفهومي المعنى فلا يكون
 دلالة عليه بالالتزام بل بالتضمن فتقول المعنى عدم البصر لا
 عدم المطلق والبصر والعدم المضاف إلى البصر فيكون البصر خارجاً

قوله والمطابقة لا يستلزم التضمن **قوله** اراد بيان نسبت
 الدلالة الكلت بعضها مع بعض بالالتزام وعدمه فالمطابقة
 لا يستلزم التضمن اي ليس متى تحقق المطابقة تحقق التضمن
 جواز ان يكون اللفظ موضوعا لمعنى بسيط فيكون دلالة عليه
 مطابقة ولا تضمن ههنا لان المعنى لا جزء له واما الالتزام
 للمطابقة الالتزام فغير متيقن لان الالتزام يتوقف على ان يكون
 المعنى اللفظ لازم بحيث يلزم من تصوره المعنى تصوره وكون كل ماهية بحيث
 يوجد لها لازم الذهني كذلك غير معلوم جواز ان يكون من تلك
 ما لا يستلزم شيئا كذلك فاذا كان اللفظ موضوعا لتلك الاشياء
 كان دلالة عليه مطابقة ولا التزام لان شفاء شرية وزعم الامام
 ان المطابقة لا يستلزم الالتزام لان تصورا كل ماهية يستلزم
 تصورا لا يلزم من لوازمها وافلها انما ليست غيرها واللفظ اذا دل
 على الالتزام بالمطابقة دل على لازمه في التصور بالالتزام وجوابه
 اننا لانعم ان تصورا كل ماهية يستلزم تصورا انما ليست غيرها
 فكثيرا ما تصورا ماهيات الاشياء ولم يخطر ببالنا غيرها فضلا

واما قوله
 لا يستلزم التضمن
 فانه لا يلزم من تحقق المطابقة
 تحقق التضمن

عن انما ليست غيرها ومن هذا تبين عدم استلزام التضمن
 لانه ما لم يعلم وجود لازم ذهني لكل ماهية لم يعلم ايضا
 وجود لازم ذهني لكل ماهية مركبة فجاز ان يكون من
 الماهيات المركبة ما لا يكون له لازم ذهني فاللفظ الموضوع بارادته
 دال على اجزائه بالتضمن ولا التزام وفي عبارة المصنف
 فان الالتزام مما ذكره ليس بغير عدم استلزام التضمن الالتزام
 بل عدم تبين استلزام التضمن الالتزام والفرق ما بينهما ظاهر
 هما اي التضمن والالتزام فاستلزام المطابقة لانهما لا يوجدان
 الا معهما لانهما تابعا لهما والتابع من حيث انه تابع لا يوجد
 بدونه النوع وانما قيدنا بالحيثية احترازاً عن التابع الاعم
 كالجملة للبار فانها تابعة للشارف وقد يوجد بدونها كما في الشمس
 والحركة وانما من حيث انها تابعة للشارف فلا يوجد الا معها
 وفي هذا البيان نظر لان التابع في التصور ان قيد بالحيثية
 ويمكن ان يجاب عنه بان الحيثية في الكبرى ليست قيداً لا

وهو التضمن والالتزام لا يوجدان بدونهما المطابقة

بل الحكم فيها فتركه الاوسط نعم لازم من المفرد متبذرا
 التضمن من حيث انه تابع لا يوجد بدو المطابقة وهو غير مط
 ولما ان التضمن مطلقا لا يوجد بدو المطابقة وهو غير لازم
 منه **قال** والذال بالمطابقة **اقول** اللفظ الدال على معنى بالمطابقة
 اما ان يقصد جزء منه الدلالة على جزء معنى او لا يقصد
 فاد تصدح جزء منه الدلالة على جزء معنى فهو المركب كراي
 الحجة فان الراي مقصود الدلالة على راي منقوب الى موضع
 بما والحجة مقصودة الدلالة على الجسم المعين **والمعنى** المعين
 معنى راي الحجة فلا بد ان يكون دلالته على جزء اللفظ على جزء
 المعنى مقصودة فيخرج عن الحد ما لا يكون له جزء كقوله **الشيء**
 وما يكون له جزء كقوله لا دلالته له على معنى كقوله وما يكون
 له جزء دال على معنى لكن ذلك المعنى لا يكون جزء المعنى المقصود
 كجملته على فان له جزء كجمله على معنى وهو العنونة لكنه
 ليس جزء المعنى المقادير الذات الشخصية **وما** يكون له جزء دال
 على جزء المعنى المقادير لكن لا يكون دلالته من كالجوهر الى خلق

اذا سمي بشيء فان معناه الماهية الانسانية مع الشخص
 والماهية الانسانية مجموع مفهوم الجواهر والنطق فالان
 مثلا الذي هو جزء اللفظ دال على جزء المعنى المقادير
 هو الشخص الانسان لا تدل على مفهوم الجواهر ومفهوم الجواهر
 جزء الماهية الانسانية وهي جزء المعنى المقادير دلالته الى الجواهر
 مفهومه يست مقصودة في حالة العينية باليس المقادير الجواهر
 انما هو الذات المتشخصه والاى وان لم يقصد جزء منه الدلالة
 على جزء معنى فهو المفرد وما لم يكن له جزء او كان له جزء لم يدل
 على معنى او كان له جزء دال على معنى ولا يكون ذلك المعنى جزء
 للمعنى المقصود من اللفظ او كان له جزء دال على جزء المعنى المقادير
 دلالة منقوبة للفرد يتناول الالفاظ الاربعة فان قلت المفرد

مقدم على المركب طبعا فلم اخره وضعاً ومخالفة الوضع الطبع
 في قولنا لفظاً عند الخصم فيقول المفرد والمركب اعتباراً وان
 ان احدهما بحسب الذان وهو ما صدق عليه المفرد من زيد
 وعمر وغيرهما وثانيهما بحسب المفرد وهو ما وضع اللفظ
 لفظ المفرد موضوعاً وما لا بد ان ترجم

اللفظ الدال على جزء المعنى المقادير
 اللفظ الدال على جزء المعنى المقادير
 اللفظ الدال على جزء المعنى المقادير
 اللفظ الدال على جزء المعنى المقادير

اللفظ الدال على جزء المعنى المقادير

اللفظ الدال على جزء المعنى المقادير

بازائه كالكتاب مثلاً فان لم يفهموا ويوتئى له الكتابه وذا
وهو ما صدق الكتابه عليه من افراد الانسنة فان عنيتم بقولكم
لفرد متقدم على المركب طبعاً ان ذات الفرد متقدم على ذات المركب
فليس ولكننا خبرنا في التعريف والتعريف ليس بحسب ذلك
بل بحسب المفهوم وان عنيتم به ان مفهوماً للفرد متقدم على مفهوماً
للمركب فهو مفهوماً القيود في مفهوماً المركب وجودية وفي مفهوماً المولد
عدمية والوجود في التصور سابق على العدم فلهذا امر للفرد
في تعريف وقدم في الاقسام والاحكام لانها بحسب ذلك وانما اعتبر
في القسم لانه المطابق للمعنى والالتماس لان المعبر في تركيب اللفظ
وافراد دلالة جزئية على جزء معاً للكل وعدم دلالة على دلالة
جزئية على جزء معاً للمعنى او الالتماس وعدم دلالة على دلالة
المعنى او الالتماس في التركيب والافراد لزم ان يكون اللفظ المركب
من لفظين موضوعين لمعنيين بسبطين مفرد لعدم دلالة جزء
اللفظ على جزء المعنى النظم اذ لا جزء له وان يكون اللفظ المركب الموضوع
بازاء معناه لزم ذهني بسيط مفرد لان شيئاً من جزئي اللفظ لا دلالة
له

فان قيل قد يقال ان اللفظ المركب قد يكون مفهوماً
فان قيل قد يقال ان اللفظ المركب قد يكون مفهوماً
فان قيل قد يقال ان اللفظ المركب قد يكون مفهوماً

له على جزء المعنى الالتماس وفيه نظر لان غاية ما في البيان يكون
اللفظ بالقياس الى المعنى المطابق مركباً وبالقياس الى النظمي او الالتماسي
مفرداً ولما جاز ان يكون اللفظ باعتبار معين مطابقين مفرداً ومركباً
كبد الله في لا يجوز ذلك باعتبار معنى مطابق ومعنى نضمي او الالتماسي
والاولى ان يقال التركيب والافراد بالنسبة الى المعنى المطابق في ذاته المعنى
فلا تزداد لجزء اللفظ على جزء معناه النظمي دل على جزء معناه المطابق
لان المعنى النظمي جزء مطابق وجزء الجزاء واما في الالتماس فلا تزداد
لجزء اللفظ على جزء معناه الالتماسي بالالتماس فقد دل على جزء
المعنى المطابق لا منتهى تحقق الالتماس بدون المطابق وقد يتحقق
والتركيب بالنسبة الى المعنى لانه لا بالنسبة الى المعنى النظمي والالتماس
كما في المثالين المذكورين فلهذا خصص القسم في الافراد والتركيب
بالمطابق لان هذا الوجه يفيد الاولوية باعتبار المطابق في القسم الاول
ان تم افاد وجوب الاعتبار وهو ان حصل الالتماس بجزء واحد او
اللفظ المفرد اما ادات او كلمة او اسم لانه اما ان يصلح لان بجزء واحد
او لا يصلح فان لم يصلح لان بجزء واحد فهو الاداة كفي ولا وانما ذلك المثالين ويؤيد في اللفظ

فان قيل قد يقال ان اللفظ المركب قد يكون مفهوماً
فان قيل قد يقال ان اللفظ المركب قد يكون مفهوماً
فان قيل قد يقال ان اللفظ المركب قد يكون مفهوماً

فان قيل قد يقال ان اللفظ المركب قد يكون مفهوماً
فان قيل قد يقال ان اللفظ المركب قد يكون مفهوماً
فان قيل قد يقال ان اللفظ المركب قد يكون مفهوماً

درا

لان ما لا يصلح لان تجزئته وحده اما ان لا يصلح الاخبارية اصلا كفي فان
 التجزئة في قول زيد في الدار حاصل ولا تدخل في الاخبارية واما
 ان يصلح الاخبارية لكن لا يصلح الاخبارية وحده ^{لفظ} كذا فان التجزئة في
 زيد لا يجوز ولا يجوز ولا له مدخل في الاخبارية ولعلك تقول الافعال
 الناقصة لا يصلح لان تجزئتها وحدها فيلزم ان يكون ادوات فنقول
 لا بعد في ذلك حتى انهم قسموا الادوات الى غرضانية وزمانية وهي
 الافعال الناقصة غاية ما في الباب ان اصطلاحهم لا يطابق اصطلاح
 النحويين وذلك غير لازم لان نظرهم في الالفاظ من حيث المعنى ونظر النحويين
 فيها من حيث اللفظ نفسه وعند تغاير جهتي التحسين لا يلزم تطابق
 الاصطلاحين وان صلح لان تجزئته وحده فاما ان يدل بهيئة وصيغة
 على زمان معين من الازمنة الثلاثة كضرب بضرب وهو الكلمة اولا
 يدل فهو الاسم كزيد وعلم والراد بالهيئة والصفة الهيئة الى اصابة
 الحروف باعتبار تقديرها وناخيرها وحركتها وسكانتها وهي صورة
 الكلمة والحروف مادتها واما في حذف الكلمة بها لا يخرج ما يدل على الزمان
 لانه هيئة بل بحسب جوهره ومادته كازمان والامس واليوم والصبح

والقيوم فان دلالتها الزمانية بموادها وجوهرها لا بهيئتها بخلاف
 الكلمات فان دلالتها الزمانية بحسب هيئتها بشهادة اختلاف الازمنة
 عند اختلاف الهيئة وان اتخذت المادة كضرب بضرب وانما الازمنة
 عند اتحاد الهيئة وان اختلفت المادة كضرب وطلب فازقلت في
 سائرهم ان يكون الكلمة مركبة لدلالة اصلها ومادتها على الحدث
 وهيئتها وصورتها على الزمان فيكون خبرها بالاعراض معناها فقول
 للشيء من النكيبان ^{اللفظ} يعني هناك اجزاء مزية مسمو وهي الالفاظ والحروف والحروف
 والهيئة مع المادة ليست بهيئة الثابت فلا يلزم النكيب واليقين بالعين
 من الازمنة الثلاثة لا دخل لبي الاختلاف الا انه حسن لان الكلمة
 لا يكون الا كذلك وفيه مزيد ابضاح ووجه التسمية اما بالادوات
 فلاشها الله في تركيب الالفاظ بعضها مع بعض واما بالكلمة فلاشها
 من الكلم وهو المخرج فانها المادك على الزمان وهو منجود ومنصم نك
 الحواطر غير معناها واما بالاسم فلاشها على زمنية من سائر الالفاظ فيكون
 مشتملا على معنى السمو وهو العلوق ^{اللفظ} قال وح اما ان يكون معناه واحدا
 او كثيرا فان كان **اقول** يند اشارة الى قسمه الاسم بالقياس الى معناه

فالاسم اما ان يكون معناه واحدا او كثيرا فان كان الاول اي ان كان
 معناه واحدا فاما ان يشخص ذلك المعنى اي لم يصلح لان يكون مفولا
 على كثيرين او لم يشخص اي يصلح لان يقال على كثيرين فان تشخص ذلك المعنى
 ولم يصلح لان يقال على كثيرين كونه شيئا علميا في عرف النخاة لانه علامة
 دالة على شخص معين وجزئيا حقيقيا في عرف المطلقين وان لم يشخص
 ويصلح لان يقال على كثيرين فهي الكلي والكثرون افراده فلا يخاف ان يكون
 حصوله في افراده الزهنية والخرجية على سوية اولا فان تساوت
 الافراد الزهنية والخرجية في حصولها وصدقها عليها سمي متواطيا
 لان افرادها متوافقة في معناه من التواطى وهو التوافق كالانساء والنس
 فان الانساء له افراد في الخارج وصدقها عليها بالنسبة والشمس لها افراد
 في الذهن وصدقها عليها ايضا بالنسبة وان لم يتساوا الافراد بل كان حصولها
 في بعضها اولى واقدم او اشد من البعض الآخر سمي متشككا والتشكيك
 على ثلثة اوجه التشكيك بالاولوية وهو اختلاف الافراد بالاولوية
 وعدمها كالوجود فانه في الواجبات ثم ثابت واقوى منه في الممكن والتشكيك
 بالتقدم والتاخر وهو ان يكون حصوله معناه في بعضها متقدما على حصوله
 في بعضها ^{انظر في الافراد}

في البعض الآخر كالوجود ايضا فان حصوله في الواجب قبل حصوله
 في الممكن والتشكيك بالشدة والضعف وهو ان يكون حصوله في
 في بعضها اشد من البعض الآخر كالوجود ايضا فانه في الواجب اشد
 من حصوله في الممكن لان اذا كان الوجود في وجود الواجب اكثر كما
 ان اشد البياض وهو توفيق البصر في بياض الشئ اكثر مما هو في بياض
 العاج وانما سمي متشككا لان افرادها مشتركة في اصل المعنى ومختلفة باحد
 الوجوه الثلاثة فاننا نظريه ان نظر الى جهة الاشتراك خيل له انه
 متواطى لتوافق افراده فيه وان نظر الى جهة الاختلاف او جهات
 مشتركة كان لفظه له معان مختلفة كالعين فالناظر في شكاكيل
 هو متواطى ام مشترك فلم يند بسبب هذا الاسم وان كان ان في اي كان
 المعنى كثيرا فاما ان يتخلل بين تلك المعاني تفرق بان كان موضوعا للمعنى اولا
 ثم لوحظ ذلك المعنى ووضع معنى آخر لمناسبة بينهما او لم يتخلل فان لم يتخلل
 التفرق بل كان وضع تلك المعنى على السوية اي كما كان موضوعا لغيره
 للمعنى يكون موضوعا لتلك المعنى من غير نظر الى المعنى الاول فهو مشترك
 لاشترائه بين تلك المعاني كالعين فانها موضوع للبارص والماء واليابس

والركبة على السوا فان تخلص بين ذلك المعاني نقل فاما ان يترك استعمال
 في المعنى الاول ولا فان ترك استعماله من المعنى الاول قال
 اما الشئ فيكون منقولاً شرعياً كالصلوة والصوم فانهما في الاصل اللذان
 ومطلق الامساك ثم نقلهما الشئ الى الاركان الاصل والامساك لا يخصص
 مع التنية واما غير الشئ فهو اما العرف العام فهو المنقول العرفي كالتنية
 فانهما في اصل اللغة لكل ما يندب على الارض ثم نقله العرف العام الى ذوات
 القوائم الاربعة من الخيل والبغال والحمير والعرف الخاص يسمى منقولا اصطلاحاً
 كاصطلاح النخاء والنظار اما اصطلاح النخاء فكما فعل فانه كان
 استعمالاً لما صدر عن الفاعل كالاكل والشرب والضرب ثم نقله النحوي الى
 كونه على معنى في نفسه مقترن باحد الارضين الثلاثة واما اصطلاح
 النظر فكذلك وانما تترك في الشئ ثم نقله انظر الى ترتيب الاثر
 على صاله صلوح العبد وان لم يترك معناه الاول بل يستعمل فيه ايضاً
 حقيقة ان استعماله الاول هو المنقول عنه ومجازاً ان استعماله في الثاني
 هو المنقول اليه كالاسد فانه وضع اولاً للحيوان المفترس ثم نقل الى
 الرجل الشجاع لعداوة بينهما وهي الشجاعة فاستعمل في الاول بطريق
 التورية

الحقيقة

الحقيقة وفي الثاني بطريق المجاز اما الحقيقة فلانها من جنس فلان
 الامراى اشبه او من حقيقة اذا كنت من عابدين واذا كان اللفظ
 مستعمل في موضع الاصل فهو شئ مثبت في مقامه معلوم الدلالة واما
 المجاز فلانه من جاز الشئ يجوز ان ينعده واذا استعمل اللفظ في المعنى
 المجازي فقد جاز مكانه الاول وموضوعه الاصل قال وكل لفظ هو
 بالنسبة الى لفظ آخر **اقول** اما من تقسيم اللفظ كان بالقياس الى نفسه
 وبالنظر الى نفسه ومعناه وهذا التقسيم للفظ بالقياس الى غيره من اللفظ فاللفظ
 اذا نسب الى اللفظ آخر فلا يخفى اما ان يتوافقا في المعنى اي يكونا معنيين
 واحداً او يختلفا في المعنى اي يكونا احدهما معنى والآخر معنى آخر فان كان
 متوافقين فهو مرادف له واللفظان مترادفان كالبيت والاسد احداً
 من الترادف الذي يورثه احدى احدى خلف آخر كان المعنى مركوب واللفظة
 راكبان عليه فيكونان مترادفين كالبيت والاسد فان كانا مختلفين
 فهو مبين له واللفظان مبينان لان التباين للمفارقة ومعنى خلف
 للمعنى لم يكن المركوب واحداً فيتحقق المفارقة بين اللفظين للفرق بين
 بين المركوبين كالاسد والفرس ومن الناس من ظن ان مثل الناطق في
 اللفظ

والا لفظا المتباين كالاسد والفرس
 والبيت والاسد

والفصح ومثل السيف والصارم من الالفاظ المتداخلة لصدقهما على ذات
واحدة وهو فاسد لان الشارح في الاتحاد في المفرد لا للاتحاد
في الذات نعم الاتحاد في الذات من لوازم الاتحاد في المفرد بدو العكس
قال واما المركب فهو امان تام وهو الذي يصح السكون عليه **قول**
لما فرغ من المفرد واقمت شرع في المركب وهو امان تام او غير تام لان
امان يصح السكون عليه يفيد الخطأ فائدة تامة ولا يكون مستبعدا
للفظ آخر ينظر الخطأ كما اذا قيل زيد في الخي طبع شظ الان يقال
قائم او فاعده مثلا بخلافه اذا قيل زيد قائم واما ان لا يصح السكون
عليه فان صح السكون عليه فهو المركب التام والا فهو المركب الناقص
وغير تام والمركب التام امان يحمل الصدق والكذب وهو الجواب ولا يحمل
فهو لا يشاء فان قيل لا امان يكون مطابقا للواقع اولا فان كان مطابقا
لواقع لم يحمل الكذب وان لم يكن مطابقا للواقع لم يحمل الصدق فلا جد دخل
في الحد وقد يجب عنه بان المراد بالواو اصلها والفاصلة بمعنى ان الخبر
يوالي بحمل الصدق والكذب فكل خبر صادق يحمل الصدق وكل خبر كاذب يحمل
الكذب والاشبه اخره في قوله **المراد** بغيره في لان الاحتمال لا يمنع له ح
في مقبول

بل يجب ان يقال ما صدق او ما كذب والحق في الجواب ان المراد باحتمال
الصدق والكذب في النظر الى مفرد ولا يشك ان قول التسمي فوق اذا جردنا
النظر الى مفرد اللفظ ولم نغير الخارج احتمل عند العقل الكذب وقول اجتمع
القبضين موجود يحمل الصدق في النظر الى مفرد والحاصل ان التسمي ان المركب التام
ان احتمل الصدق والكذب بحسب مفرده هو الجواب والا فهو لا يشاء وهو امان
ان يدل على طلب الفعل دلالة وضعية ولا يدل فان دل على طلب الفعل دلالة
وضعية فاما ان يفارق الاستعلاء او يقارن التساوي او يقارن
الخضع فان قارن الاستعلاء فهو امر فان قارن التساوي فهو التام
فان قارن الخضع فهو سؤال ودعاء وانما قيد الدلالة بالوضع اخذنا
عن الاخبار الدالة على طلب الفعل فان قولنا كتب عليكم الصلوة او طاعتكم
الفعل دال على طلب الفعل لكنه ليس بموضوع لطلب الفعل بل لا يخبر بالطلب
وان لم يدل على طلب الفعل فهو تشبيه لانه ينبه على ما في ضمير النكح وينبج
فيه التمني والرجو والتعجب والقسم والنداء ولا حد ان يقول الا انفرج والنهي
خارجة عن القسم اما الا انفرج فلا يلقى جعله من التنية لانه
انما هو عبارة عن طلب لا تشبيه على ما في ضمير النكح واما انه فليعلم خوله

تحت الامر لانه دال على طلب الشك لا على طلب الفعل لكن المصداق
لا ينضم تحت الشبهة ولم يغير المناسبة اللغوية والنهي تحت الامر بناء
على ان الشك يوكد انفس عدم الفعل عما من شأنه ان يكون فاعلا
وكواردنا ابراهيم في القسمة فلما لا نشأ اما ان لا يدل على طائفي
بالوضع ويواتبه او يدل ولا يح اما ان يكون لطلو الفهم ويو
الانضمام او غيرهما اما ان يكون مع الامتناع ويو اما ان كان لطلو
الفعل ونهي ان كان لطلو الشك اي عدم الفعل او يكون مع الشك
ويو الاثنى من اومع الخضع ويو السؤال واما التركيب الغرائم
فاما ان يكون الجزء الثاني منه فيبدأ للاول ويو التفيد كالجموع
الناطق او لا يكون ويو غير التفيد كالركب من اسم واداة او كلمة واداة
قال الفصل الثالث في المعاد المفردة وكل مفرد هو **فرد** المعاد يبي
الصورة الذبينة من حيث انها موضع بارزاتها الالفاظ فان عربرها
بالفاظ مفردة في المعاد المفردة والافالركب والكلام ههنا انما هو في
للمعاد المفردة كما ستعرف فكل مفرد ويو الحاصلة العقل اما خبري
او كلي لانه اما ان يكون نفس نصوي اي من حيث انه منصو مانعا

من

من وقوع الشك فيه اي من الشك بين كثيرين وصدقه عليه او لا
يكون فان منع نفس نصوي عن وقوع الشك فهو الجواب عن هذا الانسان
فان الهدية اذا حصل مفهومها عند العقل امتنع العقل بحد نصوي
عن صدقه على امور متعدده وان لم يمنع الشك من حيث انه منصو
فهو الكلي كالانسان فان مفهومه اذا حصل عند العقل لم يمنع من
صدقه على كثيرين وقد وقع في بعض نسخ نفس نصوي مضافا ويو
والا لكان للمعنى معنى وانما قيد بالنصو لان من الكليات ما يمنع الشك
فيه بالنظر الى الخارج كواجب الوجود فان الشك فيه ممنوع بالدليل
الخارجي لكن اذا خبر العقل بالنظر الى مفهومه لم يمنع من صدقه
على كثيرين فان مجرد نصو لو كان مانعا من الشك لم ينفق في اشياء
الوحدا نية الى دليل وكالكليات الفضية مثل الاشياء واللامكان
واللاموجود فانها يمنع ان تصدق على شيء من الاشياء لكن لا بالنظر
الى خبر نصوها ومن ههنا يعلم ان افراد الكلي لا يجب ان يكون الكلي
صادقا عليها في الخارج بل من افرادها ما يمنع ان يصدق عليها في الخارج
اذ لم يمنع العقل عن صدقه عليها بحد نصوي فلو لم يمنع نفس نصو

في تعريف الكلي والجزئي دخل ذلك الكلي في تعريف الجزئي فلا يكون مانعا وخرج
عن تعريف الكلي فلا يكون جامعاً وبين التسمية بالكلي والجزئي ان الكلي
جزء الجزئي غالب كالانس فانه جزء لزيد وكل حيوان فانه جزء للانسان ولجميع
فانه جزء للحيوان فيكون الجزئي كلاً وكلية الشيء انما تكون بالنسبة الى الجزئي
فيكون ذلك الشيء مضافاً الى الكلي والنسبة الى الكل كلى وكذلك جزئية
الشيء انما يكون بالنسبة الى الكلي فيكون مضافاً الى الجزء ومنسوب الى الجزء جزئي
واعلم ان الكلية والجزئية انما يغيبان بالذات في العنا واما في الافعال
فقد تستعملان وجزئية بالعرض تسمية الدال باسم المدلول **قال الكلي**
اما ان يكون تمام ماهية من الجزئيات او داخلها فيها او خارجاً
عنه **اقول** انك قد عرفت ان الغرض من وضع هذه للفقالة معرفته
كيفية اقتضاها لجزئيات التصورية وهي لا تقتضي بالجزئيات بل بالكليات
ولا يمتنع عنها في العلوم لغزها وعدم انطباقها فلها هذا صار
نظر المنطقي مقصوداً ليعرب الكليات وضبط اقسامها فالكلي اذا نسب
الى صانع من الجزئيات فاما ان يكون نفس ماهيتها او داخلها فيها
او خارجاً عنها فالداخل يستلزم ذاتياً والخارج يستلزم ضرباً وربما يقال

الذات على ما ليس خارج عنها والاولى الى الكلي الذي يكون نفس ماهية ما تحت
من الجزئيات هو النوع كالانس فانه نفس ماهية زيد وعمر وغيرهما
من الجزئيات وليس لا يزيد على الانس الا بعوارض متغيرة خارجة عنها
بما لا يخص عن شخص آخر ثم النوع لا يخرج اما ان يكون متعدد الاشياء
في الخارج او لا يكون فان كان متعدد الاشياء مرفق الخارج فهو للقول في
جواب ما هو يجب الشك والخصوصية معاً لان السؤال بما هو عن الشيء
انما يطلب تمام ماهية وحقيقة فان كان سؤالا عن شيء واحد كان طالبا
تمام الماهية للخصه وان جمع بين الشيئين والاشياء في السؤال كان طالبا
تمام ماهيتهما وتمام ماهية الاشياء انما يكون لتمام الماهية للشك بينهما
ولما كان النوع للعدد الاشياء كالانس هو تمام ماهية كل واحد من افراد
فان اسئل عن زيد مثلاً بما هو كان للقول في الجواب الانس لا تمام الماهية
للخصه فاذ اسئل عن زيد وعمر وعما كان الجواب الانس ايضا لانه تمام
ماهية الشك بينهما فلا حرج من ان يكون مفقولا في جواب ما هو يجب التصوية
والشك معاً وان لم يكن متعدد الاشياء بل يخص نوع في شخص واحد كالشمس
كان مفقولا في جواب ما هو يجب الخصوصية للخصه لان السائل بما هو عن ذلك

الشخص لا يطلب الا نتم الماهية المختصة به ولا فرد آخر له في الخارج حتى يجمع
 بينه وبين ذلك الشخص في السؤال حتى يكون الجواب نعم الماهية المشتركة
^{او فرد آخر بين ذلك الشخص}
 واذا قد علمت ان النوع ان تعدد الاشخاص في الخارج كان مقولا على كثيرين
 متفقين بالحقايق في جواب ما هو وان لم يتعدد كان مقولا على واحد في
 جواب ما هو فوكلي مقول على واحد او على كثيرين متفقين بالحقايق في جواب
^{النوع}
 ما هو فالكل على جنس وقول مقول على واحد ليدخل في الحد النوع الغير
 المتعدد الاشخاص وقولنا او على كثيرين ليدخل النوع المتعدد الاشخاص وقولنا
 متفقين بالحقايق لنخرج الجنس فانه مقول على كثيرين مختلفين بالحقايق وقولنا
 في جواب ما هو لنخرج الثلاثة الباقية اعني الفصل والخاصة والعرض العام
 لانها لا يقال في جواب ما هو وهناك نظر وهو ان احد الادميين لازم اما
 اشتمال التعريف على امر مشترك وانما ان لا يكون التعريف جامعاً لان المراد
^{او زائداً}
 بالكثيرين ان كان مطلقاً سواء كانوا موجودين في الخارج او لم يكونوا فإما
 ان يكون قوله مقول على واحد زائداً حسناً لان النوع الغير المتعدد الاشخاص
^{او على الشخص}
 في الخارج مقول على كثيرين موجودين في الذين وان كان المراد بالكثيرين
 الموجودين في الخارج يخرج عن التعريف الانواع التي لا وجود لها في الخارج

اصلاً كالعفاء فلا يكون جامعاً والخصب ان يتحدى عن التعريف
 قوله على واحد بل لفظ الكل ايضا فان المقول على كثيرين يعني عنه
 ويقال النوع هو المقول على كثيرين متفقين بالحقيقة في جواب ما هو
 وح يكون كل نوع مقولاً في جواب ما هو يجب ان يكون والخصب معاً والخصب
 لما اعتبر النوع في قوله في جواب ما هو يجب ان يخرج قسمه الى ما يقال يجب
 الشركة والخصب الى ما يقال يجب الخصب الى ما يخرج عن هذا
 الفن جوهرين اما اولاً فلان نظر الفن عام يشتمل المواد كلها فالتعريف بالنوع
 الخارجى بنا في ذلك واما ثانياً فلان المقول في جواب ما هو يجب الخصب
^{العموم الفن}
 المختصة عندهم هو الحد بالنسبة الى الحد وقد جعله من قسم النوع وهو فاسد
 قال وان كان الشك اقول الكلي الذاتي الذي هو جزء الماهية يختص في الماهية
 وفصلها لانه اما ان يكون تمام الجزء المشترك بين الماهية وبين نوع آخر
^{كالحيوان}
 او لا يكون والمراد تمام جزء مشترك للجزء المشترك الذي لا يكون واداه جزء
 مشترك بينهما اي جزء مشترك لا يكون جزء مشترك خارجاً عنه بل كل جزء
 مشترك بينهما ان يكون لنفسه للجزء او جزء منه كالحواشي فانه تمام الجزء المشترك
 بين الانيسة والقرس لانه لا جزء مشترك بينهما الا وهو اما نفس الحيوان او جزء منه

من الكثرة لا من النوع

كالجور والجسم النامي والانس والانس بالارادة فكل منها وان كان
مشاركين الانس والانس الاله ليس تمام المشتركة بينهما بل بعضها
واذا كان تمام المشتركة هو الجور المشترك على الكل وربما يقال المراد تمام
للمشاركة مجموع الاجزاء المشتركة بينهما كالجور فانه مجموع الجور والجسم النامي
والانس والانس بالارادة وهي اجزاء مشتركة بين الانس والانس والانس
وهو متفق بالاجناس البسيطة كالجور بالنسبة الى الانس والعقل
فما زلت اسعد وهذا الكلام وقع في البين فارجع الى ما كان فيقول
جزء الماهية ان كان تمام المشتركة بين الماهية وبين نوع آخر فهو الجنس
والا فهو الفصل اما الاول فلان جزء الماهية ان كان تمام الجزء المشترك
بينها وبين نوع آخر يكون مقولا في جواب ما هو بحسب المشتركة الخاصة لانه
اذا اسئل عن الماهية وذلك النوع كان المطلق تمام الماهية المشتركة
بينها وهو ذلك الجزء واذا افرد الماهية بالسؤال لم يصلح ذلك الجزء لان
مقولا في الجواب لان المطلق تمام الماهية الخاصة بالجزء لا يكون تمام
للماهية الخاصة اذ هو ما يتركب الشئ عنه وعن غيره فذلك الجزء
انما يكون مقولا في جواب ما هو بحسب المشتركة فقط فاننا لا نغني بالجنس

منه من الجنس
منه من الجنس

كالجور فانه كالجزء المشتركة بين ماهية الانس ونوع آخر كالانس
مثلا حتى اذا اسئل عن الانس والانس ما هي كان الجواب الجور واذا
افرد الانس بالسؤال لم يصلح الجواب لان تمام الماهية الجور ان طرد الجور
فقط ورسموه بان يكون مقول على كثيرين مختلفين بالحقايق في جواب ما هو
فلفظ الكثرة مستدرك وللقول على كثيرين جنس الجنس ويخرج بالكثيرين الجور
لانه مقول على واحد يقال هذا زيد ويقولون مختلفين بالحقايق يخرج النوع
لانه مقول على كثيرين متفقين بالحقايق والجواب ما يخرج الكلمات **القول**
وهو قريب ان كان الجواب عن الماهية الى آخره **اقول** لا قوم قد يربوا الكلمات
حتى يربوا لهم التمييز فيسبغوا على التعلم المبتدى فوضعوا الانس
ثم الجور ثم الجسم النامي ثم الجسم المطلق ثم الجور فالاهية نوع كما عرفت
والجور جنس لانه تمام الماهية المشتركة بين الانس والانس وكذلك الجسم
النامي جنس للانسان لانه كالجزء المشتركة بين الانس والانس والانس انان
حتى اذا اسئل عنهما بما هما كالا الجواب بالجسم النامي وكذلك الجسم المطلق
جنس لانه تمام الجزء المشتركة بينهما وبين المثلوه وكذلك الجور جنس
له لانه تمام الماهية المشتركة بينهما وبين العقل فلهذا يجوز ان يكون لاهية واحدة

اجناس مختلفة بعضها فوق بعض واذا انقسمت على صفة واحدة ^{نفس}
فقول الجنس اضافة وبعد لانه ان كان الجواب عن الماهية وعن بعض
مشاركها في ذلك الجنس ^{هو القريب} عن الجواب عنها وعن جميع مشاركاها
فيه فهو القريب كالجواب ^{فانية} جوب عن السؤال عن الانسنة والفرس
وهو الجواب عنه وعن جميع الانواع المشاركة للانس في الحيوانية
وان كان الجواب عن الماهية وعن بعض مشاركاها في ذلك الجنس
غير الجواب عنها وعن البعض الآخر فهو البعيد كالانسان في النبات
والحيوانا شارك الانسنة فيه وهو الجواب عنه وعن المشاركات النباتية
لالمشاركات الحيوانية بل الجواب عنه وعن المشاركات الحيوانية
ويكون يقال جونا ان كان الجنس لا يميز واحدة بمرتبته كالانسان في الانسنة
فان الجواب عنه ^{هو الجواب} هو جوب آخر بمرتبة واحدة وثلاثة اجوبة ان كان بعيدا
بمرتبة كالانسان في القياس اليه فان الحيوان والجم ^{هو الجواب}
ثالث واربع اجوبة ان كان بعيدا بثلاثة مرات كالحيوان والجم
الثاني والجم المطلق اجوبة ثلثة وهو جوب رابع وعلى هذا القياس فكما
يزيد البعد يزيد عدد الاجوبة ويكون عدد الاجوبة زائدا عن عدد مرات البعد

لواحد

بواحد لان الجنس القريب جوب وكل مرتبة عن البعد جوب آخر قال وان لم يكن تمام
للمشارك بينها وبين نوع آخر ^{قوله} فبما كان للثقل الثاني من الترتيب بدو
ان جزء الماهية ان لم يكن تمام المشترك بينها وبين نوع ما يكون فصلا وذلك
لان احدا لامين لازم على ذلك التقدير وهو ان ذلك الجزء اما ان
لا يكون مشتركا اصلا بين الماهية ونوع آخر او يكون بعضا من تمام المشترك
مساويا له واذا ما كان يكون فصلا اما لزم احدا لامين فلا
الجزء ان لم يكن تمام المشترك فاما ان لا يكون مشتركا اصلا وهو الامر الاول
او يكون مشتركا ولا يكون تمام المشترك بل بعضه وهو الامر الثاني وذلك بعضا من
حيث ان تمام المشترك او اخصه وانتم فيه او مساويا له لا جائز ان يكون متباينا
له لان الكمال في الاجزاء المحولة ومن المحال ان يكون المحول على الشيء متباينا
له ولا اخص له لوجود الاغم بدو الاخص في لزم وجود الكل بدو
الجزء وانده محال ولا اعم لان بعض تمام المشترك بين الماهية ونوع آخر
لو كان اعم من تمام المشترك لكان موجودا في نوع آخر بدو تمام المشترك
تحقيقا للمعنى العمومي فيكون مشتركا بين الماهية وذلك النوع الذي هو بازاو
تمام المشترك لوجودها فاما ان يكون تمام المشترك بينهما ^{هو الجواب} محال لان المقدم ان الجزء

بين تمام المشترك بين الماهية وبين نوع خاص من الانواع وانما ان يكون
 تمام المشترك بل بعضا منه فيكون الماهية تمام المشترك احدهما تمام المشترك
 بين الماهية والنوع الذي يارزها والشدة تمام المشترك بينهما وبين النوع
 الثالث الذي يارز تمام المشترك الاول وح لو كان بعض تمام المشترك
 بين الماهية والنوع الثالث اعم منه لكان موجودا في نوع آخر بدون
 تمام المشترك الثالث فيكون مشتركا بين الماهية وبين نوع ثالث الذي
 يارز تمام المشترك الثالث ويسمى تمام المشترك بينهما بل بعضه فيحصل تمام
 مشترك ثالث وهم جرافا ما ان يوجد تمام المشترك الى غير النهاية او
 ينتهي الى بعض تمام المشترك مساو له والا فاول محال والا فليس الماهية من اجزاء غير
 متناهية فقوله ولا ينسلس ليس على ما ينبغي لان النسلس هو ترتيب اقصور غير
 متناهية ولم يلزم من الدليل ترتيب اجزاء الماهية وانما يلزم ان لو كان تمام
 المشترك الثالث جزء من تمام المشترك الاول وهو غير لازم ولعله اراد بالانسلس
 وجود صور غير متناهية في الماهية كنه خلا المعارف واذا بطلت الافهم
 الثلاثة تعين ان يكون بعض تمام المشترك مساويا له وهو الامر الثالث وانما
 ان الجزء فصل على تقدير كل واحد من الامرين فلا بد ان لم يكن مشتركا اصله

ان كان مشتركاً بين الماهية والنوع
 يكون

يكون مخصصاً بها فيكون مميزاً للماهية عن غيرها وان كان بعض تمام المشترك مساوياً
 له يكون فصلاً لتمام المشترك لا خصوصاً به ونعم المشترك جنس فيكون
 فصل جنس فيكون فصلاً للماهية لانه لا يتميز بالنسب عن جميع اعيانها وجميع
 اعيان الجنس بعض اعيان الماهية فيكون مميزاً للماهية عن بعض اعيانها ولا
 تغني بالفصل المميز للماهية في الجملة والى هذا اشار بقوله فكيف كان متميزاً
 للماهية اي سؤل بمجملها مشتركاً او بجزء من الماهية مشتركاً مساوياً له او لجزء من الماهية
 فهو متميز للماهية عن مشاركتها في الجنس وفي الجود فيكون فصلاً للماهية وانما
 قال في جنس وفي وجود لان اللزوم من الدليل ليس الا ان الجزء اذا لم يكن
 تمام المشترك يكون متميزاً لها في الجملة وما كان متميزاً للماهية في الجملة وهو
 الفصل وانما ان يكون متميزاً عن المشاركات الخفية حتى اذا كان للماهية
 فصل وجب ان يكون لها جنس فلا فالماهية ان كان لها جنس
 كان فصلها متميزاً لها عن المشاركات الخفية وان لم يكن لها جنس فلا
 أقل من ان يكون لها مشاركات في الوجود والشيء وح يكون فصلاً
 متميزاً لها عن غيرها ويمكن اختصار الدليل بخذف النسب بان يقال بعض
 تمام المشترك ان لم يكن مشتركاً بين تمام المشترك ونوع آخر يكون مخصصاً بتمام

من المميز في موضع آخر

للتشريك فيكون فصله فكونه فصلًا لا يميزه وان كان مشتركاً بينهما
لم يكن تمام التشريك بين المائتين وذلك النوع فكونه بعضاً من تمام التشريك
بينهما ويكونه لا يقال له ^{الآخر} فكونه المائتين في الجنس والفصل باطل لأن المميز لا يطلق
في الجوهر كالتاسع مثلاً جزئاً من المائتين مع أنه ليس بجنس ولا فصل لأن
نقول الكلام في الآخر المرفوعة في مطلق الآخر وهذا ما وعدنا في صدر البحث
قال ورسومه اه اقول رسوم الفصل بأنه كل جملة على الشيء في جواب أي شيء هو
في جوهره كان طلق والمثلث فأنه إذا سئل عن المائتين أو عن زيد بأي شيء
هو في جوهره فالجواب عنه أنه تاطق أو حاسر لأن السائل بأي شيء هو
أما يطلب ما يميز الشيء في الجملة فكل ما يميزه بصل الجواب ثم ان طلب المميز
لجوهره فيكون الجواب بالفصل وان طلب المميز العرضي يكون الجواب بالخاصة
فالكلام حسن ثم سأل الكاتب ويقولنا يحمل على الشيء في جواب أي شيء
هو يخرج النوع والجنس والعرض العام لأن النوع والجنس يقالان في جواب ما هو
لا في جواب أي شيء هو والعرض العام لا يقال في الجواب أصلاً ويقولنا
في جوهره يخرج للخاصة لأنها وان كانت مميزة للشيء لكن لا في جوهره
وزاد أنه فإن قلت السائل بأي شيء هو ان طلب مميز الشيء عن جميع الأعيان

سأل عن الجوهر فليس هو المميز
لأنه لا يميز بين الأعيان
فإن سأل عن المميز في الجوهر
فليس هو المميز لأن المميز
يميز بين الأعيان في الجوهر
فإن سأل عن المميز في النوع
فليس هو المميز لأن المميز
يميز بين الأعيان في النوع

لا يكون

لا يكون مثل الحرف فصلًا للمميز لانه لا يميزه عن جميع الأعيان وان طلب
المميز في الجملة سواء كان عن جميع الأعيان أو عن بعضها فالجنس مميز للشيء عن
بعضها فيجب ان يكون صالحاً للجواب فلا يخرج عن الحد فنقول لا يتحقق في جواب
أي شيء هو في جوهره بالمميز في الجملة بل لابد معه من ان لا يكون تمام
للتشريك بين الشيء ونوع آخر فالجنس خارج عن التعريف ولما كان محظوظاً
الفصل كل ذي لا يكون مقولاً في جواب ما هو ويكونه مميزاً للشيء في الجملة
فروضنا ما هيته يشك من اربعين منها وبيننا واحده منها واثنتين كائنه
الجنس العالي او الفصل الاخير كان كل منهما فصلاً لها لانه يميزها به
غيراً جوهرياً واعلم ان قدما المنطقيين زعموا ان كل ما هيته لها
فصل وجب ان يكون لها جنس حتى ان النسخ يعمرون في الشفاء وحده الفصل
بأنه كل مقول على الشيء في جواب أي شيء هو في جوهره من جنس واحد
لم يسأعوا اليه هناك عند ذلك نسبوا المص على ضعفه بالمشرك في الوجود
اولاً بايراد هذا الاحتمال ثانياً قال الفصل المميز اقول الفصل
أما مميز عن المشارك للجنس او عن المشارك الوجودي فان كان مشتركاً
عن شاركه للجنس فهو اقربا وبعد لانه ان مميزه عن مشارك في الجنس

او سأل عن الجوهر فليس هو المميز
لأنه لا يميز بين الأعيان
فإن سأل عن المميز في الجوهر
فليس هو المميز لأن المميز
يميز بين الأعيان في الجوهر

لأنه لا يميز بين الأعيان في الجوهر

بما لا يفسد على غيره

القرب فهو فصل. كان طوق الانسنة فانه بمنزلة عن مشاركان في الجو
وان قير عن مشاركان في الجنس العبد فهو فصل بعيد كالمشرك في الانسان
فانه بمنزلة عن مشاركان في الجسم والنامي وانما اعني قرب الفصل وبعده في الفصل
المتميز لان الفصل المتميز في الوجود ليس تحقق الوجود بل هو مبني على
احتمال بذكره وربما يمكن ان يتبدل على بطلانه بان يقال لو زكبت ماهية
حقيقة من امرين متساويين فاما ان لا يحتاج احدهما الى آخر فهو
محال ضرورة وجوب احتياج بعض اجزاء الماهية الحقيقية
الى بعض واحتياج فان احتياج كل منهما الى آخر يلزم الدور والالزام
الترجيح بلا مرجح لانها ذاتية متساوية فان احتياج احدهما الى الآخر
ليس اولى من احتياج الآخر اليه او يقال لو زكبت جنس عال كالجو مثلا
من امرين متساويين فاحدهما ان كان عرضا تقوم الجوهر بالعرض
وهو محال وان كان جوهر افا ما ان يكون الجوهر نفسه فليزم ان
يكون الكل نفسا وانه محال او دخلا فيه وهو ايضا محال
لا متناع تركب الشئ من نفسه وغيره وخارجا عنه فكونه عارضا له
لكن ذلك الجز ليس عارضا لنفسه بل يكون العارض بالحقيقة هو

الجزء

الجزء الآخر فلا يكون العارض تمامه عارضا وانه محال فيلزم
في هذا المقام فانه من مطاوع الاركان **قال** واما الثالث
قال الثالث من اقسام الكلي ما يكون خارجا عن الماهية وهو
اما ان يمنع انفكاكه عن الماهية او يمكن انفكاكه والاول العرض للامر
كالقوة للثلاثة والثاني العرض للمعارضة كالكتاب بالفعل
للانسة والامر اما لازم للوجود كالسواد للجسمي فانه لازم لوجود
وشخصه لاما هيته لان ماهية الانسة ولو كان السواد لازما
للانسة لكان كل انسة اسود وليس كذلك واما لازم لماهية كالتوجه
لاربعة فانه متى تحققت ماهية الاربعة امتنع انفكاك التوجه عنها لا يقال
ينبغي تقسيم الشئ الى نفسه والغير لان الامر على ما عني ما يمنع انفكاكه
عن الماهية وقد قسمه الى ما لا يمنع انفكاكه عن الماهية وهو لازم الوجود
والما يمنع وهو لازم الماهية لانا نقول لانسم ان لازم الوجود لا يمنع انفكاكه
عن الماهية غاية ما في الباب انه لا يمنع انفكاكه عن الماهية من حيث
هي لكن لا يلزم من ان لا يمنع انفكاكه عن الماهية في الحقيقة فانه يمنع
الانفكاك عن الماهية الوجود وما يمنع انفكاكه عن الماهية الوجود

او كالحاج عن الماهية

او امتناع انفكاكه عن الماهية بالضرورة

وهو العرض للامر

لان ما قد يكون لازما للوجود

بما لا يفسد على غيره

وهو ما يمنع الشئ

فهو منع الانفكاك عن الماهية في الجملة فان ما يمنع انفكاكها عن الماهية
 في الجملة اما ان يمنع انفكاكها عن الماهية من حيث انها موجودة او يمنع
 انفكاكها عن الماهية من حيث هي هي والثالث لازم للماهية والاول لازم
 الوجود ثور القسمة متناول للقسامين ولو قال للزوم ما يمنع انفكاك
 عن الشيء لم يرد السؤال ثم لازم للماهية اما بين او غير بين اما للزوم
 البين فهو الذي يكفي تصويره مع تصور ملزومه في جزم العقل بالزوم
 بينهما كالانقسام بمساويين للاربعه فان من تصور الاربعه وتصور
 الانقسام بمساويين جزم غير تصورهما بان الاربعه منقسمة بمساويين
 واما للزوم الغائبي فهو الذي يفرض جزم الذي بالزوم بينهما الى وسط
 كساوي الزوايا الثلث لقائمين للثلث فان مجرد تصور الثلث وتصور
 تساوي الزوايا القائمين لا يكفي في جزم الذي بان الثلث مساوي
 الزوايا القائمين بل يحتاج الى وسط وههنا نظري وهو ان الوسط
 على صافرة القوم ما يفسر بقولنا لانه حين يقال لانه كذا امثلا اذا
 قلنا العالم محدث لانه منجز بالمقارن بقولنا لانه وهو المنجز وسط
 وليس يلزم من عدم افتقار الزوم الى وسط انه يكفي في مجرد تصور الزوم

لا يجوز ان يفرض على شيء آخر من حدس او تجربة او غير ذلك
 فلو اعترضنا بالافتقار الى وسطه مفروض غير البين لم يتصور لازم للماهية البين
 وغيره وقد يقال البين على اللزوم الذي يلزم من تصور ملزومه تصور
 كوكب الاثنين ضعفا لواحده فان من تصور الاثنين ادراك ان ضعف
 الواحد والمعنى الاول اعلم لانه من يكفي تصور اللزوم في اللزوم يكفي تصور اللزوم
 مع تصور اللزوم وليس كما كان يكفي التصور ان يكفي تصور واحد والعرض للمفارق

اما سبوع الزوال كالحل وصفة الوجه واما بطي الزوال كالنسيب والشباب
 وهذا التقسيم ليس بحاصل لان العرض للمفارق هو ما لا يمنع انفكاك عن الشيء
 وما لا يمنع انفكاك لا يلزم ان يكون متفككا حتى يتحضر سبوع الانفكاك
 وبطلانه لجواز ان لا يمنع انفكاك عن الشيء وبدوم له حركة الافلاك **قال**
 وكل واحد من اللزوم والمفارق ان اخصص بافراد حقيقة واحدة فهو
 الخاصة **قال** الكلي الخارجي عن الماهية سواء كان لازما او مفارقا
 اما خاصة او عرض عام لانه ان اخصص بافراد حقيقة واحدة فهو
 الخاصة كالضاحك فانه مخصص بحقيقة الانسنة وان لم اخصص بها
 وغيرها فهو العرض العام كالمشي فانه شامل للانسان وغيره وزعم الخاصة

بأنها كلية مفعول على أفراد حقيقة واحدة فقط قولاً عرضياً
 فالكلمة مستندة على ما مر غيره وقولنا فقط يخرج الجنس
 والعرض العام لانهما مفعولان على حقايق وقولنا قولاً عرضياً
 يخرج النوع والفصل لأن قولهما على ما نحن عليه قولاً لا عرضياً وبرسم
 العرض العام بأنه كلي مفعول على أفراد حقيقة واحدة وغيرها قولاً
 عرضياً فقولنا وغيرها يخرج النوع والفصل والخاصة لأنها لا يقال
 إلا على حقيقة واحدة فقط ونقولنا قولاً عرضياً يخرج الجنس لأن قوله
 ذاتي وإنما كان بهذه التعريف رسوماً للكليات لحوار أن يكون لها
 ماهيات وراء تلك المفهوم مشتركاً متساوياً فيتم تخفيف
 ذلك أطلق عليها الرسم وهو معزل عن التخفيف لأن الكليات امور
 اعتبارية خففت مفهوماتها الأولى وضعت اسماً وهاياتها لئلا يربطها
 ليس لها معان غير تلك المفهوم فكل ما يحدو دأعي أن عدم العلم
 بأنها حدود لا يوجب العلم بأنها رسوم فكان المناسب ذكر التعريف
 الذي يواظم وفيه تبيان الكليات بالنطق والضاحك والمبني
 لا بالنطق والضحك والمبني التي هي مبادئها فائدة ويحك المعب
 أو اصلها

في المحل الكلي على جزئياته حمل المواطاة وهو حمل يو يو لا حمل الانشاق
 ويحمل يو يو والضمير والنطق والمشي لا يصدر عن أفراد الانسان
 بالمواطاة فلا يقال زيد نطق بل ذو نطق أو ناطق وإذا قد سمعت
 ما نكرونا عليه ظهر لك أن الكليات منحصرة في خمسة نوع وجنس
 وفصل وخاصة وعرض عام لأن الكليات إما أن يكون نفس ما بينة ما تحت
 من الجزئية أو داخلها أو خارجها فان كان نفس ما بينة ما تحت
 من الجزئية فهو النوع وان كان داخلها فافاضاً ان يكون تمام المشرك
 بين الماهية ونوع آخر ويحملها ولا يكون وهو الفصل وان كان خارجها فان
 اختص حقيقة واحدة فهو الخاصة وإذا فالعرض العام واعلم ان المقسم الكلي
 الخارج عن الماهية الى اللزوم والفارق وقسم كل منهما الى الخاصة
 والعرض العام فكله الخارج منقسم الى اربعة اقسام فكله اقسام الكليات
 سبعة على مقتضى تقسيمه لخمسة فلا يصح قوله بعد ذلك فالكليات
 اذن خمسة قال الفصل الثالث في مباحث الكليات والجزئية **قولاً** قد عرفت
 في اقل الفصل الثاني ان ما حصل في العقل فهو من حيث انتفاء
 حاصل في العقل ان لم يكن الخارج مانعاً من الانشاق بين جزئيه وهو الكلي

وان كان مانعا من الاشتراك فهو ^{يتوحد} في فئات الكلية والجزئية اثما
هو الوجود العقلي ولما ان يكون الكلي ممتنع الوجود في الخارج او ممكن الوجود فيه
فامر خارج مفهومه والى هذا اشار بقوله والكلي قد يكون ممتنع الوجود
في الخارج لان النفس مفهوم اللفظ يعني امتناع وجود الكلي او امكانه
وجوده شيء لا يقتضي نفس مفهوم الكلي بل اذا وجد العقل النظر اليه احتمل
عنده ان يكون ممتنع الوجود في الخارج وان يكون ممكن الوجود فيه فالكلي
اذا نسب الى الوجود في الخارج اما ان يكون ممتنع الوجود في الخارج او
ممكن الوجود فيه والاول كتر بذكره الباري عن اسمه والثاني اما ان يكون
موجودا في الخارج اولا والثاني كالغفقا والاول اما ان يكون متعددا
لافراد في الخارج اولا يكون متعددا لافراد فان لم يكن متعددا لافراد في الخارج
بل يكون محمدا في فرد فلا يخارج اما ان يكون مع امتناع غيره من الافراد في الخارج
او يكون مع امكان غيره والاول كالباري تعالى والثاني كالشمس وان كان له
افراد متعدده موجودة في الخارج فاما ان يكون افراده متناهية او غير
متناهية والاول كالكواكب السيارة فانه كلى من الكواكب السبعة السيارة
والثاني كالنفوس الناطقة فان افرادها غير متناهية على ما ذهب بعض

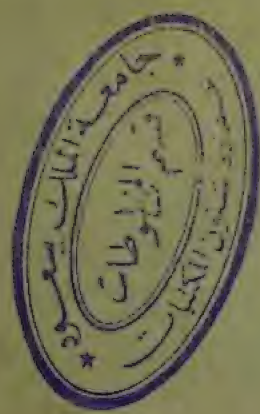
قال

قال الثاني اذا قلنا لا يكون مثلا بانه كلى **اقول** اذا قلنا الحيوان
مثلا كلى فهذا امر ثلثة الحيوان من حيث هو وهو مفهوم الكلي من
غير اشارة الى المادة من المواد والحيوان الكلي وهو المجموع المركب من ^{الاول} اي
من الحيوان والكلي والتغاير بين ^{الثاني} هذا المفهوم وما ظاهره فانه لو كان
المفهوم من احدهما عين المفهوم من الآخر لم تعقل احدهما
تعقل الآخر وليس كذلك فان مفهوم الكلي ما لا يمنع نفس تصور
عن وقوع الشك ومنه مفهوم الحيوان النامي الجسماني المتحرك بالارادة
ومن اثنين جواز تعقل احدهما مع الزهول عن الآخر فالاول يسمى كليا ^{الظاهر} طبيعيا
لانه طبعه من الطابع اولا لانه موجود في الطبيعة اي في الخارج والثاني
كليا منطبقا لان النطق انما يسمي عنه وما قال ان الكلي النطق كونه
كليا في مساهلة اذ الكلية انما هي متناهية والثاني كليا عقليا
لعدم تحققة الوجود العقل وانما قال الحيوان مثلا لان اعتبار هذه الامور
الثلثة لا يختص بالحيوان ولا بمفهوم الكلي بل ينسب الى سائر الماهيات
ومفهوم الكلي كلى اذا قلنا الانسان نوع ^{عقل} عندنا نوع طبيعي ونوع
منطقي ونوع عقلي وكذلك في الجنس والفصل وغيرهما والكلي الطبيعي

موجود في الخارج لان هذا الحيوان موجود والحيوان خبر من هذا الحيوان
 وجزء الموجود هو موجود فالحيوان هو موجود ويؤكد الطبع واما
 الكليات اى الكليات للنظر والكليات العقلية وجودها في الخارج خلاف
 النظر في ذلك خارج عن الضمان لانه من مسائل الحكمة الالهية البتة
 عن احوال الموجود من حيث انه موجود وبهذا مشترك بينهما وبين الكليات
 الطبيعية فلا وجه لبرأيه واحاطتهما على علم آخر **قال** الثالث الكليات منسوبة
اقول النسب بين الكليات مخصوص في اربعة تساوي والعموم والخصوص المطلق
 والعموم والخصوص من وجه والتباين وذلك لان الكليات اذا انساب الى كلي
 آخر فاما ان يصدق على شئ واحد او لا يصدق وان لم يصدق على شئ أصلا فهما
 متباينان كالانسان والفرس فانه لا يصدق شئ من افراد الانس على شئ من افراد
 الفرس وبالعكس وان صدق على شئ فلاج اما ان يصدق على كل منهما على كل ما
 صدق عليه الاخر او لا يصدق فان صدق فيهما منسوبة كالانسان والناطق
 فان كل ما صدق عليه الانسان يصدق عليه الناطق وبالعكس وان لم يصدق
 فاما ان يصدق احدهما على كل ما صدق عليه الاخر من غير عكس ولا يصدق
 فان صدق كان بينهما عموم وخصوص مطلق والصادق على كل الاخر

اعم

اعم مطلق والاخر اخص مطلق كالانسان والحيوان فان كل انسان حيوان وليس
 كل حيوان انسان وان لم يصدق فاما ان يصدق بينهما عموم وخصوص من وجه وكل
 واحد منهما اعم من الآخر من وجه واخص من وجه فانهما لا يصدقان
 على شئ ولم يصدق احدهما على كل ما صدق عليه الاخر كان هناك تلك صورة
 احدهما مابعدا عن فروع الصدق والثانية ما يصدق فيها يصدق
 ذلك والثالث ما يصدق فيها ذلك دون هذا كاليونان والابيض فانهما
 يصدقان معا على الحيوان الابيض ويصدق الحيوان بدون الابيض على الحيوان
 الاسود وبالعكس والجماد الابيض فيكون كل واحد منهما شاملا للآخر
 وغيره فالان شامل للابيض وغير الابيض والابيض شامل للان وغيره
 فاعتبار ان كل واحد منهما شامل للآخر وغيره يكون اعم من اعتبار ان يكون
 له يكون اخص من فروع التباين الى سالتين كلتاهما طرفين والثاني
 الى موجبتين كلتاهما والعموم المطلق الى موجبة كلية من احد الطرفين
 وسالبة خبرية من الطرفين الاخر ومن وجه الى سالتين خبريتين
 وموجبتين خبريتين وانما اعتبر النسب بين الكليات لان المفهومين
 اما كليات او خبرية او كلي وخبري والنسب الاربعة لا يتحقق في القسمين



اما الجزئيات فلا تهما لا يكونان الا متباينين واقبالين والكل فلاق
 الجزئي ان كان جزئيا لذلك الكل يكون اخص منه مطلقا وان لم يكن
 جزئيا له يكون له مابينا قال ونقيض النسب وبين **اقول** لما فرغ
 من بيان النسب بين الجزئين الكليين شرع في بيان النسب بين
 النقيضين فنقيض النسب وبين المساوية اي بصدق كل
 واحد من نقيض المساوية ^{او المساوية لا تطلق} على كل ما صدق عليه نقيض الآخر
 والا لكذب احد النقيضين على بعض ما صدق غير نقيض الآخر
 لكن ما يكذب غير احد النقيضين يصدق عليه ^{مثلا لا تطلق} **واذا** لكذب
 النقيض فيصدق بين احد المتساويين على بعض نقيض الآخر
 ويثبت ان صدق احد المتساويين بدونه الاخر هذا خلف
 مثلا يجب ان يصدق كل لا انسان لا ناطق وكل لا ناطق لا انسان
واذا لكما بعض الا انسان ليس بل ناطق فيكون بعض
 الا انسانا ناطقا فبعض الناطق انسانا ويصح ان نقيض الاعم من شئ مطلقا
 اخص من نقيض الاخص مطلقا اي بصدق نقيض الاخص على كل ما صدق عليه نقيض الاعم
 وليس كل ما صدق عليه نقيض الاخص يصدق عليه نقيض الاعم ^{اما الاول فانه لو لم يصدق نقيض الاخص}
 على كل ما صدق عليه نقيض الاعم

اصدق

ردوه على ما في المتن من ان
 يكون النسب بين الجزئين
 الكليين شرعا في بيان
 النسب بين النقيضين



لصدق عين الاخص على بعض ما صدق عليه نقيض الاعم فيصدق
 الاخص بدون الاعم وان لم يكن كما نقول بصدق كل لا حيوان لا انسان
 واللكما بصدق لا حيوانا انسانا فبعض الانسان لا حيوانا هذا خلف
 واما الثاني فلا تلو لا اصدق قولنا ليس كل ما صدق عليه نقيض الاخص
 يصدق عليه نقيض الاعم لصدق نقيض الاعم على كل ما صدق عليه نقيض الاخص
 فيصدق الاخص على كل الاعم بعكس النقيض ويصح فليس كل انسان
 فهو لا حيوانا واللكما كل لا انسان لا حيوانا وبالعكس كل حيوان انسان
 او نقول ايضا قد ثبت ان كل نقيض الاعم نقيض الاخص فلو كان كل
 نقيض الاخص نقيض الاعم لكما النقيض متساويين فيكون العيان
 متساويين هذا خلف او نقول العام صادق على بعض نقيض الاخص
 تخفيفا للعموم فليس بعض نقيض الاخص نقيض الاعم بل غيره وفي قوله
 لصدق نقيض الاخص على كل ما صدق عليه نقيض الاعم من غير عكس شرعا
 يجعل الدعوى جزء من الدليل وهو صادرة عن المطلق والامكان اللذان
 بينهما عموم من وجه ليس بين نقيضيهما اصلا اي لا مطلقا ولا من وجه
 لان هذا العموم اي العموم من وجه متحقق بين عين الاعم مطلقا ونقيض
 لا انسان

ان يقول ضرورة صدق كل واحد من التباينين مع تقيض الآخر لان
التباين الجزئي بين التقيضين صدق كل واحد منهما بدو الآخر لا صدق
واحد منهما بدو الآخر وليس يلزم من صدق احد التباينين مع تقيض
الآخر صدق كل واحد من التقيضين بدو الآخر فترك كلفه كل ولا بد منه
وانت تعلم ان الدعوى ثبتت بحجة المقدمة القائلة بان كل واحد من
التباينين يصدق مع تقيض الآخر لانه يصدق كل واحد من التقيضين
بدو الآخر جند و بهذا البيان الجزئية فاقى للقدم ما استدرك **فالاربع**
الجزئية كما يقال على المعنى المذكور **قول الجزئي مقول بالاشتراك على المعنى** ^{الانهما اقسام بعد ما عاين كالاتي ١٠١ ولا بد من}
المذكور وبشيء جزئيا حقيقيا لان الجزئية بالنظر الى الحقيقة لا من
الاشياء بل من نفس تصور مفهوم عن وضع الذك ^{الرجوع الى اطلاق الشخص}
الشركة وبازائه الكلي الحقيقي وعلى كل اخضع تحت الاعم كالانسان بالنسبة الى الحيوان
ويسمى جزئيا اضافيا لان الجزئية بالاضافة الى شيء اخر وبازائه الكلي
الاضافي وهو الاعم من شيء وفي تعريف الجزئي الاضافي نظرا لانه والكلي
الاضافي متضايفان لان معنى الجزئي الاضافي الى ص ومغنى الكلي
الاضافي الاعم وكما ان الى ص خاص بالنسبة الى الاعم كذلك ع
اعم بالنسبة الى الخاص واحد للتضايفين لا يجوز ان يدكر في تعريف

للتضايف

للتضايف الآخر والالكان تعقد قبل تعمله لانه وايضا لفظة
كل انما هي للافراد والتعريف بالافراد ليس بضر فلا ولي ان يقال هو
الاخص من شيء وهو اي الجزئي الاضافي اعم من الجزئي الحقيقي يعني
ان كل جزئي حقيقي جزئي اضافي بدو العكس الاول فلان كل
جزئي حقيقي فهو مندرج تحت ماهية المرأة عن الشخص كما
اذا جردنا زيدا عن الشخص التي بها صار شخصا معينا يعني
لماهية الانسانية وهي اعم من فيه كل جزئي حقيقي مندرج تحت
الاعم فكيف جزئيا اضافيا وهذا منقوض بوجوب الوجود فانه
شخص يمنع ان يكون له ماهية كلية والافروان كان مجرد ذلك للامانة
الكلية يلزم ان يكون احدهما كليا وجزئيا وهو مح وان كان ذلك
لماهية مع شيء اخر يلزم ان يكون واجبا الوجود معروض للشخص
مع لما تقول ان شخص واجبا الوجود عنه واما الثاني فليحذر ان يكون
الجزئي الاضافي كليا لانه ^{الاشياء} والاخص من شيء يجوز ان يكون
كلية تحت كلي اخر بخلاف الجزئي الحقيقي فانه يمنع ان يكون كلية قال
الخاص النوع **اقول** النوع كما يطلق على ما ذكرناه وهو المقول

على كثيرين متفقين بالحقايق في جواب ما هو يقال له النوع
الحقيقي لان نوعيته انما هي بالنظر الى الحقيقة الواحدة في افراده كذلك
يطبق بالاشتراك على كل ماهية يقال عليها وعلى غيرها الجنس في جواب
ما هو قولنا اوليا اي بلا واسطة كالانسان بالقياس الى الحيوان
فانه ما يميزه يقال عليها وعلى غيرها كالفرس الجنس وهو الحيوان حتى اذا قيل
ما الانسان والفرس فالجواب انه حيوان وبهذا المعنى يستوي نوعا اضافيا
لان نوعيته بالاضافة الى ما فوفيه فالماهية مشتركة بمنزلة الجنس ولا بد
من ترك الكل لما سمعت وذكر الكل لانه جنس الكل لا يتم حدودها
بدون ذكره فارقت للماهية هي الصورة المعقولة من الشيء
والصورة العقلية كليتا فذكرها يغني عن ذكر الكل فيقول للماهية
ليس مفهومها مفهوم الكل غايته ما في الباب انه من لوازمها
لكن دلالة الالتزام ^{الاشارة} في الحدود وقوله في جواب ما هو
يخرج الفصل الخاص والعرض العام فان الجنس لا يقال عليها وعلى
غيرها في جواب ما هو وما تنقيد القول بالاولى فاعلم اولاً ان
سلسلة الكل انما ينتهي بالاشخاص وهو النوع القيد بالتميز

وفوقها الاضافي وهو النوع القيد بصفة كلية كالتشريكي
والرومي وفوقها الانواع وفوقها الاجناس واذا حمل الكل ^{جمله} الماهية
على شيء واحد يكون حمل العال عليه بواسطة حمل السافل عليه
فان الحيوان انما يصدق على زيد وعلى التريكي بواسطة حمل الانسان
عليهما وحمل الحيوان على الانسان بلا واسطة فقوله قولنا اوليا اخر
عن الصنف فانه كل يقال عليه وعلى غيره الجنس في جواب ما هو حتى
اذا سئل عن التريكي والفرس بما هما كان الجواب الحيوان لكن قول الجنس
على الصنف ليس باقلى بل بواسطة حمل النوع عليه فاعلم الاول
في القول يخرج الصنف عن الحد لانه لا يستوي نوعا اضافيا قال ودرجته
اربع لانه اما اعم الانواع اقول اذا دان شيع الى مراتب النوع الاضافي
دون الحقيقي لان الانواع الحقيقية يستحيل ان يترتب حتى
يكون نوع حقيقي فوفيه نوع آخر حقيقي والا لكان النوع
الحقيقي جنسا وانتم واما الانواع الاضافية فقد يترتب
لجواز ان يكون نوع اضافي فوق نوع آخر اضافي كالانسان
فانه نوع اضافي للحيوان وهو نوع اضافي للشيء وهو النوع

لا المطلق وهو لا يسمي باعتبار ذلك صار مراتبه اربعاً لانه
 اما ان يكون اعم الانواع او اخصها او اعم من بعضها واخص
 من البعض او متبائناً للكل والاول هو النوع العالي كالجسم اعم
 من الجسم الثامي والحيوان والانسان والثاني النوع السافل كالنساء
 فانه اخص من سائر الانواع والثالث النوع المتوسط كالحيوان
 فانه اخص من الجسم الثامي واعم من النساء والكل الجسم
 اخص من الجسم واعم من الحيوان والاربع النوع المفرد ولم يوجد له
 مثال في الوجود وقد يقال في مثاليه انه كالعقل ان قلنا ان
 الجوهر جنس فانه العقل تحته العقول العشرة وهي في حقيقة
 العقل متفقة فهو لا يكون اعم من نوع اذ ليس تحته نوع بل انحاء
 ولا اخص اذ ليس فوقه نوع بل الجنس وهو الجوهر وعلى ذلك التقدير
 فهو نوع مفرد ورتبته في التقسيم على وجه آخر وهو ان النوع اما
 ان يكون فوقه نوع وتحت نوع او لا يكون فوقه نوع ولا تحته
 نوع او يكون فوقه نوع ولا يكون تحته نوع او يكون تحته نوع
 ولا يكون فوقه نوع وذلك خلاصه **قال** ومرتبات الاجناس ايضا

هذه الاربع اقوال كما ان الانواع الاضافي تنسب متنازلة كذلك
 الاجناس ايضا قد تنسب متصاعدة حتى يكون جنس فوقه
 جنس فكذلك مراتب الاجناس ايضا تلك الاربع لانه كما اعم الاجناس
 فهو النوع العالي كالجوهر وان كان اخص فهو الجنس السافل كالحيوان
 او اعم واخص فهو الجنس المتوسط كالانسان والجسم المطلق او متبائناً
 للكل فهو الجنس المفرد الا ان العالي في مراتب الاجناس يعني جنس الاجناس
 لا السافل والثاني في مراتب الانواع يسمى نوع الانواع لا العالي
 وذلك لان جنسية الشيء انما يبي بالقياس الى ما تحته فهو انما يكون
 جنس الاجناس اذا كان فوق جميع الاجناس ونوعه الشيء بالقياس
 الى ما فوقه فهو انما يكون نوع الانواع اذا كان تحت جميع الانواع
 والجنس المفرد ممثل بالعقل على تقدير ان يكون الجوهر جنساً فانه ليس
 اعم من الجنس اذ ليس تحته الا العقول العشرة وهي انواع لا اجناس
 ولا اخص اذ ليس فوقه الا الجوهر وقد وضعت له لينسب للعقل
 لا يقال احد التمثيلين فاسد اما تمثيل النوع المفرد بالعقل على
 تقدير جنسية واما تمثيل الجنس المفرد بالعقل على تقدير جنسية

هذه الاربع اقوال كما ان الانواع الاضافي تنسب متنازلة كذلك

الجوهر لان العقل ان كان جنساً يكون تحت انواع فلا يكون نوعاً
مفرداً بل عالياً فلا يوضع التمثيل الاول وان لم يكن جنساً لم يصح
التمثيل الثاني ضرورة ان ما لا يكون جنساً لا يكون جنساً مفرداً
لانا نقول التمثيل الاول على تقدير ان يكون العقول العشرة منفقة بالتع
والتمثيل الثاني على تقدير انها مختلفة والتمثيل يحصل تحت الغرض سواء
كان مطابق الواقع او لم يطابق قال والنوع الاضافي موجود بدونه

الحقيقي **قول** لما شبه على ان النوع معين اراد ان يبين النسبة بينهما
وقد ذرّب قدما للنصفيين حتى ان النسخ في كتابه ان النوع الاضافي
اعم مطلقاً من الحقيقي وورد ذلك في صورة دعوى اعم وهي ان ليس
بينهما عموم وخصوص مطلقاً فان كلا منهما موجود بدونه الآخر اما
وجود النوع الاضافي بدونه الحقيقي فكما في الانواع للنوطة فانها انواع
اضافية وليست انواعاً حقيقية لانها اجناس واما وجود النوع الحقيقي
بدونه الاضافي فكما في الحقايق البسطة كالعقل والنفس والنقطة والوحدة
فانها انواع حقيقية وليست انواعاً اضافية والا كانت مركبة لوجوه
اندراج النوع الاضافي تحت جنس فيكون مركباً من الجنس والفصل ثم

يتبين ما هو الحق عندك ويوان بينهما عموم وخصوص من وجه
لانه قد ثبت وجود كل منهما بدونه الآخر وهي بنسب افعال على النوع
التي في لانه حقيقي من حيث انه مقول على افراد منفقة الحقيقة ونوعاً اضافياً
من حيث انه مقول عليه وعلى غيره الجنس في جواب ما هو **قول** وجز المقول في جواب
ما هو **قول** المقول في جواب ما هو يوالد ان على الماينة السؤل عنها بالمطابقة
كما ان السؤل عن الانسنة بما هو فاجيب بالحيوان الناطق فانه يدل على ما يميز
الانسان مطابقة واما جزمه فان كان مذكوراً في جواب ما هو بالمطابقة
اي بلفظ يدل عليه بالمطابقة سمي واقعا في طريق ما هو كالجواب وان طفق
فان معنى الحيوان جزم مجموع معنى الحيوان وان طفق المقول في جواب السؤل
بما هو عن الانسنة ويوم مذكور بلفظ الحيوان الدال عليه بالمطابقة وانما
سمي واقعا في طريق ما هو لان المقول في جواب ما هو طريق ما هو ويوم
واقع فيه وان كان مذكوراً في جواب ما هو بالنظم اي بلفظ يدل عليه
بالنظم سمي دخلاً في جواب ما هو كقوله يوم الجسم الى النامي والحق من
اول النسخك بالارادة فانه جزم معنى الحيوان وان طفق المقول في جواب
ما هو ويوم مذكور فيه بلفظ الحيوان الدال عليه بالنظم وانما انحصر

عليها اول وقع الفراغ عن سببه مقدم ما قول الشارح فقد جاز ان يشع
فيه فالقول الشارح وهو المسمى ما يستلزم تصور الشيء او امتيازه عن كل
ماعداه وليس المراد بتصور الشيء تصور بوجه ما ولا لكان الاعم من الشيء
او الاخص منه مع فاقله لانه فليستلزم تصور الشيء بوجه ما والا
لكان قوله او امتيازه عن كل ماعداه مستلزما لان كل معرف فهو مفيد تصور
الشيء بوجه ما بل المراد بتصوره كنه الحقيقة وهو الحد الثاني كما اننا نطق
فان تصور مستلزم تصور حقيقة الانسان وانما قال او امتيازه عن كل ماعداه
ليتناول الحد الثاني فاصول الرسم فان تصور مستلزم تصور حقيقة الشيء
بل امتيازه عن سبب غير امتيازه ثم المسمى اما ان يكون نفس المسمى او غير الاما
ان يكون نفس المسمى لوجوب ان يكون معلوما قبل المسمى والشيء لا يعلم قبل
نفسه فحين ان يكون غير المسمى ولا يخفى اما ان يكون مساويا له او اعم منه
او اخص او مابيناه لا سبيل الى انه اعم من المسمى لانه قاصر عن اعادة التعريف
فان الفصوص من التعريف اما تصور حقيقة المسمى واما امتيازه عن جميع ماعداه
والاعم من الشيء لا يفيد شيئا منها ولا الى انه اخص لكونه اخص لانه اقل
وجود في العقل فان وجوده في العقل مستلزم لوجوده في الوجود الاعم من ذلك

يوجد

يوجد اعم في العقل بدون ان شرط وايضا شرط تحقق الخاص
ومعانداته اكثر فان كل شرط ومعاند للعام فهو شرط ومعاند للخاص
ولا يتعكس وما يكون شروطه ومعانداته اكثر يكون وقوعه في العقل اقل
وما هو اقل وجود في العقل فهو اخص في العقل والمعرف لا بد ان يكون اخص
من المسمى ولا الى انه مابين لاق الاعم والاختصاص يصلح للتعريف مع فربها
الشيء قال ابن بطريق الاولى لانه في غاية البعد عنه فوجبان يكون للمعرف
مساويا للمسمى في العموم والخصوص كلما صدق عليه للمعرف صدق عليه للمعرف
وبالعكس وما وقع في عبارة الفهم من انه لا بد ان يكون جامعا او مانعا
ومطرانا ومنعكسا راجع الى ذلك فان معنى الجمع ان يكون للمعرف مضافا
لكل واحد من افراد المسمى بحيث لا يستلزم منها فرد وهذا المعنى لازم للكلية
الثانية القابلة كلما صدق عليه للمعرف صدق عليه للمعرف ومعنى الجمع
ان يكون بحيث لا يدخل فيه شيء من غير المسمى وهو ملازم للكلية
الاولى والاصول الثلاثة في النبوت اي متى وجد المسمى وجد المسمى
وهو عين الكلية الاولى والانعكاس الثلاثة في الانشغال اي متى
انشغل المسمى انشغل المسمى وهو ملازم للكلية الثانية فانه اذا صدق

قول كماله عليه المعرفة مد عليه المعرفة وحيث ان يصدر قولنا
كلما يصدر عنه المعرفة لم يصدر عنه المعرفة بالعكس **او** ينبغي حذراً
تماماً **اقول** المعرفة اما حاداً ورسم وكل منهما اما تام او ناقص
فهذه اقسام اربعة فالتميز التام ما يتكبر من الجنس والفصل
القريب كعرف الانسان بالحيوان الناطق اما تسميته حاداً فلا تارة
في اللغة للع و هو لا تسميته على الذاتين مانع عن دخول الاعيان
الاجنبية فيه واما تسميته تاماً فلذلك كبر الذاتيات في بنائها
ولذلك ان اقص ما يكون بالفصل القريب وحده اوبه وبالجنس البعيد
كعرف الانسان بالناطق او بالحيوان الناطق اما انه حد فلما ذكر واما
انه ناقص فلخروج بعض الذاتيات عنه والرسم التام ما يتكبر
من الجنس القريب والخاصة كعرفية بالحيوان الضاحك اما
انه رسم فلان رسم الذات اشهرها ولما كان تعريفها بالخارج الذي
الذي هو من اثار الشيء فيكون تعريفها بالاشياء واما انه تام
فلما انه الحد التام من حيث انه وضع فيه الجنس القريب وقد
بام تحفيز الشيء والرسم الناقص ما يكون بالخاصة وخذها اوبها

وبالجنس

وبالجنس البعيد كعرفية بالضاحك او بالجنس الضاحك اما
كونه رسماً فلما امر واما كونه ناقصاً فلخروج بعض اقسام
الرسم التام عنه لا يقال امرها اقسام آخر وهو التعريف بالعرض
العام مع الفصل او مع الخاصة او بالفضل مع الخاصة لانا
نقول انما لم يعبر وهذا الاقسام لان العرض من التعريف اما التميز
او الاطلاع على الذاتيات والعرض العام لا يقيده شيئاً منها
فلو قلنا في الضمير الفصل والخاصة واما التكبر من الفصل والخاصة
فالفضل فيه يفيد التميز والاطلاع على الذاتي فلا حاجة الى ضمير
اليه وان كانت مفيدة للتمييز لان الفصل أفاده مع شيء آخر فطريق
الحصر الاقسام الاربعة ان يقال التعريف اما بمجرى الذاتيات
او لافان كان بمجرى الذاتيات فاما ان يكون بمجرى الذاتيات وولم
التام او بعضها وولم ذلك الناقص وان لم يكن بمجرى الذاتيات فاما
ان يكون بالجنس القريب والخاصة وولم الرسم التام او غير ذلك وولم
الرسم الناقص **قال** ويجوز الاخر اذ عن تعريف الشيء **اقول** اخذ
التمييز وجوه اختلاف التعريف لخروجها وهي اما معنوية

او لفظية اما المعنوية فمنها تعريف الشيء بما يساويه في المعرفة
 والجهالة وهو ان يكون العلم باحدهما مع العلم بالآخر والجهل
 باحدهما الجهل بالآخر تعريف المحركة باليسكن فانهما في الريبة
 الواحدة من العلم والجهل فمن علم احدهما علم الآخر و جهل احدهما جهل
 الآخر والمعرف يجب ان يكون اقدم معرفة لان للمعرفة معرفة للمعرفة
 المعرفة والعلة متقدمة على المعلول ومنها تعريف بما يتوقف معرفة
 عليه اما بترتيب واحد يسمى دوراً مفرجاً واما بترتيب يسمى دوراً
 مضماً ومنها ظاهر في الكتاب واما الاغايط اللفظية
 فلما ينصت اذا حاول الانسان التعريف لغيره وذلك بان يستعمل
 في التعريف الفاظ غير ظاهرة الدلالة بالنسبة ذلك الغريب
 غرض التعريف كما استعمال الالفاظ الغريبة الوحشية مثلاً ان يقول
 اسطقت فوق الاطقت فكما استعمال الالفاظ المحاذية فان الغالب
 مبادرة المعاني الحقيقية الى الفهم وكما استعمال
 الالفاظ المشتركة فان الاشرار محمل لفهم الغنى
 المقصود نعم لو كان السامع عالماً بالالفاظ

الوحشية او كان هناك فريته

دالة على الراء جاز اسنجمها

نم الكتاب بوعود الله للمات

الوهاب

الآيات مستعير الكتب وعني فان اعارة الكتب عار
 فمعتشوق من الدنيا كتابي فهل ابرت مقتشوقاً عار
 ولا تمنع كتاباً مستعيراً فذلك الجمل لا تشاء عار
 الم نسمع حديثاً مزورة جند الجمل عند الله تار

وبما كتب بسم الله الرحمن الرحيم **تصدقا**
قال لقالة الثانية في القضايا واحكامها **ان** **الما** فرع من مباحث
 القول الشارح شرع في مباحث الحجج ولما توقف معرفتها على معرفة
 القضايا واحكامها وضع للقالة الثانية لبيان ذلك وترتيبها على مقدمة
 وثلاثة فصول اما المقدمة فتعريف القضايا واقسامها الاولى اي الى
 بحسب القسم الاولى فان القضية تنقسم الى المحلية والشرطية ثم المحلية
 تنقسم الى ضرورية ولا ضرورية مثلا والشرطية الى الزمنية والتفافية
 واقسم المحلية والشرطية هي اقسام القضية **انما** استباق قسم اوليها
 بلا قسم ثانية وانما تنقسم القضية اليها ثانيا كقولنا ان المحلية والشرطية
 تنقسم اليها فالعرض من وضع للمقدمة ذكر اقسام الاولى اي اقسام
 القضية بالذات لا اقسام اقسامها فالقضية **ان** يقال القايد انه
 صادق فيه او كاذب فيه فالقول **يو** اللفظ المركب في القضية الملقوفة نحو زيد قائم
 او المفرد العقلي المركب في القضية الملقوفة **يو** جسيم الافعال الثمانية
 والناقصة وقولنا **يو** ان يقال القايد **ان** فصح يخرج الافعال الناقصة

هذا هو المقصود من القضية
 انما هي اللفظ المركب
 الذي لا ينفك عن
 موضوعه وشرطه
 كقوله زيد قائم
 او كقوله زيد يمشي
 او كقوله زيد يمشي
 او كقوله زيد يمشي

في الكليات انما لا يستاد

وبما قال الحكماء من انهم لم يعلموا بالمشي والجلوس
 وانما كان العلم بالمشي والجلوس

والانشاء كلها من الامور التي لا تتغير وغيرها وهي اما حالية
 وشرطية لانها ان تخرج بطريقها الى المفردين ولم تخرج وطرفا القضية
 الحكم عليها وبه وضع احكامها ان يحذف اذا الدالة على ارتباط
 احدهما بالآخر فاذا حذفنا القضية ما يبدل على الارتباط الحكم فان كان
 طرفاها مفردين في حلة اما موجبة ان حكم فيها بان احدهما يؤول الآخر
 كقولنا زيد يمشي وعالم **انما** سألنا ان حكم فيها بان احدهما يؤول الآخر كقولنا
 زيد يمشي وعالم **انما** فان اذا حذفنا لفظه يؤول الدالة على انشاء الاحتمال من
 القضية الاولى ويسمى الدالة على انشاء سلسلة من القضية الثانية بـ
 زيد وعالم وهما مفردان وان لم يكن طرفاها مفردين هي شرطية كقولنا
 ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود **انما** ان يكون زيد لعدد زوجا او فردا
 فانه اذا حذف اد و الانشاء وهي كلمة ان والفاء في الشمس طالعة والنهار
 موجود وهما ايضا بدلين وكذلك اذا حذف اد و العناد وهي ايضا
 واو في زيد لعدد زوج وهذا العدد فرد وهما ايضا كساديان فان قلت
 قولنا الجوالة انما يطبقون شغل قديم وقولنا زيد علم بصاد زيد
 ليس بعالم وقولنا الشمس طالعة يلزمه النهار موجود حليا مع ان اظا

وانما قيل ان العلم بالمشي والجلوس
 يشترط الاطلاع على طريقها لان الشمس
 قولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار
 وبما مفردا فلم يقدّم ليدخل الشرطية في
 تعريف المحلية وايضا لم يقدّم ليدخل
 زيد يمشي في شرطية لان الشمس طالعة
 من العناد انما هو من العناد فقط
 علم الدين

بناقله

فانما هو الذي لا ينفك عن

بينهما يربط المحو بالوضع ونسبة حكمية وكان من حق الوضع
 والمحو ان يعبر عنهما بالفظين كذلك من حق النسبة الحكمية ان تدل
 عليها بالفظ واللفظ الدال عليها يسمى رابطة لدلالة النسبة
 الرابطة تسمى الدال باسم المدلول كقولنا زيد هو عالم فان قلت
 المراد بالنسبة الحكمية اما النسبة التي هي مورد الاحتياج والسلب واما وقوعها اولا
 ووقوعها الذي هو الاحتياج والسلب فان كان المراد الاقل فيكون القضية
 جزءا آخر ويوقع النسبة اولا ووقوعها فلا بد ان يدل عليها بعبارة
 اخرى وان كان المراد التام كان النسبة التي هي مورد الاحتياج والسلب
 اخر فليدل عليها باللفظ آخر والحاصل ان اخر المحلثة اربعة من خفيها
 ان تدل عليها باربعة لفاظ فقول المراد الثاني وكان قوله يربط
 المحو بالموضع اشارة اليه فان النسبة ما يعبر عنها بالوضع او اللفظ
 لم يكن رابطة ولا حاجة الى الدلالة على النسبة التي هي مورد الاحتياج
 والسلب فان اللفظ الدال على وقوع النسبة دال على النسبة ايضا فالجواب
 من القضية بناء على عبارة واحدة ولهذا اخذنا حذوا واحدا حتى
 لا جازمة ثلثة تتم الرابطة اذ لا بد ان تدل على النسبة الرابطة ويغير

مستقل

الجواب بان النسبة التي هي مورد الاحتياج والسلب هي التي تدل على النسبة
 التي هي مورد الاحتياج والسلب

مستقل فتوقفها على الحكم عليه وبكيفية كونه في قال الاسم
 كونه المثال المذكور ونسبة زمانية وقد يكون في قال الحكم كونه
 في قولنا زيد كان قائما ونسبة زمانية والقضية المحلثة باعتبار الرابطة
 اما ثنائية او ثلاثية لانها ان ذكرت فيها كانت ثلاثية لانها
 على ثلاثة الفاظ ثلاثية معان وان حذف لشعور الذين بمعانيها
 كانت ثنائية لعدم استعمالها الا على اثنين ياراد معنى او قوله في بعض
 اللغات اشارة الى ان اللغات مختلفة في استعمال الرابطة فان لغة
 العرب ربما يستعمل الرابطة وربما لا يستعملها اشارة الى ان الدلالة
 عليها او لا يكون له توجب ذكر الرابطة الزمانية دون غيرها على
 ما نقله الشيخ ونحوه لا يعمل القضية خالية عنها اما بالفظ
 كقولهم زيد قائم او اما بحركة كقولهم زيد راسم **قال**
 ويند النسبة **اقول** هذا تقسيم ثالث للمحلثة باعتبار النسبة الحكمية
 التي هي مدلول الرابطة فذلك النسبة ان كانت نسبة بياض
 ان يقال ان الموضوع محمول كانت القضية موجبة كقوله
 الى الاسنة فانها نسبة ثبوتية مضي لان يقال الاسنة حيوان
 وان كانت نسبة بياض ان يقال الموضوع محمول بالقضية
 سالبة كقوله الى الاسنة فانها سالبة مضي لان يقال الاسنة

واما التقى بقولنا زيد اميد ولا بد ضعف
 لان الذي ان القضية التي لها رابطة تحذف رابطة
 او لا تحذف والقضية التي محمولها لا رابطة
 لها وقد عرفت انها خارجة عما نحن فيه

المحمول ليس بصادق على ما صدق
 عليه الموضوع

الفرق بين النوعين

ليس محروما ولا يشتمل على القضا الكاذبة فانه اذا قلنا الانسان
حج كانت القضية موجبة والنسبة التي فيها لا تصح ان يقال الانسان
حج وكذلك اذا قلنا الانسان ليس بجوهر كانت القضية سالبة والنسبة
التي فيها ليست بشيء بحيث تصح ان يقال الانسان ليس بجوهر فالقضية ان
يقال الحكم في القضية اما بالموضوع محمول او بالموضوع ليس محمول او يقال
الحكم اما ان يقع النسبة او تنزع عنها وذلك في **قال** وموضوع الجملة
ان كان شاه **اقول** هذا تقسيم ثالث باعتبار الموضوع فموضوع الجملة اما
ان يكون خربا او كليا فان كان خربا سمي القضية شخصية و
موضوعها اما موجبة كقولنا زيد انسان او سالبة كقولنا زيد ليس بحج
اما تسميها شخصية فلاك موضوعها شخص معين واما تسميها محصورة
فلك موضوعها ولما كان هذا التقسيم باعتبار الموضوع فلو حفظ
في اسامه الاقسام حال الموضوع وان كان كليا فاما ان يبين فيها
كيفية افراد الموضوع من الكلية والبعضة ولا يبين واللفظ الدال
عليها اي على كيفية الافراد سمي اسورا **اخبرنا** من سوره بالبدل **كانه**
يحصر البدل ويحيط به كذلك اللفظ الدال على كيفية الافراد يحصرها
ويحيط بها فان بين فيها كيفية افراد الموضوع سمي القضية محصورة
ومسورة اما انها محصورة فلك افراد موضوعها واما انشأ

هذا التقسيم الثالث باعتبار الموضوع
فموضوع الجملة اما ان يكون خربا او كليا
فان كان خربا سمي القضية شخصية
وموضوعها اما موجبة كقولنا زيد انسان
او سالبة كقولنا زيد ليس بحج
اما تسميها شخصية فلاك موضوعها شخص معين
واما تسميها محصورة فلك موضوعها ولما كان هذا التقسيم
باعتبار الموضوع فلو حفظ في اسامه الاقسام حال الموضوع
وان كان كليا فاما ان يبين فيها كيفية افراد الموضوع
من الكلية والبعضة ولا يبين واللفظ الدال عليها اي على
كيفية الافراد سمي اسورا

مسورة

الفرق بين النوعين

مسورة فلا تشتمل على التور ومضى الى المحصور اربعة اقسام لان الحكم
فيها اما على كل الافراد او على بعضها واما ما كان فاما بالاجزاء او بالسلب
فان كلمة الحكم على كل الافراد فهي كلية اما موجبة وسورها على كل
واحد واحد لا لكل المجموعة كقولنا كل نار حارة اي كل واحد من افراد
النار حارة واما سالبة وسورها لا شيء ولا واحد كقولنا لا شيء ولا
واحد من الناس كالحجارة وان كلمة الحكم فيها على بعض الافراد فهي جزئية
اما موجبة ولوورها على بعض او واحد كقولنا بعض الجواهر او واحد
من الجواهر انسان اي بعض افراد الجواهر او واحد من افراد انسان
واما سالبة وسورها ليس كل وليس بعض وبعض ليس كقولنا
ليس كل جواهر انسان والفرق بين الاسوار الثلاثة ان ليس كل
دال على رفع الاجزاء الكلي بالمطابقة وعلى السلب الجزئي
بالالتزام وليس بعض بعض ليس العكس من ذلك اما ان ليس
كل دال على رفع الاجزاء الكلي بالمطابقة فلا نانا اذا قلنا كل جواهر
انسان يكون معنى ثبوت الانسان لكل واحد من افراد
الجواهر وهو الاجزاء الكلي فانا قلنا ليس كل جواهر انسان يكون
مفهومه الضريح انه يشيئ الانسان لكل واحد من افراد وهو
رفع الاجزاء الكلي واما انه دال على السلب الجزئي بالالتزام فلا نانه

مطلب رفع الاجزاء الكلي

انا ارفع الارجاء كما افان يكون المحول مسلوكا واحدا
 وهو السلب كما او يكون مسلوكا عن البعض ثابتا البعض وعكلا
 التقديرين بصدق السلب الجزئية كما فالسلب الجزئية من ضرورة مفهوم
 ليس كل اى رفع الارجاء الكلي ومن لوازمه فيكون ذلك على الاثر
 لا يقال مفهوم ليس كل وهو رفع الارجاء الكلي اعم من السلب الكلي
 اى السلب الكلي والسلب عن البعض والسلب الجزئية فلا يكون دالا
 على السلب الجزئية بالالزام لان الاعم لا دلالة له على الخاص باحدى
 الدلالات الثلاث لا يقال رفع الارجاء الكلي ليس من السلب الجزئية
 بل اعم من السلب عن البعض مع الارجاء البعض الاخر والسلب الجزئية هو
 السلب عن البعض سواء كان مع الارجاء البعض ولا يكون مفهوم
 بين ذلك التقسيم بين السلب الكلي والجزئية لازم لما اذا انظر الاعم
 في قسمين كل منهما يكون لازما لالزام ذلك الاعم لازما للاعم
 ايضا فكون السلب الجزئية لازما لمفهوم رفع الارجاء الكلي وبجاءه اخرج
 ليس كل يلزمه السلب الجزئية فاذ منى ارفع الارجاء الكلي صدف
 السلب عن البعض لانه لو لم يكن المحول مسلوكا عن شيء من افراد كذا
 ثابتا لكل والمقدرة خلاصتها وانما ان ليس بعض وبعض
 ليس كل على السلب الجزئية بالمطابقة فظلالا اذا قلنا بعض

هذا هو السلب الجزئي
 وهو الذي لا ينافي مع الاعم
 بل هو اعم منه
 وهو الذي لا ينافي مع الاعم
 بل هو اعم منه

هذا هو السلب الجزئي
 وهو الذي لا ينافي مع الاعم
 بل هو اعم منه

المحو

هذا هو السلب الجزئي

المحول ليس باسمه او ليس من خواصه انما يكون مفهومه الصحيح سلبا
 عن بعض افراد المحول الصحيح بالبعيد وادخال حرف السلب عليه وهو
 السلب الجزئية واما انها بدلا عن ارفع الارجاء الكلي بالالزام فلان
 المحول اذا كان مسلوكا عن بعض الافراد لا يكون ثابتا لكل الافراد فيكون
 الارجاء الكلي مرتفعا بهذا هو الفرق بين ليس كل والاخرين واما
 الفرق بين الاخرين فهو ان ليس بعض يذكر السلب الكلي لان البعض
 معين فان تعين بعض الافراد خارج عن مفهوم الجزئية فانتهى
 التكرار في ساقا فلهذا ان التكرار في ساقا في مفهوم العموم كذا
 ههنا ايضا لا زاحل ان يفهم منه السلب اى بعض كان وهو السلب
 الكلي بخلاف بعض ليس فان البعض ههنا وان كان ايضا غير معين
 الا انه ليس فاعلم ساقا في السلب انما هو وارد عليه وبعض ليس
 قد يذكر الارجاء حتى اذا قيل بعض المحول ليس باسمه انما ثابتا لا يتنا
 بعض لانه لا سلبا لاسمائه غير فرق ما بين ما يستفاد عليه بخلاف
 ليس بعض اذا لا يمكن تصور الارجاء مع تقدم حرف السلب على الموضوع
قال وان لم يكن فيها **اقول** اما ان كان اذا تبين في القضية
 افراد للموضوع واما اذا لم تبين فلا يخ اقل ان نصل القضية
 لان تصديق كلية وجوبية بان يكون الحكم فيها على افراد للموضوع

السالبة الجزئية لا تها صارت شخصية

هذا هو السلب الجزئي
 وهو الذي لا ينافي مع الاعم
 بل هو اعم منه

نعتق بان

او لم تصلح بان يكون الحكم على طبيعة الموضوع ^{اربع حقيق} بنفسه لان الافراد
 فان لم تصلح لان نص في كلمة وخبرية ^{تستبين} طبيعة لان الحكم
 فيها على نفس الطبيعة ^{فقط} قولنا الحيوان جنس الانسان نوع فان الحكم
 بالجنسية والنوع ليس على ما صدق على الحيوان والانسان من
 الافراد بل على انفسهم وان كان الحكم على كلمة وخبرية ^{تستبين} قضية
 صالحة لان الحكم فيها على افراد موضوعها وقد يراد بان يكون الحكم على الانسان في خبر
 الانسان ليس في خبره خاصا على الانسان من الافراد في خبره ^{فقط} وان كان الحكم على
 فقد تبين ان المبدأ باعتبار الموضوع ^{في اربعة اقسام} وذلك في اربعة اقسام
 ان نقول في التقسيم موضوع القضية اما جزاء او كلي فان كان جزئيا
 فهي شخصية وان كان كليا فاما ان يكون الحكم فيها على نفس الطبيعة
 الكلي او على ما صدق على الافراد فان كان الحكم على نفس الطبيعة
 فهي الطبيعة وان كان على ما صدق على الافراد فان كان الحكم على
 فان تبين ان الافراد وهي المحصورة والافراد هي الممثلة والشيء
 في الشفا ذلك القسم فقال الموضوع ان كان خبريا في شخص
 وان كان كليا فان تبين ان الافراد هي المحصورة والافراد هي الممثلة
 وتبين على المناخلة لعدم الاختصار في الخروج الطبيعة
 والجواب ان الكلام في القضية المغيرة في العلوم والتطبيقات

لا اعتبار لها في العلوم لان الحكم في القضايا على ما صدق قبل
 الموضوع وهو الافراد والطبيعة ليست منها في موضوعها في تقسيم
 لا يتخلل الاختصاص لان عدم الاختصاص بان يتناول المقسم شيئا
 ولا يتناول الاقسام والمقسم منها لا يتناول الطبيعة فلا يتخلل
 الاختصاص **وجها قال** وهي في قوة الجزئية **اقول** الممثلة
 في قوة الجزئية بمعنى انها متناهية فانه من صدق الممثلة في
 الجزئية وبالعكس فاذا صدق قولنا الانسان في خبره على بعض الانسان
 في خبره وبالعكس اما ان كانا صدق الممثلة في خبره على الجزئية فلا
 الحكم فيها على افراد الموضوع ومنه صدق الحكم على افراد الموضوع
 فاما ان يصدق ذلك الحكم على جميع الافراد او على بعضها وعلى
 كلا الطرفين يصدق الحكم على بعض الافراد وهو الجزئية وبالعكس
 فلا من صدق الحكم على بعض الافراد صدق الحكم على الافراد
 مطلقا وهو الممثلة **قال** البحث **الثاني** في تحقيق **اقول** قد
 عرفنا ان في المبدأ طريقتين احدهما وهو الحكم على بنية موضوعا
 وثانيهما وهو الحكم به بشي محمول فاعلم ان عادة القوم في
 تحقيق المحصور قد جرت بانهم يعتبرون عن الموضوع **ج** و
 عن المحمول **ب** فحاشا انهم اذا قالوا كل **ب** فكلهم قالوا كل
 منطوقا

ان يكون الموضوع في نفسه

موضوع محمول وانما فعلوا ذلك لفائدة من احدهما الاختصاص
فان قولنا كل **ب** احفظ من قولنا كل انسان حيوة وهو ظرف
وثانيهما دفع توهم الاختصاص فانهم لو وضعوا الكلمة مثلا
قولا كل انسان حيوة واجبة عليه الاحكام امكن ان تدبر الوهم
الى ان تلك الاحكام انما هي في هذه المادة دون الوجبة الكلية
الاخر فتصوروا مفروق القضية وحدها عن المواد غيرها على
ان الاحكام الجارية عليها بنسبة الى شيئاها غير مقصورة
على البعض دون البعض كما هم في الصور اخذوا مفروقات
الكليات من غير اشارة الى مادة من المواد ونحوها عن احوالها
متناولها بجميع طبائع الاشياء وهذا صار مباحثا في الفروع
كله منطبق على الخريف فاذا قلنا كل **ب** فربما كان احدهما
مفروق وحقيقة والاخر ماصف على من الافراد فليس معنى ان
مفروق هو مفهوم **ب** والا لكلام **ب** لفظي مراد فين فلا يكون
حمل في اللغة بل في اللفظ بل معناه ان كل ماصف على من الافراد
وهو مفهوم **ب** فان قلت كما ان اعتباري كذلك مفهوم
وحقيقة وما صاف على من الافراد فليما يجوز ان يكون المحمول ماصف
على المفهوم كما ان الموضوع كذلك فتقول ماصف على الموضوع هو
اركان المفروق ماصف على لا مفروق

بعينه

ما قاله المحقق

ان يكون الموضوع في نفسه

بعينه ماصف على المحمول فلو كان المحمول ماصف على كان
خروج النوب للموضوع ضرورة ثبوت التي لنفسه فتبين
في الضرورة وانما قد يمكن خاصة احدا فقد ظهر ان معنى الحقيقة
كل ماصف على من الافراد فهو **ب** ماصف على بل يقال اذا قلنا
كل **ب** فاما ان يكون مفروق عين مفروق **ب** وغيره فان كان
مفروقه عين مفروقه بلزم ما ذكرتم من ان المحمول لا يكون مفروقا وان
غيره اوضح ان يقال احدهما هو الاخر لا يستحال ان يكون الشيء
نفسه ماصف لانه يجب ان يكون المحمول شتمل على المحمول فيكون
ابطال الشيء نفسه وانما هو في السائل ان يعود ويقول لانه على الاحتياج
بل اما ان المحمول ليس بمفروق او انه مبهم وصف السائل لا ينبغي
كذب سائر الموضوعات في الحق الجواب انا نخش ان مفروق **ب** غير
مفروق قوله لا يتحاذ حمل **ب** على **ب** هو قولنا لا يتم وانما يكون
حملا على محال لو كان المراد به ان نفس **ب** نفس **ب** وليس كذلك لما بين
ان المراد ماصف على ماصف على **ب** وصف على **ب** ويجوز وصف الامور
المتغايرة بحسب المفهوم عادات واحدة فاصف على **ب** بشي ذات
الموضوع ومفروق **ب** وصف الموضوع وعنوانه لا يعرف بالذات
الذي هو المحكوم عليه حقيقة الاله كما يعرف الكتاب بعنوان
قوله هو المحكوم عليه انما الى ان الوصف ايضا محكوم عليه
لكن ذكر الاله ولم يخف قوله لانه يعرف بالذات ووصف
الذات يكون محكوما عليه حقيقة لفظه كمال مناسب بالحق
في انه ليس مقصود لذاته بل متبع لغيره بالحق بذاته
عصا

ان كان مفروق **ب** غير مفروق **ب**

اذ لا حمل للغير بل على اللفظ

مفروق **ب**

ان يكون الموضوع في نفسه

والعوا قد يكون عن الذات كقولنا كل انسان حيوان فان حقيقه
 الانسان عين حاشية زيد وعمر ووبر وغيرهما من الافراد قد يكون
 جزءا لها كقولنا كل حيوان احسن فان الحكم فيه عازيد وعمر وغيرهما
 من الافراد حقيقه الجوهريه انما هي جملها وقد يكون خارجا عنها
 كقولنا كل ما يشي جوف فان الحكم في ايضا عازيد وعمر وغيرها
 من افراد وصفه جوهريه خارج عن ماهيتها المحصوره في الفصيه برجع
 الى عقدين عقد الوضع ويوافق ان الوضع بوصف الوضع
 وعقد الجمل ويوافق ذات في الوضع بوصف الجمل والاول
 تركيب فيكون والثاني تركيب في ماهيتها ذات الوضع
 وصفت وصفه على وصف وصف الجمل اما ذات الوضع فليس
 المراد به افراد مطلقا بل الافراد الشخصيه ان كان نوعا او ماساويه
 من الفضل والخاصه والافراد الشخصيه ان كان جنسا او ماساويه
 من العرض العام فاذا قلنا كل انسان او كل ناطق او كل ضاحك كذا
 فالحكم على عازيد وعمر وغيرهما من افراد الشخصيه
 جوا او كل ما يشي جوا كذا فالحكم عازيد وعمر وغيرهما من
 اشخاص الجوهريه وعلى الطبع النوعيه من الانسان والفرس وغيرها
 ومن ههنا نسبحهم بقولهم جمل بعض الكليات على بعض الناميه على النوع
 حقيقه

وافراد

هذا هو المقصود من قوله تعالى
 وما من شيء الا عن عنده خزائنه
 وما من شيء الا عن عنده خزائنه

هذا هو المقصود من قوله تعالى
 وما من شيء الا عن عنده خزائنه

وافراد ومن الافراد من فصيل الحكم مطلقا على الافراد الشخصيه
 ويوافقها الى التحقق لان انصاف النوعيه بالملك ذلك مثلا
 بل انصاف شخص من اشخاصها به وجوده في الا في ضمن شخص
 واما انصاف وصفه للموضع عازله في الامكان عند الفاعل
 حتى ان المراد عنده اما يمكن ان يصف على سوا كان باثباته
 بالفعل او مستبوعا ما بعد ان كان الثبوت له والاشخاص بالفعل
 عند الشيء اي ما يصف على بالفعل سواء كان ذلك الصفة في الماضي
 او الحاضر والمستقبل لا يدخل في الامكان دائما واذا قلنا
 كل سود كذا بشي والحكم كل ما يمكن ان يكون اسود في الزمان
 مثلا على امدها لافراد الامكان انصافهم بالسود وعلى امدها
 الشي لا يشي الحكم لعدم انصافهم بالسود في وقتها واما انصاف
 وصف الجمل على ذات الوضع فقد يكون بالضرورة والامكان
 وبالفعل وبالذات على ما سيجي في عن البرزخ واذا قد تفرقت
 هذه الاصول فقولنا كل بغير تارة حقيقه وبشي
 حقيقه لانها حقيقه الفصيه المستعده في العلوم واخرى على الخارج
 وبشي خارجيه وللمراد بالخارج الخارج عن الاشياء اما الاول فمفعول
 به كل ما لو وجد كان من الافراد المكنه فوجب له وجود كان ب

هذا هو المقصود من قوله تعالى
 وما من شيء الا عن عنده خزائنه

هذا هو المقصود من قوله تعالى
 وما من شيء الا عن عنده خزائنه

كفونا كل انسان جونا فان الانسان
والحيوان لا يميز بين يدي وعمره وبكره

عن نفسه

واما القضا التي احد وصفها او كلاهما غير لازم خارج عن ذلك
ولزمهم ايضا حكم القضا في الضرورية اذا لم ينع للضرورة الارزوم
وصف المحول لذات الموضوع بل في اخص من الضرورية لا اعتبار
لزوم وصف الموضوع في مفهوم القضية وعدم اعتبار في مفهوم
الضرورية وقد وقع في بعض النسخ كما لو وجد وكان بالواو
العاطفة ويند خطا فاحذف كان لازم لوجود الموضوع
على ما قرئ صاحب الكشف فلا معنى للواو العاطفة بين لازم وللزوم
على ان ذلك ليس بشيء ايضا على ان لا يورث في شرط فلا بد
له من جواب وجوابه ليس قلنا هو محتمل لانه خالفنا بل كان وجوبا
الشرط لا عطف عليه واما الثاني فزاد به كل في الخارج فهو بوجوب الخارج
ولم يكن في الموجود في الخارج سواء كان انصبا حال الحكم او قبل
او بعد لان ما لم يوجد في الخارج اولا واما يستحيل يكون
في الخارج واما قال سواء كان حال الحكم او قبل او بعد وفيها
لنوقم من ظن ان معنى **جواب** هو انصبا بالبيان حال كونه ان كان
موصوفا بالبيان الحكم بوجوب وصف الجحيم في تحقير حال تحقق
الحكم بل عادات الجحيم فلا يستدعي الحكم الوجود واما انصبا انصبا فان الجحيم
بالجحيم فلا يجب تحقير حال الحكم فاذا قلنا انصبا ضاحك فليست
ارطال تحقير وصف الباء

شرط

في تحقير المحصول

شرط كون ذات الكاتب موضوعا ان يكون كائنا في وقت كونه
موضوعا للضميمة بل يكفي في ذلك ان يكون موضوعا بالكاتبة
في وقت ما حتى يصدق قولنا كل قاض مستوف وان كان انصبا
ذات النائم بالوصف انما هو في وقت لا يقال انهم باقضا
لا يمكن اخذها باحد هذين الاعتبارين وهي التي موضوعا
منع كقولنا شرط الباري منع فهو معدوم والفحش ان يكون
قواعدا عامة لانا نقول لا يرغم ان جميع القضايا مستوفية
والخارجية بل يعلم ان القضية المستعملة في العلوم ما يوجد في
الاغلب احدى الاعتبارين فلهذا وضعوها وانتهجوا احكامها
ليتفعوا بذلك في العلوم واما القضايا التي لا يمكن اخذها
باحد هذين الاعتبارين فلم يبق بعد احكامها ونعيم القواعد
انما يوقد الطاق الشبهة قال والفرق بين الاعتبارين ظاهرا
اقول قد ظهر لك مما بيناه ان الخفيفة لا تستدعي وجود الموضوع
في الخارج بل يجوز ان يكون موجودا في الخارج وان لا يكون
وانا كما موجودا فالحكم فيها لا يكون مقصورا على الاول والخارجية
بل يشاؤها والافراد المفردة الوجود بخلاف الخارجية فانها
تستدعي وجود الموضوع في الخارج وللمحكم فيها مقصور

على افراد الخارجة فالوضع ان لم يكن موجودا في الخارج فقد
 يصح القضية باعتبار الحقيقة دون الخارج كما اذا لم يكن شئ من
 المرات موجودا في الخارج يصح القضية كل فرع شكلي كل
 ما لو وجد كان مرتعا هو كذا لو وجد كان شكلا ولا يصح بحسب
 الخارج لعدم وجود المربع في الخارج عما هو المفروض وان كان
 للوضع موجودا لا يخفى اما ان يكون الحكم مقصودا على الافراد الخارجة
 او متنا ولا كذا والافراد المقدرة فان كان الحكم مقصودا على الافراد
 الخارجة يصح الكلية الخارجية دون الكلية الحقيقية كما اذا اخص
 الاشكال في الخارج في المربع فصدا كل شكل مربع في الخارج وهو
 لا يصح في الحقيقة اي لا يصح كل ما لو وجد كان شكلا
 هو كذا لو وجد كان مرتعا لصدق قولنا بعض ما لو وجد كان
 شكلا هو كذا لو وجد كان مرتعا وان كان الحكم متنا ولا يجمع
 الافراد الحقيقة والمقدرة يصح الكلية معا كقولنا كل انسان حيوان
 فان يكون بينهما عموم وخصوص من وجه **قال** وعلى هذا
 فحق الحصول الباقي **اقول** لما عرف مفهوم الموجه الكلية
 امكن ان تعرف مفهوم باقي الحصول بالقياس عليه فان
 الحكم في الموجه الجزئية على بعض ماصدا على الحكم في الموجه

هذا هو الوجه في صحة القضية الخارجية
 على الافراد الخارجة
 والوجه في صحة القضية الخارجية
 على الافراد المقدرة

والوجه في صحة القضية الخارجية
 على الافراد المقدرة

والوجه في صحة القضية الخارجية
 على الافراد المقدرة

الكلية

الكلمة فالامور الغريبة عن الحكم معناه هي ما تحت البعض
 ومعنى السالبة الكلية رفع الابطاح عن بعض الحكم عن كل واحد
 واحد والسالبة الجزئية رفع الابطاح عن بعض الاحاد الاحاد
 اعني الموجه الكلية بحقيقة الخارج كذلك تعني
 الاحاد باعتبار ان وقت تقدم الفرق بين الكليتين واما الفرق بين
 الجزئيتين فهو ان الجزئية الحقيقية اعم مطلقا من الخارجية لان الابطاح
 على بعض الافراد الحقيقة يجب على بعض الافراد مطلقا دون الكليتين
 وعلى هذا يكون السالبة الكلية الخارجية اعم من السالبة الكلية الحقيقية
 السالبتين الجزئيتين صيانة جزئية وذلك **قال** البحث الثالث
 في العدول والتخصيص القضية اما معدولة او محصلة لان
 حرف السلب ان يكون جزءا من الموضوع والمحمول او
 لا يكون فان كان جزءا اما من الموضوع كقولنا الاصح حماد او
 من المحمول كقولنا الحماد لا عالم او من كليهما كقولنا الاصح
 لا عالم سميتم القضية معدولة موجه كانت واسالبة اما الاولى
 معدولة الموضوع واما الثانية معدولة المحمول واما الثالث
 معدولة الطرفين واما سميتم معدولة لا حرف السلب
 كليسا ولا غير انما وضعت الاصل للسلب والرفع فاذا جعل

يقع ان الابطاح على بعض الافراد مطلقا باجبار
 على الافراد الخارجية

فكون بعض الحكم ليس بالصدق في بعض الافراد

مع غيره كشي واحد ثبت له اول شي او سلب عنه شي او عن شي
 فقد عدل به عن موضوعه الاصل الى غيره وانما اورد الاول
 والثاني مثلا لدفع الثاني لانه قد علم من المثال الاول الموضوع
 المعدول ومن المثال الثاني المحمول المعدول فقد علم ضال معدول
 الطرفين كجبرهما وان لم يكن حرف السلب جازي من الموضوع
 والمحمول سميت القضية محضة سواء كانت موجبة او سالبة كقولنا
 زيد كاتب او ليس بكاتب ووجه التسمية ان حرف السلب لا
 لم يكن جزءا من طرفيها فكل من الطرفين وجودي محض وربما
 يخصص المحض الموجبة ويسمى السالبة بسيطة لان البسيط مالا
 جزء وحرف السلب وان كانا موجودا فيها الا انه ليس
 من طرفيها وانما لم يذكر لها مثلا لانه يجمع الامثلة المذكورة
 في الباحت السابقة يصلح ان يكون مثلا لهما **قال** والاعتبار
 بالاجاب القضية وسلبها **اه** **اقول** ربما يذهب اليهم الى ان كل قضية
 تثبت على حرف السلب يكون سالبة ولما ذكر ان القضية المعدولة
 مشتملة على حرف السلب ومع ذلك فديكون موجبة ذكر معنى
 الايجاب والسلب حتى يرفع الاشتباه فقد عرفنا ان الايجاب
 هو انتفاع النسبة والسلب فيها العجز في كونه القضية

في قوله المعدول
 في قوله المعدول
 في قوله المعدول

والاعتبار بالاجاب الذي سلبها بالنسبة الثبوتية والتلبية لا بطرف القضية فان قولنا كل ما ليس حي وفهولاعالم
 موجبة مع ان طرفيها عدلين وقولنا الاشئ من المتحرك ساكن سالبة مع ان طرفيها وجوديان متين

ملاحظة على الاجاب والسلب

والسالبة البسيطة اعم من الموجبة المعدولة لانه قد استبعد عن الموضوع دون الايجاب فان الايجاب لا يصح الا عام وجود محقق
 كافي الخارجية الموضوع او مفقدا كافي الخفية الموضوع وانما اذا كان موجودا فانهما متلازمان والفرق بينهما في اللفظ متين

موجبة او سالبة باقتناع النسبة ورفها لا بطرفيها فمتى كانت
 النسبة واقعة كانت القضية موجبة وان كانا طرفيها عدلين
 كقولنا كل ما ليس حي وفهولاعالم فان الحكم فيها ثبوت الاعمال
 على كل ما صدق عليه التسمية فيكون موجبة وان اشتمل طرفيها
 على حرف السلب ومعنى كانت النسبة مرفوعة فهو سالبة وان كان
 طرفيها وجوديين كقولنا الاشئ من المتحرك ساكن فان الحكم
 فيها سلب التمكن عن كل ما صدق عليه المتحرك فيكون سالبة وان لم يكن
 في شيء من طرفيها سلبا فليس التناقض في الايجاب والسلب الا اطراف
 بل ان النسبة **قال** والسالبة البسيطة ولما قلنا ان يقول المعدول
 كما يكون في جانب المحمول كذلك يكون في جانب الموضوع على ما تميز
 ما شاع في الاحكام لم يخصص كلامه بالمعدول في المثال انما كان
 والمعدول لا المحمول كثيرة فالوجه في تخصيص النسبة البسيطة
 المعدولة للمحمول بالذكر فنقول اما وجه التخصيص الاول فهو ان العجز
 في الفين من المعدول صافي في جانب المحمول وذلك لانه قد حقت
 ان مناط الحكم ذات الموضوع ووصف المحمول ولا خفاء في انه
 الحكم على الشيء بالامور الوجودية بخالف الحكم على الامور العينية
 فاختلفت القضية بالمعدول والشيء في المحمول يوشى في مفهومها

ملاحظة على المعدول

في قوله المعدول
 في قوله المعدول
 في قوله المعدول

بخلاف العدول والتخصيص وفيه الموضوع فانه عبارة
 عن ذات الموضوع والكم على الشيء على اختلاف عباراته
 غير وانما وجه التسمية في التسمية فلان اعتبار العدول في المحول
 ترجع القضية لان حرف التسمية كان جزء من المحول فالقضية معدولة
 والا فالحقيقة كيف ما كان الموضوع وانما ما كان في اما موجبة
 او سالبة فهنا اربع قضايا موجبة محصلة كقولنا زيد كان
 سالبة محصلة كقولنا زيد ليس كان سالبة موجبة معدولة كقولنا
 زيد لا كان وسالبة معدولة كقولنا زيد لا كان ولا التيسر
 بين القضيتين من هذه القضايا الاربعة السالبة المحصلة والموجبة
 المعدولة واما بين الموجبة المحصلة والسالبة المحصلة فلعدم
 حرف السلب في الموجبة ووجوده في السالبة واما بين الموجبة
 والموجبة المعدولة فلو وجود حرف السلب في المعدولة
 دون المحصلة واما بين الموجبة المحصلة والسالبة المعدولة فلو وجود
 حرف السلب في السالبة المعدولة بخلاف الموجبة المحصلة واما
 بين السالبة المحصلة والسالبة المعدولة فلو وجود حرف
 السلب في السالبة المعدولة وحرف واحد في السالبة المحصلة
 واما بين الموجبة المعدولة والسالبة المعدولة فلو وجود

في التسمية في التسمية
 في التسمية في التسمية
 في التسمية في التسمية

اما في التسمية فالقضية موجبة ان قلنا الرابطة على حرف السلب وسالبة ان اخترت عنها مقول

حرف واحد في الارجح وحرفين في السلب واما السالبة
 المحصلة والموجبة المعدولة فهنا الاربعة السالبة المحصلة والموجبة المعدولة
 السلب موجبة في غيرها واحدا فاما في زيد ليس كان فلا يعلم
 انها موجبة معدولة او سالبة محصلة بسيطة في هذا اختصاصها
 بالذكر من بين القضايا والفرق بينهما مفهومي ولفظ اما المعنى
 فهو ان السالبة البسيطة اعظم من الموجبة المعدولة لان معنى صحتها
 الموجبة المعدولة صحتها السالبة البسيطة ولا تنعكس اما الاول فلان
 من ثبت الاربعة بصدق سلبها عنه فلا بد لولم يصدق سلبها
 عنه ثبتها له فيكون البقاء والاربعة ثابتين له ويوافق جميع القضيتين
 البناء وهو انه لا ينزى من صدق السالبة البسيطة صدق الموجبة المعدولة
 فلان الارجح لا يصدق المعدول ضرورة ان الارجح الشيء لغيره على
 وجود التثنية بخلاف السلب فان الارجح باللمة يصدق على المعدول
 صحيح السلب عنها بالقوة فيجوز ان يكون الموضوع معدوما واما
 بصدق السلب البسيطة ولا يصدق الارجح المعدول كانه يصدق
 قولنا شريك الباري ليس ببصير الان ولا يصدق شريك الباري
 غير بصير لان معنى الاول سلب البصير عن شريك الباري ولما كان
 معدوما صدق سلبه مفهوما عنه ومعنى الثاني ان عدم البصير

السالبة البسيطة والموجبة المحصلة
 المعدولة من جهة الماد مع صدق الموجبة
 المعدولة من جهة الماد مع صدق الموجبة

وحين يكون الموضوع معدوما

في التسمية في التسمية

موضوع معدوم

ثابت لشريك الباري عن اسم ولا بد ان يكون موجودا في نفسه
 حتى يمكن ثبوت الشيء له وهو يمنع الوجود لان يقال لو صدق السلب
 عن عدم الموضوع لم يكن بين الموجب الكلية والسالبة لثبوتها
 لانها قد يجتمعان على الشيء فان من الخارج انما هي لجمع الافراد
 الموجودة وسد عن بعض الافراد المعدومة لانا نقول الحكم في السالبة
 على الافراد الموجودة كما ان الحكم في الموجب على الافراد الموجودة
 ان صدق السلب لا يتوقف على وجود الافراد وصدق الايجاب يتوقف
 عليها فان معنى الموجب ان جميع افراد **الموجودة** مثبتة **ب** ولا
 يشك انها انما تصدق اذا كانت افراد **موجودة** ومعنى السالبة ان
 ليس كذلك اي كل واحد من الافراد **الموجودة** **ل** **ليست** **ب** **و**
 صدق هذا المعنى بان لا يكون شيء من الافراد موجودا بآثاره
 اخرى بان يكون موجودا ونثبت الالباب لها وعند ذلك نخفف
 التناقض مما واما قوله فان الايجاب لا يصدق الا على موجود مختف
 كما في الخارج الموضوع او مقدر كما في الحقيقة الموضوع فلا دخل
 في بيان الفرق اذ يكفي في ان الايجاب يستدعي وجود الموضوع او مقدر
 هو السلب واما ان الموضوع موجود في الخارج مختفا او مقدر فلا حاجة
 اليه فكان جواب سؤال مقدر بذكره هنا ويقال ان عينه بقولكم الايجاب

يستدعي

مختف كما في الخارج الموضوع
 او مقدر بذكره هنا ويقال ان عينه بقولكم الايجاب

في السالبة عن الافراد الموجودة
 كما ان الحكم في الموجب على
 الافراد الموجودة

يستدعي وجود الموضوع ان الايجاب يستدعي وجود الموضوع
 في الخارج فلا يصدق الموجب الحقيقي اصلا لان الحكم فيها ليس مقصورا
 على الموضوعات الموجودة في الخارج وان عينه ان الايجاب
 يستدعي مطلق الوجود والسالبة ايضا يستدعي مطلق
 الوجود لان الحكم على لانه ان يكون منصوبا وان كان الحكم
 بالسلب فلا فرق بين الموجب والسالبة في ذلك فاجاب عن
 بان كلامنا ليس في القضية الخارجية والحقيقة لافي مطلق القضية
 عما يشهد لاثارة اليه فلما رد بقولنا الايجاب يستدعي
 وجود الموضوع ان الموجب ان كانت خارجية يجب ان يكون
 موضوعها موجودا في الخارج حقيقا وان كانت حقيقية يجب ان يكون
 موضوعها مقدر الوجود في الخارج والسالبة لا يستدعي وجود
 الموضوع عاذا ذلك التفصيل فظهر الفرق وان دفع الاشكال وذلك
 كما ان لم يكن الموضوع موجودا واما اذا كان موجودا فالموجب
 للعدول والسالبة **المنطوق** لان **الموجود** اذا سلب **فليس** **ب** **عالم**
 ثبت له الالباب وبالعكس هذا هو الكلام في الفرق المعنوي واما
 اللفظي فهو ان القضية اما ان يكون ثلثية او ثنائية وان كانت
 ثنائية فالرابط اما ان يكون متقدمة على حرف السلب او متاخر

لا بد
 من
 ان
 يكون
 الحكم
 على
 الوجود
 مطلقا

واما في الثنائية فبالسببية واما بالاصطلاح على تخصيص لفظ ولا الايجاب المعادول ولفظ ليس السالبة السببية
 او بالعكس من

البحث الرابع في القضايا الموجبة لا بد نسبة المحمول الى الموضوع من كيفية اجابية كانت النسبة اوسلبية كالضرورة والدوام واللاضرورة
واللازوم وليست تلك الكيفية مادة القضية واللفظ الدال عليها يسمى بهذه القضية متن

عنه فان قدرت الرابطة تقولنا زيد وليس بحاج يكون موجبة معدومة
لا من شأن الرابطة ان تربط ما بعدها لما قبلها فهناك ربط
السلب وربط السلب يجب وان تأخرت عن حرف السلب قولنا
زيد ليس بحاج كانت سالبة لان من شأن حرف السلب ان رفع
ما بعدها عما قبلها فهناك سلب الربط فيكون القضية سالبة
وان كانت ثنائية فاللفظ انما يكون من وجهين احدهما
بالنسبة بان ينوي اقارب السلب والسلب الربط وثانيهما
بالاصطلاح على تخصيص بعض الفاظ بالايجاب كلفظ غير
ولو وبعضها بالسلب كليس فان قيل زيد غير كاتب ولا كانت كانت
موجبة واذا قيل زيد ليس بحاج كانت سالبة **قال** البحث الرابع
في القضايا الموجبة **قوله** نسبة المحمول الى الموضوع سواء كانت بالايجاب
او بالسلب لا بد لها من كيفية في نفس الامر كالضرورة واللا ضرورة والدوام
واللازوم فان كل نسبة فرضت اذا فسدت في نفس الامر اما
ان يكون مثبتة بكيفية الضرورة او بكيفية اللا ضرورة ومن جهة
اخرى اما ان يكون مثبتة بكيفية الدوام واللازوم فاذا قلنا
كل انسان حيوان بالضرورة فالضرورة هي كيفية نسبة الحيوان
الى الانسان واذا قلنا كل انسان كاتب بالضرورة كانت

البيان في كيفية نسبة المحمول الى الموضوع
بالايجاب او بالسلب
فان كان الربط
بالايجاب
فكان السلب
ربط السلب
فكان القضية
سالبة
فان كان الربط
بالسلب
فكان السلب
ربط السلب
فكان القضية
سالبة

اللا ضرورة هي كيفية نسبة الكتابة الى الانسان وتلك الكيفية
الثابتة في نفس الامر تسمى مادة القضية واللفظ الدال
عليها في القضية للفظ او حكم العقل بان النسبة مثبتة
بكيفية كما في القضية المقول تسمى حيز القضية ومنى خالف
الحيز مادة القضية كانت كاذبة لان اللفظ اذا دل على ان
كيفية النسبة في نفس الامر هي كيفية كذا او حكم العقل بذلك
ولم يكن تلك الكيفية التي دل عليها اللفظ او حكم بها العقل
هي الكيفية الثابتة في نفس الامر لم يكن الحكم في القضية مطابقا
للتواقع مثلا اذا قلنا كل انسان حيوان بالضرورة دل
اللا ضرورة على ان كيفية نسبة الحيوان الى الانسان في نفس
اللا ضرورة وليس كذلك في نفس الامر فلا حزم كذب القضية
وتلخيص الكلام في هذا المقام بان يقول نسبة المحمول الى الموضوع
اجابية كانت النسبة اوسلبية يجب ان يكون لها وجود في نفس
الامر وجودها عند العقل ووجودها في اللفظ كالموضوع
والحيز وبغيرها من الاشياء التي لها وجود في نفس الامر
ووجود عند العقل ووجود في اللفظ فالتسمية منى
كانت ثابتة في نفس الامر لم يكن لها بد من ان يكون مثبتة
في اللفظ

بكيفية ثم اذا حصلت عند العقل غير لها كيفية اما
 عين تلك الكيفية الثابتة في نفس الامر وغيرها ثم اذا وجدت
 في اللفظ اوردت عبارة تدل على الكيفية المعينة عند العقل
 اذا اللفظ انما ياداه الصورة العقلية فكما ان الموضوع
 والمحل والتبعية لها وجود في نفس الامر وعند العقل وهذا
 الاعتبار صار اجزاء للفضية المعقولة وفي اللفظ صارت
 اجزاء للفضية للمفوضة كذلك كيفية التبعية لها وجود في نفس الامر
 وعند العقل وفي اللفظ فالكيفية الثابتة للتبعية في نفس الامر
 هي مادة الفضية والثابتة لها في العقل هي الجزئية المعقولة والعبارة
 الدالة عليها هي الجزئية للمفوضة ولما كانت الصور العقلية و
 الالفاظ الدالة عليها لا يجان يكون مطابقا لأمور الثابتة
 في نفس الامر يجب مطابق الجزئية للمادة فكما اذا وجدنا شيئا
 وهو انسان واحسنه من بعد فربما حصل منه في عقولنا
 صورة انسان واحد تعبر عنه بالاسماء وربما حصل صورة
 فرس وتعبر عنه بالفرس فالتبعية وجود في نفس الامر ووجود
 في العقل اما مطابقا للواقع او غير مطابق ووجود في
 العبارة اما في عبارة صادقة او كاذبة فكذلك كيفية

نسبة

واللفظ الموجه التي حوت العادة بالبحث عنها وعن احكامها ثلثة عشر فضية منها بسيطة وهي التي
 حقيقتها ايجاب فقط او سلب فقط ومنها مركبة وهي التي حقيقتها مركبة من ايجاب وسلب معا

نسبة الجواز الى الانسنة لها ثبوت في نفس الامر وهي الضرورة
 وفي العقل واللفظ فان طالعها الكيفية المعقولة والعبارة
 المفوضة كانت الفضية صادقة ولا كذب لا محالة **قال**
 واللفظ الموجه التي حوت العادة **قال** الفضية
 اما بسيطة او مركبة لانها ان اشتملت على حكمين مختلفين
 بالايجاب والسلب في مركبة والا فبسيطة والفضية البسيطة
 هي التي حقيقتها اي معانيها ايجاب فقط كقولنا كل انسان
 حيوان بالضرورة فان معانيها ليست الا ايجاب الحيوانية للانسان
 واما سلب فقط كقولنا لا شيء من الانسان يحجر بالضرورة
 فان حقيقتها ليست الا سلب الحجرية عن الانسان والفضية
 المركبة هي التي يكون حقيقتها معلومة من الايجاب وسلب كقولنا
 كل انسان ضاحك لا ينافي فان معناه ايجاب الضحك والانسان
 وسلب عدم الضحك **قال** حقيقتها او معانيها ولم يقل لفظها
 لانه ربما تكون الفضية مركبة ولا تتركب في اللفظ من الايجاب والسلب
 كقولنا كل انسان كاتب لا مكان للحاضر فانه وان لم يكن في لفظه تركيب
 الا ان معناه ان الايجاب الكتابة للانسان ليس ضروريا وهو ممكن
 عام فوجه في الحقيقة واللفظ مركبة سلبية لان سلب الكتابة

والسبب في الاولى الضرورية المطلقة وهي التي يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه مادام
ذات الموضوع موجودا كقولنا بالضرورة كل انسان حيوان وبالضرورة لا شيء من الانسان عجمي

في الضرورية المطلقة
في الضرورية النسبية
في الضرورية العينية
في الضرورية العقلية
في الضرورية الوجودية
في الضرورية اللاحقة
في الضرورية السابقة

عند الضرورية وهو ممكن عم موجب فهو في الحقيقة والمعنى
وان لم يوجد في اللفظ خلافا اذا قيدنا القضية بالادوم
واللا ضرورة فان التركيب بحسب اللفظ ايضا ثم ان القضية
السطحية والركبة غير محصورة في عدد الا ان القضية التي جرت
العادة بالحق عنها وعن احكامها من التناقض والعكس والقياس
وغیرها تلك هي القضية بغيرها من كرات ايضا
السبب في ثبوت الاولى الضرورية المطلقة وهي التي يحكم فيها
بضرورة ثبوت المحمول للموضوع او بضرورة سلبه عنه مادام ذات
الموضوع موجودة اما التي يحكم فيها بضرورة الثبوت في ضرورة
موجودة كقولنا كل انسان حيوان بالضرورة فان الحكم فيها بضرورة
ثبوت الحيوان للانسان في جميع اوقات وجوده واما التي يحكم
فيها بضرورة السلب في ضرورة سلبه كقولنا لا شيء من الانسان
عجمي بالضرورة فان الحكم فيها بضرورة سلبه عن الانسان في
جميع اوقات وجوده وانما سميت ضرورة لانها لا تتغير بالضرورة
ومطلق لعدم تقييد الضرورة فيها بوصف او بوقت والثانية
الدائمية المطلقة وهي التي يحكم فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع
او بدوام سلبه عنه مادام ذات الموضوع موجودة ووجوبها

دائمة

الثانية الدائمة المطلقة وهي التي يحكم فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه مادام ذات الموضوع
موجودا ومثالها ايجابا وسلبا ما من متين

الثالثة المشروطة العامة وهي التي يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه بشرط وصف الموضوع
كقولنا بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع مادام كانا او بالضرورة لا شيء من الكاتب ساكن الاصابع مادام كانا

في الضرورية المشروطة
في الضرورية النسبية
في الضرورية العينية
في الضرورية العقلية
في الضرورية الوجودية
في الضرورية اللاحقة
في الضرورية السابقة

دائمة مطلقة عينية او ضرورية مطلقة ومثالها ايجابا
ما من من قولنا دائما كل انسان حيوان فقد حكمنا فيها بدوام ثبوت
الحيوان للانسان مادام ذاته موجودة وسلبا ما من ايضا من قولنا
دائما لا شيء من الانسان عجمي فان الحكم فيها بدوام سلبه عن
عن الانسان مادام ذاته موجودة فالتسوية بينها وبين الضرورية
ان الضرورية ذاتها مطلقا لان مفهوم الضرورة اضع
انفكاك النسبة عن الموضوع ومفهوم الدور يشمل النسبة
في جميع الاوقات والافات ومعنى كانت النسبة متمثلة لانفكاك
عن الموضوع كانت محقة في جميع اوقات وجوده بالضرورة
وليس معنى كانت النسبة محقة في جميع الاوقات اضع انفكاكها
عن الموضوع جواز امكان انفكاكها وعدم وقوعه لان الممكن
يجوز ان يكون واقعا والثالثة المشروطة العامة وهي التي
يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه بشرط ان يكون
ذات الموضوع متصفا بوصف الموضوع اي يكون توصف الموضوع
دخل في تحقق الضرورة مثال الموجبة كقولنا كل كاتب متحرك
الاصابع بالضرورة مادام كانا فان تحرك الاصابع ليس
بضرورة ثبوت لذات الكاتب عن افراد الانسان مطلقا

في الضرورية المشروطة
في الضرورية النسبية
في الضرورية العينية
في الضرورية العقلية
في الضرورية الوجودية
في الضرورية اللاحقة
في الضرورية السابقة

وهي القيسية القديمة المطلقة والدائمة المطلقة
والشريعة العامة ٢٢٢
جودة

الرابعة الكيفية العامة وهي التي يحكم فيها بدو ما ثبتت المحول للموضوع او سلبه عن شرط وصف الموضوع
ومثالها ايجال وسلب اماره من

Handwritten signature or mark.

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, written in a cursive style.

مع قولنا ويوم المظلة العامة ٢٢

وانما

Handwritten text in a cursive script, likely a signature or a short note, located at the bottom of the page.

خود بخیر میاید و مرا غمرا غمرا فلک منزه است و ان شاء الله

الذي هو من صفات الذات لا من صفات
الذات من صفات الذات لا من صفات
الذات من صفات الذات لا من صفات
الذات من صفات الذات لا من صفات

السلب في صرف السلب بالفعل صرف السلب لا مكانه دونه العكس
بحوار ان يكون السلب كغيره واقع واعلم من القضايا الباقية لانه
للطاقة العامة اعلم فيهما مطلقا والاعم من الاعلم **قال**
والركب فيقول **قول** من الركب المشروطة الخاصة وهي المشروطة
العامة مع قبل الادوام على الذات وانما قبل الادوام على الذات
لان المشروطة العامة هي الضرورية على الوصف والضرورة على الوصف
دواما بحسب الادوام بحسب الوصف يمنع ان يقيد بالادوام بحسب الوصف
فان قيدت فسيصحح فلا بد ان يقيد بالادوام على الذات
حتى يكون النسبة فيها ضرورة ودايمية في جميع اوقات وصف
وصف الموضوع لادائمه في بعض اوقات ذات الموضوع
وهي اعني المشروطة الخاصة ان كانت موجبة كقولنا بالضرورة
كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتب لا دائما فتركها من موجبة
مشروطة عامة وسالبة مطلقة عامة اما المشروطة العامة
الموجبة في الجزء الاول من القضية واما السالبة المطلقة العامة
اي قولنا لا شيء من الكاتب يتحرك الاصابع بالفعل في مفهوم
الادوام لان ايجاب المحل للموضوع اذا لم يكن دائما كان معناه
ان الاجاب ليس متحققا في جميع الاوقات واذ لم يتحقق

لأنه لا يمكن أن يكون السلب في صرف السلب
لأنه لا يمكن أن يكون السلب في صرف السلب
لأنه لا يمكن أن يكون السلب في صرف السلب
لأنه لا يمكن أن يكون السلب في صرف السلب

وانما المربك في جميع الاوقات المشروطة الخاصة وهي المشروطة العامة مع قبل الادوام على الذات وهي ان كانت موجبة كقولنا بالضرورة كل كاتب
متحرك الاصابع مادام كاتب لا دائما فتركها من موجبة مشروطة عامة وسالبة مطلقة عامة وان كانت الاجاب سالبة كقولنا بالضرورة
لا شيء من الكاتب ساكن الاصابع مادام كاتب لا دائما فتركها من سالبة مشروطة عامة وموجبة مطلقة عامة متحركة

والذي هو من صفات الذات لا من صفات
الذات من صفات الذات لا من صفات
الذات من صفات الذات لا من صفات
الذات من صفات الذات لا من صفات

الاجاب في جميع الاوقات بنحو السلب في الجملة وهي مع
السالبة المطلقة وان كانت سالبة كقولنا بالضرورة لا شيء من الكاتب
ساكن الاصابع مادام كاتب لا دائما فتركها من مشروطة عامة
سالبة فهي الجزء الاول وموجبة مطلقة عامة اي قولنا كل كاتب
ساكن الاصابع بالفعل ويوم مفهوم الادوام لان السلب ا
لم يكن دائما لم يكن متحققا في جميع الاوقات واذ لم يتحقق
في جميع الاوقات بنحو ايجاب في الجملة ويروى الاجاب المطلق
العامة فان قلت جيفة القضية المركبة ملتبسة من الاجاب والسلب
فكيف يكون موجبة او سالبة فقول الاعتراف في ايجاب القضية المركبة
وسلبها بايجاب الجزء الاول وسلبها صلاحا فان كان الجزء الاول
موجبا كانت القضية موجبة وان كان سالبا سالبة والجزء الثاني
خالفه في الكيفية وموافقا في الكم والنسبة بينهما وبين
القضية البسيطة منها وبين الدائمين فبانه كونه لا شيء
مقيد بالادوام على الذات ويومها من الادوام على الذات وذلك
ظ والضرورة على الذات لان الضرورة على الذات اخص بالضرورة
من الادوام ونقص الاعمال عن اخص منبانية كلية وهي
اخص من المشروطة العامة مطلقا لانها ليست مشروطة بالضرورة
المشروطة بالضرورة

لأنه لا يمكن أن يكون السلب في صرف السلب
لأنه لا يمكن أن يكون السلب في صرف السلب
لأنه لا يمكن أن يكون السلب في صرف السلب
لأنه لا يمكن أن يكون السلب في صرف السلب

الثانية العرفية الخاصة وهي العرفية العامة مع قيد الادوام والذات وهي ان كانت موجبة فتركها من موجبة عرفية عامة
وسالبة مطلقة عامة فان كانت اسالبة فنسالة عرفية عامة ومنها ما يجابا وسلبا كما مر

مفيدة بالادوام والمفيدا خص من المطلق وكذا من القضا
الثالث الباقية لانها اعم من الشروط العامة **قال** الثانية
العرفية الخاصة وهي العرفية العامة **اقول** العرفية الخاصة وهي
العرفية العامة مع قيد الادوام والذات وهي ان كانت موجبة كما مر
من قولنا اذا ما كل كاتب صحيح الا صايع مادام كاتب لا دائما
فتركها من موجبة عرفية عامة وهي الجز الاول وسالبة مطلقة
عامة وهي مفيد الادوام وان كانت سالبة كما تقدم من قولنا
لا شئ من الكاتب باكن الا صايع مادام كاتب لا دائما فتركها
من سالبة عرفية عامة وموجبة مطلقة عامة وهي اعم من الشروط
الخاصة لانه من صدق الشرط في الوصف لا دائما فتركها الادوام
في الوصف لا دائما من غير عكس ومما بين اليقين على ما سلف واعلم
من الشروط العامة من وجه تضادها في مادة الشرط والخاصة
وصدق الشروط العامة بدورها في مادة الضرورة الذاتية
وصدقها بدورها الشروط العامة اذا كلة الادوام في الوصف من المطلق
غير ضروري واخص من العرفية العامة لان المفيد اخص من المطلق
وكذا الباقين لانها اعم من العرفية العامة واعلم ان وصف
الموضوع في الشروط والعرفية الخاصة يجب ان يكون وصفا
كالكتابة ونحوها

هذا هو المقصود من العرفية العامة
وهي التي لا يشترط الادوام والذات
فان كانت سالبة كانت سالبة مطلقة
فان كانت موجبة كانت موجبة مطلقة
او عرفية عامة

مفارقا

الثالثة الوجودية الازدية وهي المطلقة العامة مع قيد الازدية والذات وهي ان كانت موجبة كقولنا كل انسان ضاحك بالفعل
لا بالضرورة فتركها من موجبة مطلقة عامة وسالبة ممكنة عامة وان كانت سالبة كقولنا لا شئ من الانسان بضاحك بالفعل
لا بالضرورة فتركها من سالبة مطلقة عامة وموجبة ممكنة عامة فتركها

مفارقا لذات الموضوع فانه لو كان دائما لم يكن وصفا للمحمول بل لكان الصايع
دائم بدوام وصف الموضوع كان وصفا للمحمول دائما لذات
الموضوع وفيدا كالا لاد دائما فتركها الذات هذا خلف **قال** الثالث
الوجودية الازدية **اقول** الثالثة الوجودية الازدية
هي المطلقة العامة مع قيد الازدية والذات وانما قيد
الازدية بحد الذات وان امكن تفصيل المطلقة العامة بالازدية
بحسب الوصف لا يتم لم يقربوا هذا التكيف ولم ينعرفوا احكامه
فهي ان كانت موجبة كقولنا كل انسان ضاحك بالفعل لا بالضرورة
فتركها من موجبة مطلقة عامة وسالبة ممكنة عامة اما
لوجه المطلقة العامة في الجز الاول واما السالبة الممكنة اي قولنا
لا شئ من الانسان بضاحك بالامكان العم في معنى الازدية
لان الايجاب ان لم يكن ضروريا كان هناك سلب ضرورة الايجاب
وسلب ضرورة الايجاب ممكن عام سالب وان كانت سالبة
كقولنا لا شئ من الانسان بضاحك بالفعل لا بالضرورة فتركها
من سالبة مطلقة عامة وهي الجز الاول وموجبة ممكنة عامة
وهي معنى الازدية فان السالبة لم يكن ضروريا كان هناك
سلب ضرورة السلب وهو الممكن العم للموجب في اعم

الادوام والادوام والذات
الموضوع في الشروط والعرفية الخاصة
يجب ان يكون وصفا للمحمول

هذا هو المقصود من العرفية العامة
وهي التي لا يشترط الادوام والذات
فان كانت سالبة كانت سالبة مطلقة
فان كانت موجبة كانت موجبة مطلقة
او عرفية عامة

هذا هو المقصود من العرفية العامة
وهي التي لا يشترط الادوام والذات
فان كانت سالبة كانت سالبة مطلقة
فان كانت موجبة كانت موجبة مطلقة
او عرفية عامة

أحدهما موجبة والأخرى سالبة ومثالها الجبا وسلبها من
مطلقا من الخاصين لأن معنى صف الضوء أو الدوام حسب
مطلقا من الخاصين لأن معنى صف الضوء أو الدوام حسب

تفسيدها بالآضرة على الذات واعلم من الدائم من وجه انصافه
فما زاد الدوام الخالي عن الضورة وصدق الدائم بدونه في مادة
الضورة

الضرورة وبالعكس في مادة اللادوم وكذا اعم من المشروط والعرفي وصفه في ضرورة
العائنين لتصادقها في مادة المشروط الخاصة وصفها بدونها

من المطلقة العامة لخصوص المقيد ومن الممكنة العامة لانها اعم

من المطلق العامة قال الرابعة الوجودية اللاحقة قول الوجودية
اللاحقة وهي المطلق العامة مع قيد اللاحقة والآن على ذلك وهي سواء

موجبة أو سالبة يتغير فيها من اللطفين العامين احدهما
موجبة والاخر سالبة لان الاول مطقة عامة والآخر الثاني

يوالاد ولام وقد عرفنا ان مضمونهم مطلق عامة ومثالها ايجابا
وسلبا مما قر من قولنا كل انسله ضاحك بالفعل لا دائما ولا شئ

من الاشياء يصاحبه بالفعل الاداء وهي اخضر من الوجود بالاشياء
لا معنى صدف مطلقا صدف مطلقا وممكن في العكس

واعلم من هذا انني لا اريد ان يكون الضامن او الوارث او الموصى له الا اذا كان
عقله تاما وشرطه تاما وشرطه تاما

و من شرط الحاقصه

حقق فعليته النسبة من غير عكس وصاينه الدائمة على ما فرض غير ضرورة

وانتم من العاصيين من وجه تضادها في مادة الشرطية الخاضعة في

فقد هما بدونها في مادة الضرورة وبالعكس حيث لا زوايا في الفضا

واختص من المطلقة والمكته العاصيتين وذلك **ظقال** الخاصة

الوفية، أقول الوفية هي التي يحكم فيها بضرورة ثبوت الحمل للموت

او بظن سبله عن وقف محقق من اوقات وجود الموضوع مفيد بالادوار

جلسات فان كانت موجبة كقولنا بالضرورة كل فمرئى حسن فوقف

جبلولة الارض بينه وبين الشمس دائما في كبرها من موجة وفيه مطلقا

الجزء الأول أي قولنا بالضرورة كل من مخفف وف الحياولة وسباب

مطلقة عامة وهي مفهوم اللادوا على قولنا لا شيء من الفهم

بالخلافا لعم وان كانت سانية نقولنا بالصورة لانه من الممر

بمخفف التزج لاداما فسر فيها من سأل وفيه مطافه وهي

فولنا لاسى من الفم بحسب

فلترسخي شمسك في العالم وهي احسن من وجود سن مطلقا

لأنه الأصل في الضرورة حسب ما ذهبوا إليه من أن الضرورة لا تلغى في الأصل ولا تلغى في الأصل

فاد كل الهم من وجه لانه اذا صدف الصدف حجب الوصف

١٠٨٠ يوسف بن عبد الله بن يوسف بن علي بن محمد بن أبي طالب

لا يمكن ان يضيء الا بالانوار
وهو علم ذلك العرف بالامر المستبين
الامر بالانوار ينيرها علم من غير
الا يقال في نظر الحواس ان يحجب
عنهما في الضورة في وقت غير مظن
حجب الوصف الغير الانوار والصفه
الانوار واضر افهامنا في الضورة
فبعد اجتماعهما في الضورة حجب
حجب الوصف اعلم في وجه الضورة في وقت
ان تفعل لان الادراك مفسد في وقت
الامر بالانوار

السادسة المنشئة وهي التي يحكم فيها ضرورة ثبوت المحمول في الموضوع أو سلبه عند وقوعه في محل من اوقات وجود الموضوع فحينئذ لا بد من
جواز ذلك وهي ان كانت موجبة كقولنا بالضرورة ان كل انسان متفلسف وقت ما لا دائما فتركيبها من موجبة منشئة مطابقة وسالبة مطابقة
عامة وان كانت سالبة كقولنا بالضرورة ان لا شيء من الانسنة يتفلسف وقت ما لا دائما فتركيبها من سالبة منشئة مطابقة
وموجبة مطابقة عامة من

كان من عظماء العرب في الجاهلية والاسلام ومن
 المشهورين من ابناء اصفند في القرون الاولى من قرون
 من صفين العام صنف في علم الفقه وروى عنه
 مصنف ومن الخاضعين من روى عنه اذ كانت له
 في زمانه من الفضل والبر والدين والدين
 ومنه من روى عنه في الفقه والدين والدين
 في الفقه والدين والدين والدين والدين

السابعة الممكنة العامة وهي التي حكم فيها بارتفاع الضرورة المطلقة عن جانب الوجود والعدم جميعاً وهي سواء كانت موجبة كقولنا بالامكان الخاص كل انش كاتب وسالبة كقولنا بالامكان الخاص لا شيء من الانش كاتب فتركها من ممكنين عامتين احدهما موجبة والاخر سالبة متين

ومطلقة لعدم تفيد بها بالادوم واللا ضرورة والاخرى
منشئة لانه لو لم يعين وقت الحكم فيها اخل الحكم كل وقت فكونا
منشئة في الاوقات ومطلقة لانها غير مفيدة بالادوم واللا ضرورة
ولهذا اذا قيدنا باحد هما حذف الاطلاق من اسمها اقلنا
وقية ومنشئة لا مطاقين وزمانا سمع فيما بعد مطلقه والنسبة المطلقة
وقية ومطلقة منشئة وهما غير الوقت المطلقة والمنشئة
المطلقة فللمطلقة الوقية هي التي حكم فيها بالنسبة بالفعل
في وقت معين والمطلقة للمنشئة هي التي حكم فيها بالنسبة بالفعل
في وقت غير معين ففرق بينهما بالقول بالخصوص والخصوص
لا شيء فيه قال السابعة للممكن الخاصة **قول** الممكن الخاصة
هي التي حكم فيها سلب الضرورة المطلقة عن جانب الاحتمال واللب
فاذا قلنا كل انش كاتب بالامكان الخاص ولا شيء من الانش كاتب
بكانت بالامكان الخاص كالمعناه ان ايجابية الكتابة للانسان
وسلبها عن سلب ضرورة لكن سلب ضرورة الاحتمال بالامكان
عام سالبة وسلب ضرورة السلب بالامكان اعم موجب للممكن الخاصة
سواء كانت موجبة او سالبة يكون تركها من ممكنين عامتين
احدهما موجبة والاخرى سالبة فلا فرق بين موجبتها وسالبتها

والعدم سواء كان ضرورة من الوجود
والعدم سواء كان موجبة او سالبة

في المعنى بل في اللفظ اذ ان عبرت بعبارة ايجابية كانت موجبة
وان عبرت بعبارة سالبة كانت سالبة وهي اعم من سائر
الركبات لان كل منها ايجاباً وسلباً ولا اقل فيهما من
ان يكونا ممكنين بالامكان العام ولا يلزم من امكان الاحتمال
السلب ان يكونا احدهما بالفعل وبالضرورة وبالذات وام
ومباينة للضرورة المطلقة واعلم من الدائم والغائضين
والمطلقة العامة من وجوبها في مادة الوجودية
اللا ضرورة وصف للممكن الخاصة بدونها حتماً خروج
للممكن من القوة الى الفعل والعكس في مادة الضرورة وخص
من الممكن العامة فقد ظهر ما ذكرنا ان الممكنة العامة اعم
القبض بالباطن والممكن الخاصة اعم من المركبات والضرورة
اختر الباطن والشرط الخاصة اخص للمركبات عا وجب ظهر
ايضاً ان الادوم اشارة الى المطلقة عامة واللا ضرورة الى
ممكنة عامة محاليتين في الكيفية للقبض المقيده بهما حتى
اذا كانت موجبة كانت سالبتين وان كانت سالبة كانت موجبتين
وموافقين لهما في الكم وان كانت مطلقة كانت كليتين وان
كانت جزئية كانتا جزئيتين **بطل** هو ايضا من معرفة تركيب

والظابط ان الادوم اشارة الى المطلقة عامة واللا ضرورة اشارة الى الممكنة عامة متخالف في الكيفية
متوافق في الكمية للقبض المقيده بهما متين

الفصل الثاني في اقسام الشرطية الجزء الاول منها يستحق مقدما والثاني نالبا اما النصلة فاما الرومية وهي التي يكون صدق التالي فيها على تقدير صدق المقدم لعلاقة بينهما فوجب لك كالعلة والتضائيف متين

القبضا المركبة وتما قال الادوم اشارة الى مطلقه عامه ولم يقل الادوم معناه المطلق العامة لان المعنى اذا اطلق يراد به المفهوم المطابق وليس مفهوم الادوم المطابق للمطلق العامة فان الادوم لا يجب منلا مفهومه الصحيح رفع دوام الايجاب واطلاقا لتدليس وتفسر رفع دوام الايجاب بالادوم فهو معنى الاشياء واقعا لا محذور فمعناها الصحيح الامكان العام لان لا ضرورة للايجاب مثلا هو ضرورة الايجاب ويوعى امكان التدليس فليما كان احدي القضيتين عين معنى احدي العبارتين والاخرى ليست مع الاخرى بل من لوازمه تجعل عبارة الاشارة يكون مشترك بينهما قال الفصل الثاني في

اقسام الشرطية **اقول** لما وقع الفراغ من الجملتين واقسمها شرعا في قسم الشرطية وقد سمعت ان الشرطية ما يترك من قضيتين وهي

اما منصلة ان اوجبت او سلبت حصول احدتهما عند حصول الاخرى او منصلة ان اوجبت او سلبت انفصال احدهما عن حصول الاخرى والقضية الاولى من جزم الشرطية سواء كانت منصلة او

بمنفصلة يستحق مقدما لتقديمها في الذكر والقضية الثانية يستحق نالبا لتلوها اياها ثم ان النصلة اما الرومية واما اتفاقية

وانما قال غالب لا بد من شرط في كونها اتفاقية لانها لا تكون اتفاقية الا اذا كانت الشرطية

في الشرطية انما هي الشرطية التي يكون فيها شرط في وقوع الشيء او في كونه كذا او في ان يكون كذا او في ان لا يكون كذا

وهذه القضية علة لما ان يكون علة في نفسه

اما الرومية في صدق فيها التالي على تقدير صدق المقدم لعلاقة بينهما فوجب لك كالعلة والتضائيف متين

علاوة على كونها ان كانت الشرطية فالشرطية موجودة ومعلولة

او يكونا معلولين علة واحدة كونها ان كان النهار موجودا فالعلم مضى فان وجود النهار وضاءه العالم معلولة لطلوع الشمس واما التضائيف فان يكونا تضائيفين

كونها ان كان زيدا باع وكالعم واستمر وهذا النوع لا يتناول الرومية الكاذبة لعدم اعتبار صدق التالي للعلاقة فيها فلا يلزم ان يقال الرومية ما حكم فيها بصدق قضية على تقدير اخرى لعلاقة

بشرهما موجه لذلك وهو يتناول الرومية الكاذبة لان الحكم بالعلاقة ان طابق الواقع كان الحكم متحققا والعلاقة ايضا متحققة وان لم يطابق الواقع فاما لعدم الحكم في الواقع او

بشئ من غير علاقة وعكسها لا يتغيرين فالقضية الرومية كاذبة واما الاتفاقية فيكون ذلك الحكم التالي على تقدير صدق المقدم فيها لا لعلاقة موجه لذلك بل بحج صدق الجزئين

وانما اتفاقية وهي التي يكون ذلك فيها مجرد توافق الجزئين على الصدق كقولنا ان كانه الانسان ناطقا فالجواب ناطقا وقاما المنفصلة فاما حقيقة وهي التي يكون التالي بين جزئيهما في الصدق والكذب معا كقولنا انما ان يكون العدد زوجا او فردا من

معادلات التالي

وهذه القضية الرومية وهي التي يكون التالي فيها على تقدير صدق المقدم

وهذه القضية الرومية وهي التي يكون التالي فيها على تقدير صدق المقدم

كقولنا ان كلمة الانسان ناطقة بالحمار ناهق فانه لا علاقة
 بين ناطقة الانسان وناطقة الحمار حتى يجوز العقل مخفوق
 واحد منهما يدرك الآخر وليس فيها الا توافق الطرفين على الصدق
 ولو قال **الشيء** حكم فيها بصدق التالي على تقدير صدق المقدم
 لا علاقة له بصدقها يتناول الاتفاقة الكاذبة لكلمة اولي
 فان الحكم فيها بصدق التالي لا علاقة له بصدق السابق الواقع
 بان لا يصدق التالي على تقدير صدق المقدم او بصدق السابق ويوجد
 العلاقة وقد يكفي في الاتفاقية بصدق التالي حتى اذا قيل اتفاقا كسواء كان
 انما هي التي حكم فيها بصدق التالي على تقدير صدق المقدم لا علاقة
 بل بصدق التالي ويجوز ان يكون المقدم فيها صادقا وكاذبا
 وبشيء من هذه الاتفاقية عامة وبمعنى الاول اتفاقية خاصة للعلم
 والخصوص بينهما فانه متى صدق المقدم والتالي فقد صدق التالي
 ولا يعكس **قال** **وقال** للفصل **قال** اما التفصيص فقد عرفت انها
 على ثلاثة اقسام حقيقة **الشيء** حكم فيها بالتساوي بين خبرها
 صدقا وكذبا كقولنا اما ان يكون هذا العدد زوجا او فردا
 او مانع الجمع **وهو** الذي حكم فيها بالتساوي بين خبرها صدقا فقط
 كقولنا اما ان يكون هذا الشيء حجرا او شجرة او مانع الخلو

واما مانع الجمع **الشيء** حكم فيها بالتساوي بين خبرها صدقا فقط كقولنا اما ان يكون هذا الشيء حجرا او شجرة
 واما مانع الخلو **وهو** الذي حكم فيها بالتساوي بين خبرها صدقا فقط كقولنا اما ان يكون هذا الشيء حجرا او شجرة

التي حكم فيها بالتساوي بين خبرها كذبا فقط كقولنا اما ان يكون
 زيد في البحر واما ان لا يعرف واما سميت الاولى حقيقة
 لان التساوي بين خبرها اشد من التساوي بين خبرين الآخرين
 لانه في الصدق والكذب معا فهي حق باسم المنفصلة بل
 حقيقة الانقضاء والثابت مانع الجمع لا شتمها على مانع
 الجمع بين خبرها والثالث مانع الخلو لان الواقع ليس بخلو
 عن احد خبرها وثالثا مانع الجمع ومانع الخلو على الحقيقة
 التي حكم فيها بالتساوي في الصدق او في الكذب مطلقا ولهذا
 المسمى كقولنا **ان** **الشيء** **الذي** **لعل** **الفاضل** **هنا** **بحسب** **شرف** **وهو**
 ان المارد بالمتا في الجمع لا يصدق عادات واحدة لانها لا تتجمع
 في الوجود فانه لو كان المارد عدم الاجتماع في الوجود لم يكن
 بين الواحد والكثير مانع الجمع لان الواحد **الشيء** **الذي** **لعل** **الفاضل** **هنا** **بحسب** **شرف** **وهو**
 التي **عاجا** **معو** **في** **الوجود** **لكن** **الشيء** **الذي** **لعل** **الفاضل** **هنا** **بحسب** **شرف** **وهو**
 ثم قال وعندك في هذا نظر اذ يلزم من ذلك جواز مانع
 الجمع بين اللازم والمزوم فان جاز **الشيء** **الذي** **لعل** **الفاضل** **هنا** **بحسب** **شرف** **وهو**
 عا انه لا مانع للجمع بين اللازم والمزوم ولا مانع الخلو
 ورجاء من الله تعالى ان يفتح علي الجواب عن هذا الاعتراض

من المارد والكثير

وهو لا ينظر في ارادة عن غيرة القوم في اشارة ان يغنوا
 بالمتاف في الجمع عدم الاجتماع في الصدق فان مانعة الجمع من
 اقسام المنفصلة والانفصال بعينه والابن الفاضل فلا يكون
 منع الجمع الابن الفاضل فلو كان للمادة عدم الاجتماع في الصدق
 لكان بين كل فضيلتين منع الجمع الاستحالة ان يصدق فضيلة عما
 يصدق عليه فضيلة اخرى ولا يكون بين الفضيلتين منع الخلو
 ضرورة كدعائها على من الاشياء واقبل مفرد من المفردات بل ليس
 مرادهم بالمتاف في الجمع الا عدم الاجتماع في الوجود واما ان
 الشئ ثبت بين الواحد والكثير منع الجمع ليس بين مفهوم الواحد
 والكثير بل بين هذا واحد وبين هذا كثير فان القضية القائلة
 اما ان يكون هذا واحدا واما ان يكون هذا كثيرا مانعة للجمع لا يمنع
 اجتماع خبرها في الصدق فديان ان الامكان اما انشا من سوء
 الفهم وقد التفت قال وكل واحد من هذه افعال عادية **قول**
 كل واحد من المنفصلة الثلاثة افعال عادية واما اتفاقية كماله
 المنصلة افعال رومية واتفاقية فنية العاد والاتفاق الى
 المنفصلة كسبة الزوم والاتفاق الى المنفصلة واما العنادية
 هي التي يحكم فيها بالتشافي لذات الجزئين اي حكم بان يكون مفهوم

وكل واحد من هذه الثلاثة افعال عادية وهي التي يكون فيها التشافي لذات الجزئين كما في احدهما الامثلة المذكورة
 والاتفاق كقولنا كقولنا الاسود امان ان يكون اسودا وكانا مانعة للجمع الى اسودا
 ولا كانا مانعة للخلو من

احدهما متاف الاخر مع قطع النظر عن الواقع كما بين الروح
 والفرد والشيء والجمع وكونه زيد في الجو وان لا يعرف واما
 الاتفاقية هي التي يحكم فيها بالتشافي لذات الجزئين بل تحدد
 الاتفاق اي تحدد ان يتفق في الواقع ان يكون بينهما متافا
 وان لم يتفق مفهوم احدهما ان يكون متافا الاخر كقولنا
 الاسود الا كانا اما ان يكون هذا اسودا وكانا حقيقين فانه
 لا متافا بين مفهوم الاسود والكاتب ولكن اتفقوا في
 الاسود وانشاء الكاتب فلا يصدق لانتفاء الكاتب ولا يكون
 لوجود الاسود ولو قلنا اما ان يكون هذا اسودا وكانا كانت
 مانعة للجمع لانها لا يصدق فاما ولكن يكون لانتفاء الاسود
 والكاتب معا في الواقع ولو قلنا اما ان يكون هذا اسودا ولا
 كانا كانت مانعة للخلو لانها لا يكون لانتفاء الاسود او لا
 السواد والكتابة بحسب الواقع **قال** وسالبة كسبة واحدة **قول**
 قد عرفت ثمانية قضايا اشبه منصلة لزومية واتفاقية و
 منفصلة استتلت منها عناديات وتلك منها اتفاقية وهي
 كلها موجبات لان تعارفي المذكورة لا ينطبق الاعمال الموجبة فلا بد
 من تعريف سوالها فسالته كل منها هي التي ترفع ما حكم في

وسالبة كل واحد من هذه القضايا التي ترفع ما حكم في موجبتها فسالته الزوم بستي
 سالته لزومية وسالبة افعال عادية وسالبة الاتفاق بستي سالته اتفاقية

في موجتها فلما كانت الموجة الزرقية ما حكم فيها بالزوم التالى
 للمقدم كانت السالبة الزرقية سالبة الزوم اى ما حكم فيها بسلب
 الزوم لا ما حكم فيها بالزوم التالى فان التالى حكم فيها بالزوم
 موجبة زرقية لا سالبة مثلاً اذا قلنا ان الشمس طالعة فالتالى
 موجود كانت سالبة لان الحكم فيها بسلب لزوم وجود الليل لطول
 الشمس اذا قلنا اذا كانت الشمس طالعة فليس الليل موجودا كانت موجبة
 لا الحكم فيها بالزوم سلب وجود الليل لطول الشمس ولما كانت الموجبة
 للتصلة الاتفاقة ما حكم فيها بموافقة التالى للمقدم في الصدق كانت
 السالبة الاتفاقة سالبة الاتفاقة اى ما حكم فيها بسلب موافقة التالى
 للمقدم لا ما حكم فيها بموافقة التالى فانها اتفقت موجبة فاذا قلنا
 ان الشمس طالعة فالحمار ناطق كانت سالبة اتفقت لان
 الحكم فيها بسلب موافقة ناطقة الحمار لناطقية الانسان واذا قلنا
 اذا كان الانسان ناطقاً فليس الحمار ناطقاً كانت موجبة لان الحكم
 فيها بموافقة سلب ناطقة الحمار لناطقية الانسان وعما يندى به السالبة
 العنادية سالبة العنادية التي حكم فيها برفع العناد واما اذا رفع
 العناد الذي هو في الصدق والكذب فهي سالبة العناد بل الحقيقة
 واما اذا رفع العناد الذي هو في الصدق فهي المانعة للجمع واما

والتصلة الموجبة نفس عن صادق وعن كاذبين وعن محلي الصدق والكذب وعن مقدم كاذب وتال صادق
 واما عكسها لا تمنع استدلال الصادق بالكاذب وتكذب عن كاذبين وعن مقدم كاذب وتال صادق وبالعكس
 وعن صادقين بل اذا كانت واقعا اذا كانت اتفقت فكذبها عن صادقين بحال من غير

رفع العناد الذي هو في الكذب في المانعة للحكم في الحكم فيها العناد
 السالبة سالبة الاتفاقة الحكم فيها بسلب الاتفاقة المانعة فيها
 على احد الايجاب لا ما حكم فيها بانفاق السالبة للتصلة
 الموجبة **اقول** صدق الشريعة وكذبها انما هو بمطابقة الحكم
 بالاتصال والانصاف والصدق وعدمها لا بصدق خبرها وكذبها
 فان مطابق الحكم فيها لنفس الامر في صدق والصدق كاذب نجف
 ما كاذب خبرها ثم اذا نسبنا خبرها الى نفس الامر جعلنا رغبنا في
 لانها امكن ان يكونا صادقين او كاذبين او يكونا المقدم صادقاً
 والتالى كاذباً وبالعكس فليبين ان كلامنا الشطرنج اى هذه
 الاقسام نترجى فللتصلة الموجبة الصادقة تتركب عن صادقين
 كقولنا ان كلاً زيداً شامراً هو كاذب او عن كاذبين كقولنا ان كان
 زيد حراً كان حماداً وعن محمولي الصدق والكذب معاً كقولنا ان
 كلاً زيداً كاذب فهو حراً يد وعن مقدم كاذب وتال صادق كقولنا
 ان كان زيد حراً كان حماداً واما عكسها لا تتركب عن مقدم صادق
 وتال كاذب لا تمنع ان يستلزم الصادق الكاذب والا لزم
 كذب الصادق وصدق الكاذب اما كذب الصادق فلا لزم
 كاذب وكذب اللزم يستلزم كذب اللزم واما صدق الكاذب

فان للزوم فيها صادق وصدق للزوم مستند لصدق الاثم لا
يقال اذا ضحك تركب النصد من مقدم كاذب وتال صادق وعندهم
ان كل من صدق موجبه تنعكس موجبه خريه فقد ضحك كبريا من مقدم
صادق وتال كاذب لانا نقول ذلك في الكلام لا في الحاله فان
قلت لما اعرف في خبره النصد الجرح بالصدق والكذب راد الاثم
على الاربعه فقول تلك الاثم عند نسبها الى النفس وهو داخل
فيها والموجه الكاذب تركب عن الاثم الاربعه لان الحكم بالزوم
بين المقدم والتالي اذا لم يكن مطابقا للواقع جاز ان يكونا كاذبين
كقولنا ان كاهن الخلاء موجودا كان العالم قديما وان يكونا المقدم
صادقا والتالي كاذبا كقولنا ان كاهن الانسنة ناطقا والخلاء
موجود وبالعكس كقولنا ان كان الخلاء موجودا فالانسنة ناطقا
وان يكونا صادقين كقولنا ان كانت الشمس طالعه فزبد انسنة
هذا اذا كاه النصد لزوميه واما اذا كانت انفايه فكذبها عن
صادقين حال لانه اذا صدق الطرفان وافق احدهما الآخر بالضرورة
كقولنا ان كاه الانسنة ناطقا فلما رانا هو في نصد عن
صادقين فكذب عن الاثم الثلاثة البياضه لان طرفها ان كانا
كاذبين وكان التالي كاذبا وللمقدم صادق فكذبها ظاهر

والكاذب لا يكون اقربا وان كاه المقدم كاذبا والتالي صادق
بذلك لا اعتبار بصدق الطرفين فيها واما اذا اتفقا بصدق
التالي فيكونا صادقين عن صادقين وعن مقدم كاذب وتال صادق
وكذبها عن المقدمين وهو هنا محتمل وبه ان الاتفاقي لا يكفي
فيها اصدق الطرفين او صدق التالي بل لا بد من ذلك من عدم
العلاقة فيجوز كذبها عن صادقين ان كاه بينهما علاقة تنقص
للملازمة بينهما قال والمنفصلة للموجه الحقيقي يصدق عن صادق
وكاذب **اقول** الاثم في المنفصله ثلاثة ثلثه ما استغنى عن المقدم فيها
لا يمتاز عن التالي بحسب الطبع فصفاها اما ان يكونا صادقين او
كاذبين او يكونا احدهما صادقا والآخر كاذبا فلهوجه الحقيقي يصدق
عن صادق وكاذب لانها التي حكم فيها بعدم اجتماع خبرها وعدم
ارتفاعها فلا بد ان يكونا احدهما صادقا والآخر كاذبا كقولنا اما
ان يكونا هذا العدد زوجا ولا زوجا وتكذب عن صادقين
لا اجتماعهما في الصدق كقولنا اما ان يكونا الاربعه زوجا
او منفصلين بنفسا وبين وعن كاذبين لا ارتفاعهما كقولنا اما
ان يكونا الثلثه زوجا او منفصلين بنفسا وبين وما نعتجهم تصدق
عن كاذبين وصادق وكاذب لانها التي حكم فيها بعدم اجتماع

هذا هو المقدم
والكاذب لا يكون اقربا
وان كاه المقدم كاذبا
والتالي صادق
بذلك لا اعتبار
بصدق الطرفين
فيها واما اذا
اتفقا بصدق
التالي فيكونا
صادقين عن
صادقين وعن
مقدم كاذب
وتال صادق
وكذبها عن
المقدمين
وهو هنا
محتمل
وبه ان
الاتفاقي
لا يكفي
فيها اصدق
الطرفين
او صدق
التالي
بل لا بد
من ذلك
من عدم
العلاقة
فيجوز
كذبها
عن صادقين
ان كاه
بينهما
علاقة
تنقص
للملازمة
بينهما
قال
والمنفصلة
للموجه
الحقيقي
يصدق
عن صادق
وكاذب
اقول
الاثم
في
المنفصله
ثلاثة
ثلثه
ما
استغنى
عن
المقدم
فيها
لا
يمتاز
عن
التالي
بحسب
الطبع
فصفاها
اما
ان
يكونا
صادقين
او
كاذبين
او
يكونا
احدهما
صادقا
والآخر
كاذبا
فلهوجه
الحقيقي
يصدق
عن
صادق
وكاذب
لانها
التي
حكم
فيها
بعدم
اجتماع
خبرها
وعدم
ارتفاعها
فلا
بد
ان
يكونا
احدهما
صادقا
والآخر
كاذبا
كقولنا
اما
ان
يكونا
هذا
العدد
زوجا
ولا
زوجا
وتكذب
عن
صادقين
لا
اجتماعهما
في
الصدق
كقولنا
اما
ان
يكونا
الاربعه
زوجا
او
منفصلين
بنفسا
وبين
وعن
كاذبين
لا
ارتفاعهما
كقولنا
اما
ان
يكونا
الثلثه
زوجا
او
منفصلين
بنفسا
وبين
وما
نعتجهم
تصدق
عن
كاذبين
وصادق
وكاذب
لانها
التي
حكم
فيها
بعدم
اجتماع

والكاذب لا يكون اقربا وان كاه المقدم كاذبا والتالي صادق

والمنفصلة للموجه الحقيقي يصدق عن صادق وكاذب وتكذب عن صادقين وكاذبين
وعن كاذب وصادق وتكذب عن صادقين متين

لان الكاذب لا يكون اقربا وان كاه المقدم كاذبا والتالي صادق
بذلك لا اعتبار بصدق الطرفين فيها واما اذا اتفقا بصدق
التالي فيكونا صادقين عن صادقين وعن مقدم كاذب وتال صادق
وكذبها عن المقدمين وهو هنا محتمل وبه ان الاتفاقي لا يكفي
فيها اصدق الطرفين او صدق التالي بل لا بد من ذلك من عدم
العلاقة فيجوز كذبها عن صادقين ان كاه بينهما علاقة تنقص
للملازمة بينهما قال والمنفصلة للموجه الحقيقي يصدق عن صادق
وكاذب **اقول** الاثم في المنفصله ثلاثة ثلثه ما استغنى عن المقدم فيها
لا يمتاز عن التالي بحسب الطبع فصفاها اما ان يكونا صادقين او
كاذبين او يكونا احدهما صادقا والآخر كاذبا فلهوجه الحقيقي يصدق
عن صادق وكاذب لانها التي حكم فيها بعدم اجتماع خبرها وعدم
ارتفاعها فلا بد ان يكونا احدهما صادقا والآخر كاذبا كقولنا اما
ان يكونا هذا العدد زوجا ولا زوجا وتكذب عن صادقين
لا اجتماعهما في الصدق كقولنا اما ان يكونا الاربعه زوجا
او منفصلين بنفسا وبين وعن كاذبين لا ارتفاعهما كقولنا اما
ان يكونا الثلثه زوجا او منفصلين بنفسا وبين وما نعتجهم تصدق
عن كاذبين وصادق وكاذب لانها التي حكم فيها بعدم اجتماع

والمانعة للخلو تصد عن صادق وعن صادق وكاذب وتكذب عن كاذبين والتالي تصد عما تكذب
الموجبة وتكذب عما تصدق من

والمانعة للخلو تصد عن صادق وعن صادق وكاذب وتكذب عن كاذبين والتالي تصد عما تكذب
الموجبة وتكذب عما تصدق من

طرفها فجاز ان يكون طرفها من تعين فيكون تركها عن كاذبين
كقولنا اما ان يكون زيد حجرا او شجرا او جاز ان يكون احد طرفيها
وانها والاخر غير واقع فيكون تركها عن صادق وكاذب كقولنا
اما ان يكون زيد انسانا او حجرا او تكذب عن صادق فين لا اجتماع
جزئها كقولنا اما ان يكون زيد انسانا او ناطقا وما يعطى
يصد عن صادق وعن صادق وكاذب لانها التي حكم فيها بعدم
ارتفاع جزئها فجاز اجتماعها في الوجود فيكون تركها عن صادق
كقولنا اما ان يكون زيد شجرا او لا حجرا او جاز ان يكون احدهما
واقعا والاخر فيكون تركها عن صادق وكاذب كقولنا اما ان يكون
زيد لا حجرا او لا انسانا ويكذب عن كاذبين لا ارتفاع جزئها
كقولنا اما ان يكون زيد انسانا او لا ناطقا هذا حكم الموجبة
المتصلة والمنفصلة واما سوالها في تصد عن الاقوال التي يكذب
عنها الموجبة فزود ان كذا لا يجب تفحص صدق السند ويكذب
عن لاقم التي تصد عنها الموجبة لا تصدق الا يجب بسند على
كذب السند لا حالة فلا وكلية الشرطية **اقول** كما ان القضية للجملة
تفحص لمختصها ومهلها ومختصها كذلك الشرطية تفحص لمختصها
وكا ان كلية الجملة ليست بحكمة الموضوع او المحمول بل باعتبار كلية

والمانعة للخلو تصد عن صادق وعن صادق وكاذب وتكذب عن كاذبين والتالي تصد عما تكذب
الموجبة وتكذب عما تصدق من

وكلية الشرطية ان يكون التالي لازما او معاندا للمقدم وعاجب جميع الاوضاع التي يمكن الحكم حصولها وهي
الاوضاع التي تخص سائر الامور التي يمكن اجتماعها والشرطية ان يكون كذلك على بعض هذه الاوضاع
والمختصة ان يكون كذلك على موضع معين من

الحكم كذلك كلية الشرطية ليست لاحال ان مقدمها او تاليها كلي فان
قولنا كلما كذا زيد يكذب فهو جاز ان يكون كذا مع ان مقدمها او تاليها
شخصا بل بحسب الحكم بالانحصار والانحصار بالشرطية انما يكون
كلية اذا كان التالي لازما للمقدم اي في المتصلة للزومية او معاندا
له اي في المنفصلة المعاندية في جميع الازمنة وعلى جميع الاوضاع
الممكنة الاجتماع مع المقدم وهي الاوضاع التي يحصل للمقدم
بسبب قسمة بالامور الممكنة الاجتماع مع فاذ قلنا كل ما كذا
زيد انسانا كان جونا اردنا به ان لزوم الحيوانية لا يستلزم ثابت
في جميع الازمنة وكشنا تقتصر على ذلك الغير بل تزيد مع ذلك
ان الزوم متحقق على جميع الاحوال التي يمكن اجتماعها مع
وضع انسانا زيد من كونه قائما او قاعدا او كونه الشاطئ
او كونه الجارنا هو الى غير ذلك مما لا يستلزم وانما اعترض في
الاوضاع ان يكون ممكنة الاجتماع لا لوانه جميع الاوضاع
سواء كانت ممكنة الاجتماع او لا يكون لم يصدق شرطية كلية اما
في الانصاف لان من الاوضاع ما لا يلزم مع التالي للمقدم كعدم
التالي او عدم لزوم التالي فان المقدم اذا فرض غاشي من زيد
الوضعين يستلزم عدم التالي او عدم لزوم التالي فلا يكون

والا حوال

التالي لا يصدق على هذا الوضع والالكلام المقدم على هذا الوضع من غير ما
 للتفصيلين وان كان في بعض الاوضاع لا يكون التالي لازما
 للمقدم فلا يصدق التالي لازم على جميع الاوضاع ويومض
 الكلية على ذلك التفصيل واما في الانفصال فالان من الاوضاع
 ما لا يصدق التالي المقدم مع كونه الطرف فان التالي على هذا
 الوضع لازما للمقدم فيكون تقيض التالي معاندا للمقدم فلو كان المقدم
 معاندا للتالي على هذا الوضع لزم معاندا الشيء للتفصيلين وان
 خلا في بعض الاوضاع لا يصدق التالي المقدم فلا يصدق التالي
 معاندا للمقدم على سائر الاوضاع واما خصوص هذا التفصيل المتصلة
 الزمنية والتفصيل العنادية لان الاوضاع المعبرة في الاتفاقية
 ليست مع الاوضاع الممكنة الاجتماع مطلقا بل الاوضاع
 الكائنة بنفس الامر لانه لو لا ذلك لم يصدق الاتفاقية الكلية
 اذ ليس بين طرفيها علاقة توجب صدق التالي على تقدير صدق
 للمقدم فيمكن اجتماع عدم التالي مع المقدم والالكلام بينهما
 ملازمة والتالي ليس متحققا على تقدير صدق المقدم على اجتماع عدم التالي مع وجود
 هذا الوضع فعلى بعض الاوضاع الممكنة الاجتماع مع وضع التالي مع المقدم في جميع
 المقدم لا يكون التالي صادقا على تقدير صدق المقدم فلا يكون ملازمة بينهما

من التالي المقدم والملازمة في الطرفين اتفاقية

التالي

التالي صادقا على تقدير صدق المقدم على جميع الاوضاع الممكنة
 الاجتماع للمقدم فلا يصدق الكلية الاتفاقية فاذا عرفت مفهوم
 الكلية فكذلك جارية المتصلة المتصلة ليست بجارية المقدم والكل
 بل بجارية الازمنة والاحوال حتى يكون الحكم بالانفصال والانفصال
 في بعض الازمنة وعلى بعض الاوضاع المذكورة كقولنا قد يكون
 اذا كان الشيء حيوانا كان انسانا فان الحكم يلزم الانسانية
 انما هو على وضع كونه ناطقا وكقولنا قد يكون اما ان يكون بهذا
 الشيء ناميا او جامدا فان العناد بينهما انما يكون على وضع كونه
 من الغصنات واما خصوص الشرطية فتعين بعض الازمان
 والاحوال كقولنا نجست اليوم اكرمك واما اهمالها فيتمال
 الازمنة والاحوال ويجوز الاوضاع والازمنة في الشرطية
 بمنزلة الافراد في المجازة كما ان الحكم فيها ان كذا على فرد معين
 في خصوصه وان لم يكن فان بين كذا الحكم انه على كل الافراد
 او بعضها خصوصا والافهملة كذلك الشرطية ان كذا الحكم
 بالانفصال والانفصال فيها على وضع معين في خصوصه
 والا فان بين كذا الحكم انه على جميع الاوضاع او بعضها
 محصور والآله مبهمة وسورة الموجبة الكلية في المتصلة

هذا الذي يذكره التفصيل وما ذكره بالجملة

وسورة الموجبة الكلية في المتصلة كما ومتى ومهما ومتى

وفي المنفصلة دائما وسور النبا الكلية فيها السبعة وسور الواقعة الجزئية قد يكون والنبأ الجزئية قد يكون
او بادخال حرف السبع على سور الابطح الكلية والمهمة باطلة لفظ لو وان واذا في النصالة من

كلها ومنها ومتى كقولنا كلما او منها او متى كانت الشمس طالعة فانه
موجود وفي المنفصلة دائما كقولنا دائما اما ان يكون الشمس طالعة
اولا يكون النهار موجودا وسور السابعة الكلية فيها السبعة اما
في المنفصلة كقولنا ليس السبعة اذا كانت الشمس طالعة فالليل موجود
واما في المنفصلة كقولنا ليس السبعة اما ان يكون الشمس طالعة واما
ان يكون النهار موجودا وسور الواقعة الجزئية فيها قد يكون كقولنا
قد يكون اذا كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا وقد يكون اما
ان يكون الشمس طالعة واما ان يكون الليل موجودا وسور السابعة
الجزئية فيها قد لا يكون كقولنا قد لا يكون اذا كانت الشمس طالعة كان
الليل موجودا وقد يكون ^{منفصلة} اما ان يكون الشمس طالعة واما ان يكون
النهار موجودا وبادخال حرف السبع على سور الابطح الكلية
كلها وليس منها ودي من في المنفصلة وليس دائما في المنفصلة
اذا قلنا كلما كذا كان كذا كذا مفهوما الابطح والكل فاذا
قلنا ليس كذا كذا معناه رفع الابطح الكلية لا محالة واذا ارتفع
الابطح الكلية نحقق سلب الجزئية على ما حققناه فيما سبق وبكذا
في البواقي واطلاق لفظ لو وان واذا في الاتصال واما في
الاتصال الاله كقولنا كانت الشمس طالعة فانه موجودا واما

ان يكون

ان يكون الشمس طالعة واما ان يكون النهار موجودا قال والشرطية
فذلك **قول** ما كانت الشرطية مركبة من قضيتين والفضائية
اما حالية او منفصلة او منفصلة كان تركبها اما من حلتين
او متصلتين او منفصلتين او من حلية ومنفصلة او من حلية
ومنفصلة او من منفصلة ومنفصلة لا يفيد على هذه الاقسام
السبعة لكن كل واحد من الاقسام السبعة الاخيرة تنقسم في النصالة
الى قسمين مقدم المنفصلة ممتنع نالها بحسب الطبع اي بحسب
الفهم فان مفروق للمقدم فيها الملزوم ومفهوم التالي فيها
اللازم ويحتمل ان يكون الشيء ملزوما للآخر ولا يكون لازما
له فالمقدم في المنفصلة متعين ان يكون مفردا والتالي متعين
ان يكون تاليا بخلاف المنفصلة فان مفروق التالي فيها المعاند
ومفروق المقدم المعاند المعاند لا بد ان يكون معاندا ايضا لان
عند احد الشين للآخر في قوة عند الآخر حال كل واحد من
جزئها عند الآخر حال واحدة وانما عرض لاحدهما ان يكون مفردا
ولا آخر ان يكون تاليا بخلاف وضع لا طبع ففوق ما بين المنفصلة
المركبة من الحلية والمنفصلة والمقدم فيها الحلية ونسبها والمقدم
فيها المنفصلة بخلاف المنفصلة المركبة منها فلا فرق بين ما ^{ان المنفصلة}
^{واللا حلية}

اذا كان المقدم فيها جملة او المتصلة وكذلك المركبة من الجملة و
 المنفصلة ومن المتصلة والمنفصلة فلا حرج انفسيت الا قسم الثلثة
 في المتصلة الى قسمين دونه المنفصلة فاقسم المتصلة تسعة واقسم
 المنفصلة ستة امثلة للتصنيف الاول من جملتين كقولنا كلما كان
 الشيء انسانا فهو حيوان والثاني من المتصلتين كقولنا كلما كان
 كلما كان الشيء انسانا فهو حيوان فكما لم يكن الشيء حيوانا لم يكن انسانا
 الثالث من منفصلتين كقولنا كلما كان دائما اما ان يكون العدد
 زوجا او فردا دائما اما يكون منقسما بنسب او بين او غير
 منقسم والرابع من جملة ومتصلة والمقدم فيها جملة كقولنا
 ان كلما طلوع الشمس على لوجود النهار فكما كانت الشمس طالعة
 فالنهار موجود ولطامس عكس كقولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار
 موجود فوجود النهار لازم لطلوع الشمس والسادس من جملة
 ومنفصلة كقولنا ان كلما هذا عدد فهو ازا زوج واما فرد
 والسابع بالعكس كقولنا كلما هذا ازا زوجا واما فردا
 كان هذا عددا والثامن من متصلة ومنفصلة كقولنا كلما كان
 كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فبدا اما ان يكون الشمس طالعة
 واما ان لا يكون النهار موجودا والتاسع عكس ذلك كقولنا

ان كان

ان كان دائما اما ان يكون الشمس طالعة واما ان لا يكون النهار موجودا
 فكما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وامثلة المنفصلة الاول
 من جملتين كقولنا اما ان يكون هذا العدد زوجا او فردا الثاني
 من متصلتين كقولنا اما ان يكون ان كانت الشمس طالعة فالنهار
 موجود واما ان يكون ان كانت الشمس طالعة فلم يكن النهار موجودا
 الثالث من منفصلتين كقولنا اما ان يكون هذا العدد زوجا او
 فردا واما ان يكون هذا العدد لا زوجا ولا فردا الرابع من جملة
 ومنفصلة كقولنا اما ان لا يكون الشمس على لوجود النهار واما
 ان يكون كلما كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا الخامس من
 جملة ومنفصلة كقولنا اما ان يكون هذا البس عيدا واما ان
 يكون اما زوجا او فردا السادس من متصلة ومنفصلة كقولنا
 اما ان يكون كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما ان يكون
 الشمس طالعة واما ان يكون النهار موجودا **قال** الفصل
 الثاني في احكام القضايا **اقول** لما فرغ من تعريف القضية واقسامها
 شرع في لواحقها واحكامها وابدا منها بالتناقض فيلحق
 معرف غير من الاحكام عليه ويؤخذ في قضيتين بالاجاب
 والتدريج بحث يقضي لانه صدق احدهما وكذب الاخرى



كقولنا زيد انسان زيد ليس ان فانها مختلفة بالاجاب والسلب
 اخلافاً يقتضي لئلا ان يكون الاولى صادقة والاخرى
 كاذبة فلا اخلاف في جنس بعد لانه قد يكون بين قضيتين وقد
 يكون بين مفردين كالشئ والارض وقد يكون بين قضية ومفرد
 فقوله قضيتين خرج عنه غير قضيتين واخلاف القضييتين اما
 بالاجاب والسلب اما بغيرها كما اخلافهما بان يكون احدهما محتملاً
 والاخرى شرطية او متصلة ومنفصلة او معدولة ومحصلة
 فقوله بالاجاب والسلب خرج الاختلاف غير الاجاب والسلب
 والاختلاف بالاجاب والسلب قد يكون بحيث يقتضي ان يكون احدهما
 صادقة والاخرى كاذبة وقد يكون بحيث لا يقتضي ذلك كقولنا
 زيد ساكن زيد ليس بمقيم فانها قضيتان مختلفتان بالاجاب او سلباً
 لكن اخلافهما لا يقتضي صدق احدهما وكذب الاخرى بل هما
 صادقتان ففقد بقوله بحيث يقتضي لنخرج الاختلاف الغير المقتضي
 والاختلاف المقتضي اما ان يكون مقتضياً لذاته وصحة او اما ان
 لا يكون كذلك بل يكون موطناً او مخصوصاً للمادة اما بواسطة فكما في
 اجاب قضية وسلب لاني المساوي كقولنا زيد انسان زيد ليس
 فان الاختلاف بينهما انما يقتضي صدق احدهما وكذب الاخرى

اما

امثالان قولنا زيد ليس مناط في قوة قولنا زيد ليس انسان
 قولنا زيد انسان في قوة قولنا زيد مناط واما خصوصاً للمادة
 فكما في قولنا كل اساء حيوان لاني من الاساء حيوان وقولنا بعض
 الاساء حيوان وبعض الاساء ليس حيوان فان اخلافهما بالاجاب
 والسلب يقتضي صدق احدهما وكذب الاخرى لا بصورة وهي
 كونها كليتين او جزئيتين بل بخصوص المادة والالزام ذلك في كل
 كليتين او جزئيتين مختلفتين بالاجاب والسلب ليس كذلك فان
 قولنا كل حيوان اساء ولا شئ من الحيوان ينسب اليه كذباً مختلفان
 اجاباً او سلباً واخلافهما لا يقتضي صدق احدهما وكذب الاخرى
 بل هما كاذبتان وكذلك قولنا بعض الحيوان اساء وبعض الحيوان
 ليس انسان جزئيتان مختلفتان بالاجاب والسلب ليس احدهما
 صادقة والاخرى كاذبة بل هما صادقتان بخلاف قولنا بعض
 الحيوان اساء ولا شئ من الحيوان ينسب اليه فان اخلافهما يقتضي
 لذاته وصورة ان يكون احدهما صادقة والاخرى كاذبة حتى
 ان الاختلاف بالاجاب والسلب بين كل كلمة وجزئية يقتضي ذلك
 قال ولا يتحقق اه اقول القضييتان مختلفتان بالاجاب والسلب
 اما بخصوصية او محصورة لانه لا اله الا الله لكونها في قوة الجزئيات

ولا يتحقق التناقض في الخصوص الا عند اتحاد الموضوع ويندرج في وحدة الشرط والجزء الكل وعند اتحاد المحل ويندرج فيه وحدة الشرط المكمل والزيادة والاضافة والفعل وفي المحصنين لا بد من ذلك من الاختلاف بالكمية لصدق الجزئين وكذب الكلين في سائر بكمية الموضوع فيها اعم من المحل من

من المحصور في الحقيقة فان كانتا محصورين فالتناقض لا يتحقق فيها الا بعد تحقق ثمانى وحدات فالاولى وحدة الموضوع اذ لو اختلف الموضوع فيها لم يتناقضا لحوار صدقهما معا وكذبهما معا كقولنا زيد قائم وعم ليس بقائم التناقض ووحدة المحمول فان لا تناقض عند اختلاف المحمول كقولنا زيد قائم وزيد ليس بقائم الثالثة وحدة الشرط لعدم التناقض عند اختلاف الشرط كقولنا الجسم مغلف بالبصاير بشرط كونه ابصر الجسم مغلف بالبصاير بشرط كونه اسود والرابعة وحدة الكل والجزء فان اذا اختلف الكل والجزء لم يتناقضا كقولنا الزنجى اسودى بعضه الزنجى ليس اسود اى كماله والخامسة وحدة الزمان اذ لا تناقض اذا اختلف الزمان كقولنا زيد قائم اى لياك زيد ليس قائم اى نهارة والسادسة وحدة المكمل لعدم التناقض عند اختلاف المكمل كقولنا زيد جالس في الدار زيد ليس جالس في السوف والتابعة وحدة الاضافة فان اذا اختلف الاضافة لم يتحقق التناقض كقولنا زيد بابى لعم وزيد ليس بابى لعم والثامنة وحدة الفعل والقوة فان النسبة اذا كانت في احدى القضيتين بالفعل وفي الاخرى بالقوة لم يتناقضا كقولنا المحر في الدار

مسك

مسك اى بالقوة وليس مسك اى بالفعل فهذه ثمانية شروط ذكرها القديما ليتحقق التناقض ورددها الناخوة الى وحدتين وحدة الموضوع ووحدة المحمول فان وحدة الموضوع ويندرج فيها وحدة الشرط ووحدة الكل والجزء اما استدراج وحدة الشرط فلان الموضوع في قولنا الجسم مغلف بالبصاير لا مصطلقا بل بشرط كونه ابصر والموضوع في قولنا الجسم مغلف بالبصاير الجسم كونه اسود فاختلف الشرط يستتبع اختلاف الموضوع فلما اختلف الموضوع اختلف الشرط واما اندراج وحدة الكل والجزء فلان الموضوع في قولنا الزنجى اسود بعضه الزنجى وفي قولنا الزنجى ليس اسود كل الزنجى واما اختلاف وحدة المحمول ويندرج فيها الوحدات الباقية واما استدراج وحدة الرملة فلان المحمول في قولنا زيد قائم التام ليس اى في قولنا ليس قائم التام نهارة فاختلف الرملة يستتبع اختلاف المحمول واما استدراج وحدة المكمل والاضافة والفعل فعلى ذلك القياس ورددها القاري الى وحدة واحدة وهي وحدة نسبة الحكمة حتى يكون السادس اى النسبة التي ورد عليها الايجاب وعند ذلك يتحقق التناقض كما وانما كانت مبنية على عدمه لا ريب في النسبة التي ورد عليها الايجاب

نصف النسبة الكلية

الى تلك الوحدة لانه اذا اختلف شيء من الامور الثمانية احده
اختلف النسبة ضرورة ان نسبة الجول الى احد الامرين مغايرة
لنسبة الى الآخر ونسبة احدا لآخرين الى شيء مغايرة لنسبة
الآخر ونسبة احدا لآخرين الى الآخر شرط مغايرة نسبة اليه
شرط آخر وعلى هذا فمضى اتحاد النسبة اتحاد الكل وان كانت
القضية محضتين فلا بد مع ذلك اى مع اتحادها في الامور
الثمانية من اختلافها في الكم اى في الكلية والجزئية فانها لو كانتا
كلين او جزئيتين لم تتافضا لجواز كذب كلين وصدق
الجزئيتين في صاذه بكونه الموضوع فيها اعم من الجول كقولنا كل
حيوان انسان ولا شيء من الجول بانسان فانها كاذبان وكقولنا
بعض الجول انسان وبعض الجول ليس انسان فانها صادقتان
فان قيل الجزئيان انما انتصا فان اختلف الموضوع للاتحاد
الكمية فان بعض المحكوم عليه بالانسانية غير بعض المحكوم عليه
سلب الانسانية فقولنا نظري في جميع الاحكام انما هو على
مفهوم القضية ولما لوحظ مفهوم الجزئين وهو الايجاب
لبعض الافراد والتدبير من البعض لم تتافضا واما تعين
الموضوع فامر خارج عن المفهوم فان قلت ليس بغير وحدة

ينبغي تعلق النظر في جميع الاحكام انما

الموضوع

لما لوحظ مفهوم الجزئين وهو الايجاب
لبعض الافراد والتدبير من البعض لم تتافضا
واما تعين الموضوع فامر خارج عن المفهوم

ولا بد في الوجهة من الاختلاف في الكل لصدق المكتبين وكذب الضروبين في مادة الاسماء متن

٨٢

للموضوع فالجاء الى اعتبار شرط آخر في المحصول فقلت
للا بد للموضوع الموضوع في الذكر لا ذات الموضوع والاسم يمكن
بين الكلية والجزئية تناقضا فان ذات الموضوع في الكلية
جميع الامور والموضوع في الجزئية بعضها واما مختلفا هذا
كل ان لم يكن القضية موحدين اما اذا كانتا موحدين فلا بد
مع تلك الترابط من شرط اخر في الكل اى في المحصول والموضوع
وهو الاختلاف في الجزئية لانها لو اتحدتا في المذهب لم تتافضا
لكذب الضروريتين في مادة الافكار كقولنا كل انسان كاذب بالضرورة
وجس كل انسان كاذب بالضرورة فانها يمكن ان لا يجاب الكتابة لشي
من افراد الانسانية بضرورة ولا سلبها غير وضد المكتبين
فيها كقولنا كل انسان كاذب بالامكان وجس كل انسان كاذب بالامكان
فقد بان ان اختلاف المذهب لا بد منه في الوجهة **قال** فقبض
الضرورة المطلقة **قوله** اعلم اولاً ان تقبض كل شيء رفعه وهذا
القدر كاف في اخذ التقبض القضية قضية اخرى حتى ان كل
قضية بكونه تقبضها رفع تلك القضية فاذا قلنا كل انسان
حيوان بالضرورة فقبضها انما يكون ذلك وكذلك في سائر
القضايا لكن اذا رفع القضية فربما يكون نفسها قضية

واما في مادة الاسماء كقولنا كل انسان كاذب بالضرورة
فانها لا يمكن ان لا تكون قضية اخرى غير انما في الوجود
الاستيعاب كقولنا لا شيء من الاسماء بالضرورة

فقبض الضرورة المطلقة لشدة العلة لان الضرورة مع الضرورة ما يتافضا جزما متن

^ D

عن محمد بن عيسى بن عمار عن
الاسم المسمى بالاسم المسمى
بالاسم المسمى بالاسم المسمى

٧٧٧

لا اله الا الله محمد رسول الله

ويزنه اطلاق الايجب لانه اذا لم يكن المحمول دايما السلك كان

ينحوق اطلاق الابح وكذا لك ما اوم الابح بيا فصد رفع

يحق السلب في بعض الاوقات وفي بعض وعلى كالا التفدين

العامة للامة فانه اذا لم يكن الابي في الخلافة يبرم السك ما

العامه تجنبه المحنة. وحي اني حكم في اسباب صور وحب

يسأل في بعض اوقات بوصف موضوع يكونه جديدا وذلك

مطلوب همان اصول و جبهات با اقصای سلب هر دو

لها مفهوماً يحصل عند العقل معين من القضايا الغريبة وربما

لوضع الامر مساو له مفهوماً حصل عند العقل فاخذ ذلك الامر

علا فعل وانما حصلت لك فهو ما لم ينف بالقدم الاجمالي

الفصل الرابع في النفس والادوية وما في واد عرف

التي هي في الازمنة والافعال التي هي في الازمنة

رضوة الخلف للجنة

امكنه الارب نقه سد امكنه الارب اسرافه

سبب ای هو بقیه مدره السبب متعلقه السبب نیستند

سبب ای هو بقیه مدره السبب متعلقه السبب نیستند

بسم الله الرحمن الرحيم

المطب

العامة لأن السلب في كل الاوقان فيه الاجاب في البعض والعكس من

بحال ذلك كذا الضرورة بحال الوصف تناقض سلب الضرورة
 بحال الوصف ونقيض العرفية العامة الحسية المطلقة وهي التي
 حكم فيها بالنسبة أو السلب بالفعل في بعض اوقات وصف الموضوع
 ومثاله ما مر من قولنا كل من به ذات الحس يستعمل بالفعل في بعض
 اوقات كونه جنوبا ونسبها الى عرقية العامة نسبة المطلقة الى
 الدائمة فكما ان الدوام بحال الذات ينافي الاطلاق بحال كذا
 الدوام بحال الوصف ينافي الاطلاق بحال كذا علم ان الحسنة المطلقة
 اخص من المكمل مطلقا وذلك لانه متى صدق ان المحمول ثابت
 للموضوع بالفعل في بعض اوقات لو وصف صدق ان سلبه
 عند ضرورة في بعض اوقات الوصف وهو العكس يجوز
 ان يكون سلب المحمول عن الموضوع غير ضروري في بعض اوقات
 الوصف مع عدم ثبوته له بالفعل في شيء من اوقات الاوصاف
 قال واما المركبات **اقول** القضية المركبة عبارة عن مجموع
 قضيتين مختلفتين بالاجاب والتشديد فقيضها رفع ذلك
 المجموع لكن رفع ذلك المجموع انما يكون برفع احد جزئيه لا على
 التعيين فان جزئيه اذا تحققتا تحققت المجموع ورفع احد الجزئين
 وهو احد نقيض الجزئين لا على التعيين فيكون لازما ما يابا

نقيض

نقيض المركبة وهو مفهوم مردد بين نقيض الجزئين لان احد
 النقيضين مفهوم مردد بينهما ويقال اما هذا النقيض واما
 ذاك النقيض وبالحقيقة هو مقصود ما نفي الخلو المركبة من
 نقيض الجزئين فيكون طريقا اخذ نقيض المركبة ان يحلل الى
 بسيطها او يؤخذ كل منهما نقيض وتكون مقصودة ما نفي الخلو
 من النقيضين في مساوية لنقيضها لانه متى صدق الاصل كذب
 المنفصلة لانه متى صدق الاصل صدق جزؤه ومتى صدق جزؤه
 كذب نقيضها فكذب المنفصلة المانعة الخلو كذب جزئيه
 ومتى صدق الاصل صدق المنفصلة لانه متى كذب الاصل
 ان يكذب احد جزئيه فيصدق نقيضه فيصدق المنفصلة لانه
 احد جزئيه او ذلك اي اخذ نقيض المركبة على بعد الاحاطة
 بحقايق المركبات ونقايط الباطن فانك اذا تحققت ان الوجود
 الالائي مركبة من مطلقين عامين او لهما موافقة للاصل
 في الكيفية واخرى مخالفة لهما في الكيفية وتحققت ان نقيض
 المطلقة العامة الموافقة الدائمة المخالفة ونقيض المطلقة
 العامة المخالفة الدائمة الموافقة علم ان نقيض الوجودية الالائية
 اما الالائي المخالفة والالائي الموافقة فاذا قلنا كل شيء

والاشئ من الجسم حيوانا دائما بل الحق في نقيضها ان يرد بين
نقيض الجزئين لكل واحد واحد لاننا اذا قلنا بعض ب لا دائما

كالمعناه ان بعض ج حيث ثبت له ب في وقت ولا ثبت له ب
في وقت اخر فقبضته ليس كذلك وان لم يكن بعض افراد ج حيث
يكون ب في وقت ولا يكون ب في وقت اخر يكون كل واحد من افراد
ج اصابت دائما او ليس دائما وهو الذي يدين نقيض الجزئين
لكل واحد واحد في كل واحد واحد لا يخلو عن نقيضها ايضا
في تلك المادة كل جسم حيوانا دائما وحيوانا دائما ويشمل
على ثلاثة مفروقات لان كل واحد من افراد الموضوع اما ان ثبت
له المحمول دائما او ثبت له ولا يخلو اما ان يكون مسلوبا
عن كل واحد واحد دائما او مسلوبا عن البعض اما وثابتا للبعض
فالمحلول الثاني يشمل على المفروقات فلو تميزت مفصلة مائة
الخاص من هذه المفروقات المفروقات كانت مساوية ايضا
نقيضها فهو شرط ثوان في اخذ النقيض فان قلت كان المركبة
الكلمة عبارة عن مجموع قضيتين فكذلك المركبة الجزئية ورفع المجموع
انما هو رفع احد الجزئين الى احد نقيض الجزئين الذي هو
المفهوم المردد فكما يكون في نقيض الكلمة فكيف في نقيض الجزئية

ولا ينبغي

ضاحك بالفعل الا دائما يكون نقيضا ليس كذلك بل اما لبعض
الاشياء ضاحكا دائما واما بعض الاشياء ضاحك دائما واما
نقيض الاشياء ضاحك دائما فقولنا ليس كذلك وهو رفع المجموع
نقيض الضريح وقولنا بل اما المفصلة للمادة للنقيض وعلى
هذا القياس في سائر المركبات **قال** وان كانت جزئية فلا يكون
اقول صامة كان حكم المركبات الكلية واما المركبات الجزئية فلا يكفي
في نقيضها ما ذكرناه من المفهوم المردد بين نقيض الجزئين لجواز
كذب المركبة الجزئية مع كذب المفهوم المردد فان من الجائز
ان يكون المحمول ثابتا دائما لبعض افراد الموضوع ومسلوبا دائما
عن الافراد الباقية فكذلك الجزئية اللاحقة لان مفهومها ان بعض
افراد الموضوع يكون حيث ثبت له المحمول تارة ويسلب عنه اخرى
ولا فرد من افراد الموضوع في تلك المادة كذلك ويكون ايضا
كل واحد من نقيض جزئها اي كينين اما الكلية الموجبة فلدوام
سلب المحمول عن بعض الافراد واما الكلية السالبة فلدوام ايجاب
المحمول عن بعض الافراد كقولنا بعض الجسم حيوانا دائما فان المحمول
ثابت لبعض افراد الجسم دائما مسلوبا عن بعض افراد الباقية
دائما فذلك الجزئية كاذبة مع كذب قولنا كل جسم حيوانا دائما

والا فاعرف فقول مفهوم الكلمة المركبة من كلمتين بعد مفهوم الكلمتين
 المختلفتين بالاجاب والسبب اذا اخذت قبضاها بكوا احد نقيضها
 من بابا نقيضها واما مفهوم الجزئية فهو ليس هو الجزئين المختلفين
 اياها وسلبا لان موضوع الياج في المركبة بعد موضوع السلب
 وموضوع الجزئية الموجبة لا يجاب ان يكون موضوع الجزئية السالبة
 لجوازها بغيرها بل مفهوم الجزئين اعم من مفهوم الجزئية لانه متني
 ضد الجزئية المختلفة بالياج والسلب مع انحاء الموضوع صرف
 الجزئية المختلفة بدو العكس كوا احد نقيضها اخص من
 نقيض مفهوم الجزئية لان نقيض الاعم اخص من نقيض الاخص فلا يكون
 من بابا نقيض وهذا جازا اجتماع المركبة الجزئية مع الكلمتين على
 الكذب فان احدى الكلمتين لما كانت اخص من نقيض المركبة الجزئية
 (والا تصد احدى الكلمتين وحججتهما على الكذب) والاخص
 يجوز ان يكذب بدو الاعم فبما يصدق نقيض المركبة الجزئية ولا يصدق
 احدى الكلمتين وحججتهما على الكذب كما في المثال المضروب
 فان قولنا بعض الجسم حيوة لا دائما كاذب فصدق نقيضه مع كذب
 احدى الكلمتين الاخص من نقيضه **قال** واما الشرطية **اقول**
 اما الشرطية فنقيض الكلية فيها الجزئية المخالفة لها في الكيفية

لها

لها في الجنس اى في الاتصال والانقطاع والنوع اى في اللزوم والامتناع
 الاتفاق وبالعكس فنقيض اللزومية الموجبة الكلية السالبة اللزومية الجزئية
 والعادية الكلية العادية الجزئية والاتفاق الكلية الاتفاقية الجزئية
 ويكفي في بواقي الشرطية فاذا قلنا كما كالا **اب** في لزومية كان
 نقيضه ليس كما كان **اب** في دلزومية واذا قلنا دائما اما ان يكون
الاجاب **اب** او **جد** خفيفة فنقيضه ليس دائما اما ان يكون **اب** او **جد**
 خفيفة وعلى هذا القياس **قال** البحث الثاني في عكس السنوى **اقول**
 من احكام القضايا العكس السنوى وهو عبارة عن جعل الجزئية الاولى ثانيا
 والجزئية الثانية اولامع نقا الصب والكيف بحالهما كما اذا اردنا
 عكس قولنا كل شاة حيوة بدلتنا جزئية وقلنا بعض الحيوة
 او عكس قولنا الاشئ من الاسنة يحرق قلنا الاشئ من الجزئيات
 فللاد بالجزئية الاولى والثانية الخبيرة في الذكر لا في الحقيقة فان الجزئية
 الاولى والثانية من الحقيقة في الحقيقة يوزان الموضوع و
 وصف المحمول والعكس لا يصير ذات الموضوع محمولا ووصف
 المحمول موضوعا بل موضوع العكس يوزان المحمول في الاصل
 ومحمول ووصف الموضوع فالتبدل ليس الا في الجزئين في
 الذكر اى في الوصف الغواني ووصف المحمول لا في الجزئين

اما السوال فان كانت كلية فخرج منها وهي القضية والوجودية والممكنة والمطلقة العامة
لا تعكس لانها متعكسة حكمها وهي الوقفية لصدق قولنا بالضرورة لانها من القوم المنخفضة وقت التبع لادانها من

الحقيقة لا يقال فعلى هذا يلزم ان يكونا المنفصلين عكس لان خبرها
متميزة في الذكر والوضع وان لم يكونا متميزين بحسب الطبع
فاذا بدل احدهما بالآخر يكونا عكسا لصدق التعريف على كل منهما فم
ضحوا بانها لا تعكس بل لاننا نقول لانهم ان المنفصل لا يعكس
لها فان المفهوم من قولنا اما ان يكونا العدد زوجا واما
ان يكونا فردا الحكم على زوجية العدد بمعاندة فردية ومن
قولنا اما ان يكونا العدد فردا او زوجا الحكم على فردية العدد
بمعاندة الزوجية ولا شك ان المفهوم من معاندة هذا لذلك
يقتضي غير المفهوم من معاندة ذاك فلهذا يكونا المنفصلين ايضا متصلة
عكس معانيهما في المفهوم الا انهما لم يكن فيهما فائدة لم يغيروه فم
لان احدهما المعاندين منتمية على الاخرى وكانهم ما عنيوا
بقولهم لا عكس للمنفصل الا ذلك وانما قال جعل الجزاء الاول من
القضية ثانيا لا تبدل الموضوع بالجمول كما ذكر بعضهم
يشمل عكس الحليات والشرطية وليس المراد ببقاء الصدق
ان الاصل والعكس يكونان صادقين في الواقع بل المراد ان
الاصلي يكون بحيث لو فرض صدق لم يزد صدق العكس وانما
اعتبر الزوم في الصدق لان العكس لازم من لوازم القضية

وسيجل

وسيجل صدق المذوق بدو صدق اللازم ولم يغيرها الكذب
اذ لم يلزم من كذب اللزوم كذب اللازم فان قولنا كل
حيوان انسان كاذب مع صدق صدق عكس وهو قولنا بعض الاشياء
حيوان والمراد ببقاء الكيف ان الاصل لو كان موجبا كان
العكس ايضا موجبا وان كان سالبا فسالبا ايضا وانما وقع
الاصطلاح على الاثم بتعوي القضاة فم يجدوها في الاثر بعد
التبدل بصادق لا رمتا لا موافقة لها في الكيف قالوا اما
السوال فان كانت كلية **قول** فخرجت العادة بتقديم عكس
السوال لان منها ما تعكس كلية والكلية ان كان سالبا اشرف
من الجزئية وان كان ايجابا لانه ايدى العلوم واضبط فالسوال
اما الكلية او جزئية فان كانت كلية فخرج منها وهي الوقفية ان
والوجودية والممكنة والمطلقة العامة لانها تعكس لان اختصها
وهي الوقفية لانها تعكس ومن لم تعكس الاخص لم تعكس الاعم
اما ان الوقفية لا تعكس فلصدق قولنا لاشي من القوم المنخفضة
بالضرورة وقت التبع لادانها مع كذب قولنا بعض المنخفضة ليس
بقوم الا همك العوم الذي هو اعظم للجهل لان كل منخفض فهو
فرا بالضرورة وانما انه اذ لم يعكس الاخص لم يعكس الاعم

قال انه لو انعكس الاعم لا انعكس الاخص لان العكس لازم الاعم
 والاعم لازم الاخص ولازم اللازم لازم واعلم ان معنى
 انعكاس القضية انه يلزمها العكس لزوماً كلياً فلا يبين ذلك
 بصدق العكس مع ما في مادة واحدة بل يحتاج الى برهان ينطبق
 على جميع المواد ومعنى عدم الانعكاس ان لا يلزمها العكس
 لزوماً كلياً فيصح ذلك بالتخالف في مادة واحدة فانه لو لم
 يلزمها كلياً لم تتخالف في شيء من المواد فلهذا اكتفى في بيان عدم
 الانعكاس بمادة واحدة دون الانعكاس **قال** واما الضرورية والدائمة
اقول من السوال بالكلية الضرورية المطلقة والدائمة المطلقة تنعكس
 سالبة دائمة كلية لانه اذا صدق بالضرورة او دائماً لاشي من **ج ب** وجب
 ان يصدق دائماً لاشي من **ب ج** والا لصدق نقيض وهو بعض **ج**
 بالاطلاق وينظم الى الاصل هكذا بعض **ب ج** بالاطلاق ولاشي من
ج ب بالضرورة او دائماً ينتج بعض **ب ج** بالضرورة في الضرورية
 وبالذات في الدائمة وهو محال لهذا السبب بل لازم من تركيب المقدمين
 لصحة ولا من الاصل لانه مغروض الصدق فحين ان يكون لازماً من
 نقيض العكس فيكون محالاً فيكون العكس حقا لا يقال لانهم كذب قولنا
 بعض **ب ج** يجوز ان يكون الموضوع معدوماً فصدق سلبه عن

نفس لان قول صدق السالبة اما بعدم موضوعها او بوجوده مع عدم
 المحول لكن الاول ههنا متفلسف بوجود بعض حيث فرض صدق نقيض
 العكس فلو صدق ذلك السلب لم يكن الاعم المحول ويوضح ومن الناس
 من يذهب الى انعكاس السالبة الضرورية كنفسه **وقال** فاسد يجوز امكلاً
 صفة نوعين تثبت لاحدهما بالفعل والاخر فيكون النوع الاخر متبلياً
 عما لذلك الصفة بالفعل بالضرورة مع امكلاً ثبوت الصفة له فلا يصدق
 سلبها عنه بالضرورة كما ان مركوب زيد يكون ممكناً للفرس والحمار ثانياً
 للفرس وثالثاً للحمار فيصدق لاشي من مركوب زيد بحمار بالضرورة ولا يصدق
 لاشي من الحمار بمركوب زيد بالضرورة لصدق بعض الحمار بمركوب زيد
 بالامكلاً العام **قال** واما الشروط والعرفية العاضدة **اقول** السالبة
 الكلية المشروطة والعرفية العاضدة تنعكس بعرفية عامة كلية سالبة لانه
 متى صدق بالضرورة او دائماً لاشي من **ج ب** مادام **ج** صدق دائماً لاشي
 من **ب ج** مادام **ب** والاف بعض **ب ج** حين هو لانه نقيض ونظم مع
 الاصل بان نقول بعض **ب ج** حين **ب** وبالضرورة او دائماً لاشي من
ج ب مادام **ج** ينتج بعض **ب ج** حين **ب** وانه محال ناشئ من
 نقيض العكس فالعكس حق ومنهم من يزعم ان الشروط العامة تنعكس
 كنفسها وهو بطلان الشروط العامة هي التي لو صدق الموضوع

فيها دخل في تحقق الضرورة على ما سبق فيكون مفهوم السالبة المنزوعة
 العامة متناقضا وصف المحمول المجمع وصف الموضوع وذاته ومفهوم
 عكسها متنافاة وصف الموضوع المجمع وصف المحمول وذاته
 ومن البين ان الاول لا يستلزم الثاني واما المنزوعة و
 العرفية الخاصة فتعكسها عريضة عامة متقدمة بالادوام
 في البعض فانه اذا صدق بالضرورة او دائما لاشي من **ج** مادام
ج لا دائما فيصدق دائما لاشي من **ج** مادام **ب** لا دائما في
 البعض **ب** بعض **ج** بالفعل فان الادوام في القضية الكلية
 مطلقة عامة كلية على ما عرفت واذا قيد البعض **ج** مطلقة
 عامة جزئية اما صدق العرفية العامة وهي لاشي من **ج** مادام
ب فلا تها لازمة للعاضين ولازم العام لازم للخاص واما
 صدق الادوام في البعض فلا يلزم بصدق بعض **ج** بالفعل لصدق
 لاشي من **ج** دائما وينعكس لاشي من **ج** دائما وقد كان
 بحكم الادوام الاصل كل **ج** **ب** بالفعل ينحلف واما لانه تعكسها
 الى العرفية العامة المتقدمة بالادوام في الكل لانه يصدق لاشي من
 الكاتب ساكن الاصح مادام كاتب لا دائما ويكذب لاشي من
 الساكن يكذب مادام ساكن لا دائما فكذب الادوام وهو

كل ساكن كاتب بالاطلاق العام لصدق بعض الساكن ليس كاتب
 دائما لان من الساكن ما هو ساكن دائما كالارض **ج** وان
 كانت جزئية **ج** **ب** قد عرفت ان السؤال الكلية يسع منها لا
 تنعكس ^{الرسائل} وست منها تنعكس فتسأل الجزئية لانعكس المنزوعة
 والعرفية الخاصة فانها تنعكس عريضة خاصة لانه اذا صدق
 بالضرورة او دائما لبعض **ج** مادام **ج** لا دائما فيصدق دائما
 لبعض **ج** مادام **ب** لا دائما لانه عرضي ذلك البعض الذي **ج**
 وليس مادام **ج** لا دائما لا فيج وهو شرط **ب** يحكم الادوام **ج**
 ليس مادام **ب** ولا لكان **ج** في بعض اوقات **ب** فيكون في بعض اوقات
ج الان الوصفين اذا انفارعا على ذات ثبت كل واحد منهما في
 في الآخر فذلك ليس مادام **ج** ينحلف واذا صدق **ج**
 وبعبارة وتسايفيه اي مني **ج** لم يكن **ب** ومني **ج** لم يكن
 لم يكن صدق بعض **ج** مادام **ب** لا دائما فانه لما صدق
 عاوب وليس مادام **ب** صدق بعض **ج** مادام **ب** هو
 الجز الاول من العكس فلما صدق على **ج** **ب** صدق بعض **ج**
 بالفعل وهو مفهوم لادوام العكس فيصدق العكس **ج**
 واما السؤال الجزئية الباقية فلا تنعكس لانه اما السؤال

باب دائما ولاشي من **باب** بالاطلاق وانما اجتماع النفيضين وهو
مع هذا اذا كان الاصل كليا وانما اذا كان جزئيا فلا يتم فيه بل لا خلاف
البيان لان جزئية جزئية والجزئية لا تنجح في الكبرى الشكل الاول
على ما تنسبه فلا بد في فرض طرف اخر وهو الافتراض بان تفرض
الذات التي ضد عليها **باب** مادام **باب** دائما ما وقد **باب** وهو
ظ **باب** بالفعول **باب** الكمال **باب** دائما يكون **باب** دائما لا تاكنا
في الاصل **باب** مادام **باب** وقد **باب** لا دائما بل دائما خلف واذا صدق عليه
باب وليس **باب** بالفعول ضد بعض **باب** بالفعول وهو مفهوم لا دوام
العكس وهو احدى هذا الطريق في الاصل الكلي واقصر على البيان في
الاصل الجزئي اتم وكفى عاما لا يخفى والوقتية والوجودية والملكة
العامة تنعكس مطلقة عامة لانه اذا صدق كل **باب** بل احدى الجهات
فبعض **باب** بالاطلاق والافلاشي من **باب** دائما وهو مع الاصل تنجح
لاشي من **باب** دائما ومع **باب** وان شئت عكست نقبض العكس في
الوجوب **باب** قول للفهوم في بيان عكوس نقبضا نك طرق الخلف
وهو ضم نقبض العكس مع الاصل تنجح محالا والافتراض وهو فرض
ذات الموضوع شيئا معينا وحمل وصف الموضوع والحمل عليه لخصر
مفهوم العكس وهو لا يجري الا في الوجوب والسؤال المركبة لوجود

الموضوع

الموضع فبهما خلاف الخلف فانه نعم للجمع وكذلك طريق العكس
وهو ان يعكس نقبض العكس ليحصل ما بنا في الاصل فبانته فما سبق على
الطرفين الاولين حاول النبي عا هذا الطريق ايضا فلك
ان تعكس نقبض العكس في الموجب لصدق نقبض الاصل والاختصاص
منه فان الاصل اذا كان كليا ونقبض عكس كليا على عكس النقبض
كقوله في الكمال و هو اختصاص من نقبض الاصل وان كان جريا فان
كالا مطلقا عامة انعكس نقبض عكسها الى ما بنا قضيه لان نقبض
عكسها سالة كلية دائمة وهي انعكس كفسها الى نقبضها والكل جزء
احدى القضيئ الباقية انعكس نقبض عكسها الى ما هو اختصاص
من نقبضها اضاف الى الدائمين والخاصين فلان نقبض عكسها
سالة عرفية عامة وهي انعكس الى العرفية العامة التي هي اختصاص
من نقبضها واما في الوقتين والوجودتين لان نقبض
عكسها سالة دائمة وعكسها اختصاص من نقبضها مثلا اذا
صدق نقبض ب بالاطلاق صدق بعض ب بالاطلاق والافلاشي
من ب دائما وتعكس الى الاشئ من ب دائما وهو نقبض
بعض ب بالاطلاق فلم اجتماع القبيضين واذا صدق بعض
ب بالضرورة فبعض ب حين يوجب والافلاشي من ب

ما دام **ج** فلا شيء من **ج** وما يخص من يقضي بعض
ج بالضرورة اعلم قولنا لا شيء من **ج** بالامكان وعلى هذا
 القياس بما يخص هذا الطريق بالموجب لان بيان انعكاس
 السؤال موقوف على عكس الموجب كما توفيق بيان انعكاسها
 على عكس السؤال فلما قد منها امكن ان يتبين عكس الموجب
 بخلاف السؤال **قال** واما المكنى الى قوله واما الشبهة **اقول**
 فيصار المنطقين ذهبوا الى انعكاس المكنى من مكنى عامة وتلوا
 على بوجوه احدها الخلف لانه اذا صد بعض **ج** بالامكان صد
 بعض **ج** بالامكان والا فلا شيء من **ج** بالضرورة ونضم مع
 الاصل ونقول بعض **ج** بالامكان ولا شيء من **ج** بالضرورة يتبع
 بعض **ج** بالضرورة وانه محل وثانها الافتراض وهو ان
 تفرض ذات **ج** وب **د** بالامكان **وج** بعض **ج** بالامكان
 وهو للطو وثالثها طريق العكس فانه لو كذب بعض **ج** بالامكان
 لصدق فلا شيء من **ج** بالضرورة وينعكس الى لا شيء من **ج** بالضرورة
 وقد كذب بعض **ج** بالامكان فيجتمع التناقض وبه الدليل لانهم
 اما الاولان فلتوقفهما على انتاج الضعوى المكنى في الشكل الاول
 والثالث وسنعرف انها عقيمة واما الثالث فلتوقفه على

انعكاس السالبة الضرورية كفسرها فقد بين انها لا تنعكس الا بالضرورة
 فلما لم يتم هذه الدلائل ولم يظفر المصير بدليل يدل على الانعكاس ولا يعاديه
 توقفه واعلم اننا اذا اعتبرنا الموضوع بالفعل على ما يومئذ يتبع
 فظهر عدم انعكاس المكنى لان مفهوم الاصل انما يوجب بالفعل **ج**
 بالامكان ومفهوم العكس انما يوجب بالفعل **ج** بالامكان ويجوز ان يكون
ج بالامكان الذي لا يخرج من القوة الى الفعلية اصلا فلا يصدق
 العكس وما يصدق للمثال المذكور في السالبة الضرورية فانه يصدق
 كل حمار مركوب زيد بالامكان ويكون بعض ما يومئذ مركوب زيد بالفعل
 حمار بالامكان لان كل ما يومئذ مركوب زيد بالفعل فرس بالضرورة ولا شيء
 من الفرس حمار بالضرورة فلا شيء مما يومئذ مركوب زيد بالفعل حمار
 بالضرورة واما ان اعتبرناه بالامكان كما يومئذ يربطها في تنعكس
 للمكنى كفسرها مفهومها انما هو **ج** بالامكان فهو **ج** بالامكان فما
 يوجب بالامكان **ج** بالامكان لا محالة وليصح لك من هذه المباحث ان
 انعكاس السالبة الضرورية كفسرها مستلزم لان انعكاس الممكنة الموجبة
 كفسرها بالعكس كذلك بطريق العكس **قال** واما الشبهة فالتصلة
اقول الترابط المتصلة ان كانت موجبة فسواء كانت موجبة كلية
 او موجبة جزئية تنعكس موجبة جزئية وان كانت سالبة كلية تنعكس

سأله كذا بالخلف فانه لو صفي نقبض العكس لا ينظم مع الاصل
متجا الى ال اما اذا كانت موجبة فلانه اذا صفي كذا كانه او قد يكون
اذا كانه **اب ج** وجب ان يصفي قد يكون اذا كانه **ج** **د** فاب والافليس
البتة اذا كانه **ج** **د** فاب وينظم مع الاصل يمكن ان يكون اذا كانه **اب**
ج **د** وليس البتة اذا كانه **ج** **د** فاب **ج** **د** فاب **ج** **د** فاب **ج** **د** فاب
وهو حال ضرورة صفي قولنا كذا كانه **اب** **ج** **د** فاب واما اذا كانت سلبية
فلانه اذا صفي ليس البتة اذا كان **اب** **ج** **د** فاب **ج** **د** فاب **ج** **د** فاب
والا ففقد يكون اذا كانه **ج** **د** فاب ويوم مع الاصل **ج** **د** فاب **ج** **د** فاب
ج **د** فاب وهف دائما **ج** **د** فاب **ج** **د** فاب **ج** **د** فاب **ج** **د** فاب
اعم من المقدم وامتناع استلزام العام الخاص كذا كونه كذا كانه
الشي انسانا كانه حيوانا وعكسه كذا كاذب واما السالبة الجزئية فلا تنعكس
لصفي قولنا قد لا يكون اذا كانه **ج** **د** فاب **ج** **د** فاب **ج** **د** فاب **ج** **د** فاب
قد لا يكون اذا كانه **ج** **د** فاب **ج** **د** فاب **ج** **د** فاب **ج** **د** فاب
كانه حيوانا **ج** **د** فاب **ج** **د** فاب **ج** **د** فاب **ج** **د** فاب
فان كانت اتفاقية خاصة لم ينهد عكسها لان معناها موافقة
صادقة لصاري فكما ان هذا الصادق يوافق ذلك الصادق
كذلك يوافق ذلك **ج** **د** فاب **ج** **د** فاب **ج** **د** فاب **ج** **د** فاب

الجواز موافقة الصادق لنقد بدو العكس حيث لا يكون النقيض
صادقا واما المنفصلا فلا يتصور منها العكس لعدم امتياز
جزئها بالطبع وقد عرف ذلك في صدر البحث قال البحث
الثاني في عكس النقض **ج** **د** فاب **ج** **د** فاب **ج** **د** فاب **ج** **د** فاب
النقض يجعل نقبض **ج** **د** فاب **ج** **د** فاب **ج** **د** فاب **ج** **د** فاب
الصفي والكيف بحال واذا قلنا كل انسان حيوانا كذا كانه
ج **د** فاب **ج** **د** فاب **ج** **د** فاب **ج** **د** فاب **ج** **د** فاب
وبالعكس حتى ان الموجبة الكلية تنعكس بنفسها فاذا قلنا كل
ج **د** فاب **ج** **د** فاب **ج** **د** فاب **ج** **د** فاب **ج** **د** فاب
بالعكس المنوي الى قولنا بعض **ج** **د** فاب **ج** **د** فاب **ج** **د** فاب
خلف وينظم الى الاصل يمكن ان يكون بعض ما ليس **ج** **د** فاب
ما ليس **ج** **د** فاب **ج** **د** فاب **ج** **د** فاب **ج** **د** فاب
لا انسانا وكذب بعض الانسان لا حيوانا والسالبة الكلية كانت او جزئية
تنعكس الى سلبية جزئية فاذا قلنا لا شيء من **ج** **د** فاب **ج** **د** فاب
ليس بعض ما ليس **ج** **د** فاب **ج** **د** فاب **ج** **د** فاب **ج** **د** فاب
الى قولنا كل **ج** **د** فاب **ج** **د** فاب **ج** **د** فاب **ج** **د** فاب
الشريطة المنصدة للموجبة الكلية تنعكس كقوله اذا صفي كذا كانه

اب في د فكلم لم يكن **ج** دلم يكن **اب** لان انتفاء الازم يستلزم
 انتفاء للزوم والالزام انتفاء الازم مع بقاء للزوم ويؤيد
 ضمها بهدم الملازمة بينهما والموجبة الجزئية لا تنعكس لصدق قولنا
 قد يكون اذ اكله النخج جونا اكله لا انسانا وكذب قولنا قد يكون
 اذ اكله النخج انسانا لم يكن جونا والسالكه تنعكسه الى سالبه
 جزئية لانه اذا صدق لسان البتة او قد لا يكون اذ اكله **اب في د** فقد
 لا يكون اذ لم يكن **ج** دلم يكن **اب** والا فكلم لم يكن **ج** دلم يكن **اب**
 فتعكس الى كماله **اب** كماله **ج** د وقد كماله ليس البتة او قد لا يكون اذا
 كماله **اب في د** يعرف قال للناخوة لانهم لو لم يصدق العكس لصدق
 بعض ما ليس **ج** غايه ما في الباب انه يلزم صدق قولنا ليس بعض ما
 ليس **ج** لكنه لا يلزم صدق بعض ما ليس **ج** لان السالبة المعهودة
 اعم من الموجبة المحصنة وصدق الاعم لا يستلزم صدق الاخص فلما منعوا
 تلك الطريقة وغير التعريف الى ما عرف به المصير وجعل الجزء الاول
 من القضية نقض الثاني والثاني عين الاول مع مخالفة الاصل في
 الكيف وموافقة في الصدق فالمراد من القضية ههنا هي التي تحصل
 بعد هذا التبدل بخلاف القضية المذكورة في تعريف العكس المستوي
 فانهما هي الاصلين فاختل الجزء الثاني من الاصل ويجعل الجزء الاول

نقضا كونه واختل الجزء الاول من الاصل وجعل الجزء الثاني عينه
 فاذا حاولنا عكس قولنا كل انسان حيوانا اخذنا الحيوان وجعلنا
 الجزء الاول نقضه الى الاحياء واخذنا الانسان وجعلنا الجزء
 الثاني عينه فجعلنا شيئا مما ليس حيوانا انسانا وهي القضية المطلوبة
 من العكس والاوضح ان يقال انه جعل نقض جزء الثاني من الاصل
 او لا وعين الجزء الاول نائبا مع المخالفة في الكيف او اما الموجبة
اقول على ربي المتأخرين حكم الموجبة من حكم السالبة في عكس
 للسوية بدو العكس فالموجبة ان كانت كلية فالشيء الذي لا تنعكس
 سواها بالعكس المستوي لا تنعكس لان الوقفية اختصها وهي لا
 تنعكس لصدق قولنا بالضرورة كل من هو ليس مخفف وفالضرورة
 لا دائما مع كذب عكس وليس بعض المخفف نعم بالامكان العام
 لما عرفت من ان كل مخفف فهو بالضرورة فان لم تنعكس الوقفية
 لم تنعكس شيء من السبع لان عدم انعكاس الاخص يستلزم عدم
 انعكاس الاعم كما مر غيرة والضرورة والدائمة تنعكسه
 دائمة كلية لانه اذا صدق بالضرورة او دائما كل **ج** ب فدايم الاشياء
 مما ليس **ج** والا فبعض ما ليس **ج** بالضرورة ونضم الى الاصل و
 نقول بعض ما ليس **ج** بالضرورة او دائما كل **ج** ب ينتج بعض

ما ليس فهو ب بالضرورة ان كان الاصل ضرورة او دائماً ان كان
 دائماً فانه بالضرورة لا انعكس كقولنا بصدق في المثال المذكور
 بالضرورة كل مركوب زيد فرس مع كذب الاشياء مما ليس من مركوب
 زيد بالضرورة لصدق قولنا بعض ما ليس من مركوب زيد بالامكان
 العمومي والشرائط والعرفية العائنة تنعكس عرفة
 عامة كلية لانه اذا قلنا بالضرورة او دائماً كل **ب** ما **ج** فلما
 لا شيء مما ليس **ج** مادام **ج** والاف بعض ما ليس **ج** حين يوجب
 فنتم الى الاصل بكذا بعض ما ليس **ج** حين يوجب وبالضرورة
 لو دائماً كل **ج** **ب** مادام **ج** نتج بعض ما ليس **ج** حين يوجب
 وان خالف والشرائط والعرفية الخاصة تنعكس عرفة
 عامة لادائمة في البعض فاذا صدق بالضرورة او دائماً كل **ج** **ب**
 مادام **ج** لادماً قد انما لا شيء مما ليس **ج** مادام **ج** لادماً
 في البعض ما صدق قولنا لا شيء مما ليس **ج** مادام **ج** فلانه
 لازم للعائنين ولازم العمومي لازم الخاص اما الادوام
 في البعض اي بعض ما ليس **ج** بالاطلاق العمومي فلانه لولا
 لصدق لا شيء مما ليس **ج** دائماً فتعكس بالعكس المستوي الى
 قولنا لا شيء من **ج** **ب** دائماً وقد كان لادوام الاصل لا شيء

من

من **ج** **ب** بالفعل المستلزم لقولنا كل **ج** فهو **ب** بالفعل لا مستلزم
 السالبة البسطة الموجبة المعذولة عند وجود الموضوع الذي
 يوصف ههنا بسبب تحجب الاصل لكن كل **ج** يوجب **ب** بالفعل
 صادقاً لصدق ملزومه في كذب لا شيء من **ج** **ب** دائماً فكونه
 الادوام في البعض حقا قال وان كانت جزئية **ب** قولنا الخاصة
 من الموجبات الجزئية تنعكس عرفة خاصة لانه اذا صدق بالضرورة او دائماً
 بعض **ج** **ب** مادام **ج** لادماً فبعض ما ليس **ج** مادام **ج** لادماً
 لاننا فرض ذات الموضوع وقد **ب** بالفعل يحكم لادوام الاصل و
 ليس **ج** مادام **ج** والالكلام **ج** في بعض اوقات كونه **ج** فهو **ب**
 في بعض اوقات كونه **ج** وكان **ب** في جميع اوقات كونه **ج** يرف
 و **ج** **ب** بالفعل وهو شرط واذا صدق على **ج** **ب** وان **ج** **ب** مادام
ب **ج** فبعض ما ليس **ج** **ب** بالفعل مادام **ج** وهو الاول
 من العكس اذا صدق عليه **ج** **ب** بالفعل فبعض ما ليس **ج** **ب** بالفعل
 ويومض به الادوام فبصدق العكس **ج** **ب** يوجب **ب** **ج** والموجبات
 الجزئية الباقية فلا انعكس لان الوقتية اختص الشئ والضرورة اختص
 الانواع التي هي الدائمة والعائنة وهما لا انعكس اما الضرورة
 فاصدق قولنا بالضرورة بعض الموجبات يوجب **ب** **ج** بدونه عكس

مما يستجيب بالقوة ويلزم كل **ج** بالقوة وهو بنا في الاصول
 انعكاس الشريطة الموجبة فلانه اذا صدق كذا **اب** **ج** فليس
 اذا لم يكن **ج** كذا **اب** والا وقد يكون اذا لم يكن **ج** كذا **اب**
 وهو مع الاصول يستجيب قد يكون اذا لم يكن **ج** **د** وانما هو او انعكاس
 قولنا قد يكون اذا كذا **اب** لم يكن **ج** **د** فيكون **اب** ملزوما للنقيضين
 واما انعكاس الشريطة السالبة فلانه اذا قلنا بالشيء اذا كان **اب**
ج **د** فقد يكون اذا لم يكن **ج** **د** ف**اب** والا فليس الشيء اذا لم يكن **ج** **د**
 ف**اب** فقد لا يكون اذا كذا **اب** لم يكن **ج** **د** ويلزم قد يكون اذا كذا **اب**
ج **د** او بنا في الاصول والمالم يتم منه الدليل عند التصريح لم يظفر بدليل
 آخر توفيق في الانعكاس وعدمه اما الدليل الاول فلانه لا يتم ان
 قولنا لا شيء من **ج** **د** دائما يستلزم كل **ب** دائما لان السالبة المعولة
 لا يستلزم الموجبة المختصة واما الثاني فلانه لا يتم ان قولنا لا شيء
 مما يستجيب بالقوة انعكاس الى قولنا لا شيء من **ج** **د** بالقوة
 لما عرف من ان السالبة الضرورية لا انعكاس كفسرها ويلزم سلمنا
 لكن لا يتم استلزام لا شيء من **ج** **د** بالقوة لكل **ج** **د** بالقوة
 وسند المنع ما قلنا في الثاني فلانه لا يتم استحالة قولنا
 قد يكون اذا لم يكن **ج** **د** **ج** **د** لثبوت الملازمة الجزئية بين كل

امرين

البحث الرابع في لوازم الشريطة اما المتصلة الموجبة الكلية فتستلزم منفصلة مما منع الجمع من عين المقدم ونقيضه فلا
 وما منع الخلو من نقيض المقدم وعين الثاني متعاضدين عليها والا بطل اللزوم والانفصال منه

امين ولو كانا نقيضين **ج** **د** من الشكل الثالث وبعدها كذا تحقق
 النقيضات تحقق احدهما وكما تحقق النقيضات تحقق الآخر فقد يكون
 اذا تحقق احدهما النقيضين تحقق الآخر ولا يتم ايضا استلزام **اب**
 للنقيض **ج** لجواز ان يكون **اب** محالا والمحال جازان يستلزم المحال
 واما الرابع فلانه لا يتم ان قولنا قد لا يكون اذا كذا **اب** لم يكن **ج** **د**
 يستلزم قد يكون اذا كذا **اب** **ج** **د** لجواز ان لا يكون الشيء ملزوما
 لاحد النقيضين فان اكل زيد لا يستلزم اكل عمرو ولا نقيضه قال
 البحث الرابع **اقول** الماد بالمتصلة في هذا الباب اعني باب فلازم
 الشريطة الضرورية وبالمنفصلة العنادية في ضد اللزوم الكلي
 بين امرين بصدق منع الجمع بين عين اللزوم ونقيض اللزوم ومنع الخلو
 بين نقيض اللزوم وعين اللزوم وينتج الانقضاء وتعكسه على
 اللزوم اي متى تحقق منع الجمع بين امرين يكون عين كل واحد منهما
 مستلزما لنقيض الآخر ومنه تحقق منع الخلو بين امرين يكون
 نقيض كل واحد منهما مستلزما لعين الاخران اللزوم بين امرين
 مستلزم الانقضاء بين فلانه لو لاذلك لبطل اللزوم بينهما فانه على
 تفدير اللزوم بين امرين لو لم يصدق منع الجمع بين عين اللزوم
 ونقيض اللزوم جواز ثبوت اللزوم مع نقيض اللزوم فيجوز

اما ان يكونا متعاضدين
 او متضادين
 او متساويين
 او متباينين
 او متساويين
 او متباينين

المقالة الثالثة في القياس فيها خمسة فصول الفصل الأول في تعريف القياس واقسامه القياس قول مؤلف
من قضيا منه سلمت لزوم عنها لاذنها قول آخر من

وقوع اللزوم بدونه اللازم فبطل الملازمة بينهما وكذلك لو لم يصدق
منع الخلو بين نقيض اللزوم وبين اللازم جازا ارتفاع النقيض للزوم
وعين اللازم فجوز ثبوت اللزوم بدونه اللازم فبطل اللزوم بينهما
هف واما ان الانقضاء لا يتعكس على اللزوم فلا بد لولا لطل الانقضاء
فان اذا تخلف مع الجمع بين امرين فلو لم يجب ثبوت نقيض الآخر على تقدير
عين كل واحد منهما لجاز ثبوت عين الآخر على ذلك التقدير فجوز
اجتماع العينين فلا يكون بينهما منع الجمع وكذلك اذا تخلف مع
الخلو بين امرين فلو لم يجب ثبوت عين الآخر على تقدير نقيض كل منهما
لجاز ثبوت نقيض الآخر على ذلك التقدير فجوز ارتفاعهما فلا يكون
بينهما منع الخلو والمنفصلة للحقيقة مستلزم اربع متصلا ومقدم
متصلين عين احد الجزئين وثانيهما نقيض الآخر ومقدم آخر بين
نقيض احد الجزئين وثالثهما عين الاخرى منه صدق الانقضاء للحقيقة
بين امرين استلزم عين كل واحد منهما نقيض الآخر ونقيض كل واحد
منهما عين الاخرى اما الاول فلان لو لم يجب ثبوت نقيض ثبوت نقيض
الاخر على تقدير عين كل واحد منهما لجاز ثبوت عين الاخرى على الاخر
على ذلك التقدير فجوز اجتماعهما وكلاهما بينهما انقضاء حقيقة
واما الثاني فلان لو لم يجب ثبوت عين الاخرى على تقدير نقيض كل

واحد منهما لجاز ثبوت نقيض الآخر على تقدير نقيض كل واحد منهما
فجوز ارتفاع الجزئين فلا يكون بينهما انقضاء حقيقة ولقد قيل ان
خلو دهر وكل واحدة من غير الحقيقة اي من مانع الجمع والخلو
يستلزم الاخرى من نقيض جزئيهما فها صدق مع الجمع بين امرين
صدق مع الخلو بين نقيضيهما لوجاز اجتماع النقيضين جاز
ارتفاع العينين فلا يكون بينهما منع الجمع لهما صدق مع الخلو بين
امرين صدق مع الجمع بين نقيضيهما فانه لوجاز اجتماع النقيضين
لجاز ارتفاع العينين فلا يكون بينهما منع الخلو **قال** المقالة الثالثة
في القياس وفي خمسة فصول **فصل** المقصد في المصطلح الاعلى
من هذا الفن الكلام في القياس لانه العمدة في استعمال المطالب
التصديقي وحذوه بانه قول مؤلف من قضيا اذا سلمت لزوم
عنها لاذنها قول آخر كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث فانه
قول مركب من قضيتين اذا سلمنا لزوم عنها لاذنها ان العالم حادث
فالقول هو مركب اما المفهوم العقلي ويوجد للقياس المعقول ولما
للفظ ويوجد للقياس باللفظ فالمراد من قضيا اما فوق قضيه
واحدة يتناول القياس البسيط المؤلف من قضيتين كما
ذكرنا والقياس المركب من قضيا فوق قضيتين كما سيحكي واخره

عن القضية الواحدة المستمرة لذاتها عكسها المستوي وعكس
نقيضها فانها لا تستقيم قياسا وقوله اذا سلمت اشارة الى انك
القضايا لا يجب ان يكونا متساويين في نفسهما بل يجب ان يكونا بحيث
لو سلمت لزم عنها قول آخر ليدرج في الحد القياس الصافي والقياس
وكاذبا كقولنا كل انسان حيوان وكل حيوان فان هاتين القضيةين
والله كذبتا الا انهما بحيث لو سلمت لزم عنهما ان كل انسان حيوان
وقوله لزم عنها يخرج الاستفراء والتشليل فان مقدماتها اذا سلمت
لا يلزم عنهما شي لا يمكن تخالف مدلوليهما عنهما وقوله لذاته بخلافه
علاوة لانها لا تكون متقدمة غريبة كافي قياس المساوات وهو تركب
من قضيتين متعلقين حول اوليهما يكون موضوع الاخرى كقولنا مساوي
وب مساوي فانها يستلزم ان مساوي لكن لانها بالاولى
مقدمة غريبة وهذا ان كل مساوي مساوي **مساوي** لذلك لم يجعل ذلك
الاستلزام الاجتنب بصدق هذه المقدمة كافي قولنا **ملزوم** **ب**
ملزوم **ج** **ملزوم** لان **ملزوم** **ملزوم** **ملزوم** وقولنا الدبرة في
الحقة والحقة في البيت فالدبرة في البيت لان ما في البيت الذي هو في آخر
يكون فيه لم يصدق تلك المقدمة لم يحضر شي كما اذا قلنا مساوي
ب **ب** مساوي **ج** لم يلزم من ان مساوي **ج** لان مساوي المباني لا يجب

ان يكون

ان يكون مساويا وكذا اذا قلنا ان نصف ب نصف ج لم يحضر
ان النصف لان نصف النصف لا يكون نصف او قوله قول آخر
اراد به ان القول لازم يجب ان يكون مغايرا لكل واحد من المقدمات
فانه لو لم يغير ذلك في القياس لزم ان يكون كل قضيتين قياسا كيف
كانتا استلزاما احدهما ويند الحد منقوض بالقضية المركبة المستمرة
لعكسها وعكس نقيضها فان يصدق عليها قول مؤلف من قضيتين يستلزم
لذاته قول اخر لكن لا يسمى قياسا **قال** ويؤيد انشاء **اقول** القياس
اما استلزام او اقرانه لانه اما ان يكون عين النتيجة او نقيضها مذكورا
في الفعل ولا يكون شي منهما مذكورا في الفعل والاول استلزام كقولنا
ان كائنا جسما فهو منجس لكنه جسم نتج انه منجس وهو بعينه مذكور
في القياس او كذا جسم نتج انه ليس بجسم ونقيضها الى قولنا انه
جسم مذكور في القياس وانما سمي استلزاما لاشتماله على حرف
الاستثناء اعني لكن والثاني اقرانه كقولنا الجوفيل وكل مؤلف خذ
فالجوفيل فليس هو ولا نقيضه مذكورا في القياس والفعل وانما سمي
اقرانا لافتران الحدود فيه دائما وانما قيد ذكر النتيجة او نقيضها في
التعريف بالفعل لانه لو لم يقيد ذكر الاقران لكان في حد القياس الاستلزام
اذ النتيجة مركبة من مادة وهي طرفاها من صورة وهي ههنا

الثالثية ومادتها مذكورة في الاقتران ومادة التي ما يحصل
 بالقوة فيكون النتيجة مذكورة فيها بالقوة فلو اطلقنا ذكر النتيجة
 او نقضها في التعريفين لا تنقض تعريف الاثنائي منها وتعرف
 الاثنائي جمعا لا يقال احدا من لازم ويروا ما بطلان تعريف
 القياس او بطلان تقسيم فيجب ان لا ينشأ ان لم يكن قياسا
 بطل التقسيم والاكراه تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره وان كان قياسا
 بطل التعريف لانه اعتراف ان يكون القول للزم مغاير لكل واحد
 من المقدمات واذا كانت النتيجة مذكورة في القياس بالفعل لم يكن مغايرة
 لكل واحد من مقدماته لا بنا نقول لاننا ان النتيجة اذا كانت مذكورة
 في القياس لم يكن مغايرة لكل واحد من المقدمات وانما يكون كذلك
 لو لم يكن النتيجة جزءا للمقدمة ويومم فان المقدمة في القياس الاشياء
 ليس فوق الشمس بل استلزام لوجودها لا يقال النتيجة
 ونقضها قضية لاحتمالها الصدق والكذب والمذكور في القياس
 الاشياء ليس قضية فلا يكون عين النتيجة ونقضها مذكورا
 بالفعل لاننا نقول المراد بذلك ان يكون طرفا النتيجة او نقضها
 مذكورين بالترتيب الذي في النتيجة وعلى هذا يدفع الاشكال
 قال وموضوع المطلوب فيه **اقول** القياس الاثنائي اما

حجة ان يترك من حملتين او شرطتين لم يترك منها اولها كما
 الحجة السبعة فلينداب ونقول القول للزم باعتبار حصوله
 من القياس يسمى نتيجة وباعتبار انحصارها مطلوبها وكذا قياس
 حجة لا بد من مقدمتين احدهما بشمل على موضوع المطلوب
 كالجسم في المثال المذكور وثانيهما على مجموع الحوادث وهما منزهة
 في حد كالتوقف فموضوع المطلوب يستلزم اصغر لانه يكون في الاغلب
 والاخص فل افراد فيكون اصغر ومجموعا اكبر لانه لما كان اعم فهو اكثر
 افراد والحد المشترك الكبر بين الاصغر والاكبر يسمى حدا او وسطا
 بين حدهما المطلوب والمقدمة التي فيها الاصغر صغرى لانها ذات
 الاصغر والتي فيها الاكبر كبرى لانها ذات الاكبر وقران الصغرى
 بالكبرى في الجوابين واسميهما وكليهما وخبرتهما يسمى فرسبة
 وضربا والمقدمة الحاصلة فيمن وضع الحد الاوسط عند الحد بين
 الآخرين بحسب حجة عليهما او وضع لهما او جمعا على احدهما
 ووضع الاخر يسمى شيلا او هو اربعة لان الاوسط ان كان محمولا في
 الصغرى موضوعا في الكبرى فهو الشكل الاول وان كان فيهما
 محمولا فهو الشكل الثاني وان كان موضوعا فيهما فهو الشكل
 الثالث وان كان موضوعا في الصغرى محمولا في الكبرى فهو

الشكل الرابع وأما وضعت الاشكال في هذه المرتبة لان الشكل
 الاول على النظم الطبيعي فان النظم الطبيعي هو الانتقال من موضوع
 المطلوب الى الجهد الاوسط ثم من الجهد الاوسط الى الموضوع
 من موضوع الى موضوع وينبغي لا يوجد في الاول فلهذا وضع
 في المرتبة الاولى ثم وضع الشكل الثاني لانه اقرب الاشكال الباقية
 اليه مشاركة اياه في صفاته وهي اثر المقدسين لانها على
 موضوع المثل الذي هو اثر من المثل اذ المثل انما يطلب
 لاجل اتمامه اياها او سلباً ثم الشكل الثالث لانه اقرب الى الاول
 لمشاركة اياه في احسن المقدسين ثم الرابع اذ لا فائدة
 لما في الشكل الثاني في المقدسين وبعده عن الطبع جداً **قال** اما الشكل
 الاول فشرطه ايجاب الصغرى **اقول** علم ان الانتاج الاشكال
 الاربعة شريطة كيفية المقدس وكيفية الشريطة بحسب هذه
 المقدسات اما الشريطة التي بحسب هذه فبيانها في
 فصل المختلط واما الشريطة التي بحسب الكيفية والكيفية
 الشكل الاول امران احدهما بحسب كيفية ايجاب الصغرى
 وثانيهما بحسب كيفية الكبري اما الاول فلان الصغرى
 لو كانت سالبة لم يندرج الاصغر تحت الاوسط فلم يحصل

الانتاج لان الجاهل

الانتاج لان الكبري تدل على ان ما ثبت له الاوسط فهو
 محكوم عليه بالكبر والصغرى على تقدير كونها سالبة حاكماً بان
 الاوسط مطلوب عن الاصغر فالاصغر لا يكون داخل ما ثبت له
 الاوسط فالحكم على ما ثبت له الاوسط لا يتعدى الى الاصغر
 فلا يلزم النتيجة **واما الثاني** فلان الكبري لو كانت خبره كان معاً
 ان بعض ما ثبت له الاوسط محكوم عليه بالكبر وجاز ان يكون
 الاصغر غير ذلك البعض فالحكم على بعض الاوسط لا يتعدى الى
 مثلاً يصدق كل انسان حيواناً وبعض الحيوان فرس ولا يصدق
 بعض الانسان فرس وضروب النتيجة باعتبار هذين الشرطين
 اربعة لان القرب بالممكن الانقضاء في كل شكل ستة عشر فائدة
 قد علم ان القضية منحصر في الشخصية والمحمولة والمحملة
 لكن الشخصية منزهة من ذلك الكلية لانها جارية في كبري هذه
 الشكل فاذا قلنا يندرج ويزيد انسان ينتج بالضرورة هذا
 انسان والكلية في قوة الجزئية فالقضية المغنونة ليست الا
 المحصورة وهي اربعة الكليات والجزئيات وهي مغنونة في
 الصغرى وفي الكبري فاذا ضربت احدى الصغرى بالاربع
 باحدى الكبريات الاربع يحصل ستة عشر فائدة لكن اشراط

وأما الشكل الثاني فنشره بغيره الكبري والأصل لا خلاف الموجب لعدم الانتاج ويو
صدق القياس مع اجاب النجته تارة ومع سلبها اخرى من

الكلمة من جهة متعددة ولما كان المقصود من الاشارة بناجها
رتبت باعتبار ترتيبناجها اشرفا فقدم المنهج لا اشرف على غيره
قال وأما الشكل الثاني **فقول** لا نتاج الشكل الثاني ايضا
شرطه بحسب الكمية والكيفية اما بحسب الكيفية فاختلف مقدمته
في كيفيات يكون احدهما موجبه والاخرى سالبة واما بحسب الكمية
فكلمة الكبري وذلك لانه لو لم يتحقق احد الشرطين بحصول الاختلاف
ويو صدق القياس تارة مع الايجاب والاخرى مع السلب ^{عدم الانتاج}
موجب العقم واما لزوم الاختلاف على تقدير انشفا الشرط الاول
فلانه لو انتفت المقدمة في الكيف فاما ان يكونا موجبين او
سالبين واما ما كان لتحقق الاختلاف اما اذا كانا موجبين
فلانه بصدق كل انسان جواره وكل ناطق جواره وللحق الايجاب
ولو بدلتنا الكبري بقولنا وكل فرس جواره كان الحق السلب
واما اذا كانت سالبين فاصدق قولنا الاشئ من الانسان
بحج ولا نتج من الفرس بحج والحق السلب فلو قلنا الاشئ من الناطق
بحج والحق الايجاب واما لزوم الاختلاف على تقدير انشفا
الشرط الثاني فلانه لو كانت الكبري جزئية في اما ان يكون
موجبة او سالبة وعلى كلا التقديرين يتحقق الاختلاف

الامر الاول اسقط ثمانية ضرب الصغريان الثالثان مع الكبريات
الاربع والامر الثاني اربعة اخرى الصغريان الموجبتان مع الجزئين
فليسوا الاربعة ضرب الاول من موجبين كلين ينتج موجبة
كلية كل ج ب وكل ب ا فكل ج ا الثاني من كلين والكبري سالبة
ينتج سالبة كلية كل ج ب ولا نتج من ب ا فلا نتج من ج ا الثالث
من موجبين والصغري جزئية موجبة جزئية بعض ج ب وكل ب ا
فبعض ج ا الرابع من موجبة جزئية صغري وسالبة كلية كبري
ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض ج ب ولا نتج من ب ا فليس
بعض ج ا ونتاج هذه القروب بين بدلتها لا يحتاج الى برهانه
واعلم ان ههنا كفتين ايجاب وسلب واشرفهما الايجاب لانه
وجود والسلب عدم والوجود اشرف من عدم ويكبر الكلية
والجزئية واشرفهما الكلية لانه اضبط وانفع في العلوم واختص
من الجزئية والاضطراب لاشتماله على امر زائد اشرف فعليه هذا يكون
الموجة الكلية اشرفا لمحتصو لاشتمالها على الشرفين واحسنها
الثالثة الجزئية لاختصاصها على الحسنين والثالثة الكلية اشرف
من الموجبة الجزئية لان شرفا لسلب الكل باعتبار الكلية وشرف
الايجاب الجزئي بحسب الايجاب وشرف الايجاب من جهة واحدة وشرف

واما على تقدير ايجابها فاصدق قولنا لا شيء من الاشياء بفرس
 وبعض الحيوة فرس والصادق الحق الايجاب ولو قلنا بديل
 الكبرى وبعض الضاير فرس كان الصادق السلب واما على تقدير
 سلبها فليصدق قولنا كل انسان حيوان وبعض الجسم ليس حيوانا
 والصادق الايجاب او بعض الجسم حيوان والصادق السلب
 واما ان الاختلاف موجب لعدم القياس فلانه لما صدق مع
 الايجاب لم يكن متجيا للسلب ولما صدق مع السلب لم يكن متجيا
 للايجاب لان المعنى بالانتاج استلزام القياس لاحدهما **قال**
 وضربنا التام ايضا اربعة **اقول** الضروب المتبعة في الشكل الثاني
 بحسب مقتضى الشرطين ايضا اربعة لانه سقط باعتبار الشرط
 الاول ثمانية اضرابا سالتة والموجنة الكلية والجزئية
 المختلفان وباعتبار الشرط الثاني اربعة اخرى الكبرى الجزئية
 الموجبة مع السالبة والجزئية السالبة مع الموجبة بقيت
 الضروب الناتجة اربعة الاول من كلتين والكبرى سالتة كلية
 بنتج سالتة كلية كقولنا كل **ج ب** ولا شيء من **اب** فلا شيء من
ج ابيانه بالخلف والعكس واما الخلف فهو من هذا الشكل ان
 يؤخذ نقيض النتيجة ويجعل الضغري لان نتائج هذا الشكل

سالتة

سالتة فقبضها ويوالموج بصغر **قوله** الشكل الاول ونحو
 كبرى القياس كبرى لانها الكلية باصلح كبروية الشكل الاول فبطل
 منها قياس في الشكل الاول متجيا لما باقضى الضغري فبقال لو
 لم يصدق لا شيء من **ج** الصغرى **بعض** **ا** ونصير الى الكبرى
 يكذب **بعض** **ج** لا شيء من **اب** بنتج من الشكل الاول **بعض** **ج** **س**
 وقد كان الضغري كل **ج ب** هف والخلف لا يلزم من الضرورة
 لانها بديهية الانتاج فيكون من المادة وليس من الكبرى لانها مفروضة
 الصديق فبعين ان يكون من نقيض النتيجة فيكون حيا **قال** بنتج
 واما العكس فان عكس الكبرى لا يتردد الى الشكل الاول وينتج النتيجة
 المذكورة فبقال متجيا صدق القرينة صدق الضغري مع عكس الكبرى
 ومتجيا صدق الضغري مع عكس الكبرى صدق النتيجة في صدق
 القرينة صدق النتيجة فهو المطلوب الثاني من كلتين والضغري
 سالتة كلية بنتج سالتة كلية لا شيء من **ج ب** وكل **اب** فلا شيء من **ج**
 بالخلف والعكس واما الخلف فالطريق المذكور واما العكس فلا يمكن
 بيانه لعكس الكبرى لانها لا يجابها الا بعكس الجزئية والجزئية لا نتج
 في كبرى الشكل الاول بل يعكس الضغري وجعلها كبرى ثم عكس
 النتيجة لما اذا عكس لا شيء من **ج ب** وجعلناها كبرى كبرى

هو في هذا الموضع والافرنى وكنه الميراث

وكان على المراجع ان يقرأ في كتابه
الكتاب الرابع

وقدم الاول على الثاني
قلنا او ليس هو له اولاد
اولاد اولاد الاول عصم

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في خلقه
دلائل على عظمته وجلاله
وآياته على قدر ما يليق بجلال
عظمته وكرامته

ضربين آخرين وهما الكبيران الجريين مع الموجبة الجزئية الأولى
 من موجبين كلين ينتج موجبة جزئية كلج وكلد افعض ا
 بوجهين احدهما الخلف وطبقه في هذا الشكل ان يجعل نقيض
 النتيجة الكبرى اذ هذا الشكل لا ينتج الاخرية وصغرى القياس
 ويجاها صغرى فظم منها قياس في الشكل الاول متي ثانيا
 في الكبرى فيقال اذ لو لم يصدق بعض الصغرى لاشي منج اوضفه
 الى صغرى القياس ويوكل بـ ج ولاشي منج ا ينتج لاشي من
 وكان الكبرى كلد احف وثانيهما عكس الصغرى يرجع الى الشكل
 الاول وينتج النتيجة المطلوبة بغضها الثاني من كلين والكبرى
 سالبة ينتج سالبة جزئية كلج ولاشي منج ا فبعض دليل الخلف
 ويعكس الصغرى كما سلف في الضرب الاول بلا فرق وانما ينتج
 هذان الضربان الكلية لجواز ان يكون الصغرا عم من الاكبر واضع
 حمل الاخص لكل افراد الاعم وسلبها كقولنا كل انسان حيوانا
 وكل انسان ناطق ولاشي من الانسان بغيره واذا لم
 ينتج الكلية ينتج شي من الضروب لباقيه لان الضرب الاول
 اخص من الضرب المنتجة لا يجب والضرب الثاني اخص من الضروب
 المنتجة لسلب وعدم انتاج الاخص منظم لعدم انتاج الاعم

الثالث من موجبين والكبرى كلية ينتج موجبة جزئية بعض
 ج وكلد افعض ا بالخلف ويعكس الصغرى ويوظ والاخر
 ويوان يفرض موضوع الجزئية فكل د ب وكل د ج ثم نضم المقدمة
 الاولى الى الكبرى القياس ينتج من الشكل الاول كل د ا ثم يجعلها كبرى
 للمقدمة الثانية ينتج من قول هذا الشكل بعض ا ويو المطلوب الرابع
 من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى تنتج سالبة جزئية بعض
 ج ولاشي منج ا فبعض دليل الخلف الثالث والكل ط والخاص
 من موجبين والصغرى كلية ينتج موجبة جزئية كلج وبعض
 د ب افعض ا بالخلف والاخر ويوفرض موضوع الكبرى
 فكل د ب وكل د ج فكل د ج وكلد افعض ا او بالعكس الكبرى
 وجعلها صغرى ثم عكس النتيجة لا يعكس الصغرى لان الكبرى
 جزئية لا تصلح الكبرى في الشكل الاول السادس من موجبة كلية صغرى
 وسالبة جزئية كبرى تنتج سالبة جزئية كلج وبعض دليل بعض
 ج ليس بالخلف والاخر في الكبرى ان كانت مركبة لتحقيق وجود
 الموضوع لا يعكس الصغرى لان الجزئية لا يقع في كبرى الشكل الاول
 ولا يعكس الكبرى لانها لا تقبل العكس وتقد بقبول انعكاسها
 لا تصلح لصغرية الشكل الاول وانما وضعت هذه الضروب

في هذه المراتب لان الاول اخضر القلوب المنتجة للايجاب والثاني اخضر
 القلوب المنتجة للسلب والاخضر فقديم الثالث والرابع على
 الآخرين لاشتمالهما على كبرى الشكل الاول **قال** واما الشكل الرابع
اقول شرط انتاج الشكل الرابع بحسب الكيفية والكمية احدا لا من
 وهو اما ايجاب المقدمين مع كية الصغرى او اخلافا هما
 بالكيف مع كية احدهما وذلك لانه لو لا احدهما لزم احدا لا من
 الثالث اما سلب المقدمين او ايجابهما مع جزئية الصغرى
 او اخلافا هما في الكيف مع جزئيهما وعلى النفاذ الثالث
 يتحقق الاختلاف الموجب لعدم الانتاج اما اذا كانتا سالبتين
 فلصدي قول الاشئ من الانسان بفرس ولاشئ من الحمار باسان
 والحق السلب ولاشئ من الصاهل باسان والحق الايجاب
 واما اذا كانتا موجبتين والصغرى جزئية فلا تامة بصدي قولنا
 بعض الحيوان اسان وكل ناطق حيوان مع خفية الايجاب او
 فرس حيوان مع خفية السلب اما اذا كانتا مختلفتين بالكيف
 مع جزئيتين فلان الموجبة اذا كانت صغرى صدق قولنا
 بعض الناطق اسان وبعض الحيوان ليس ناطق او بعض
 الفرس ليس ناطق والصادق في الاول الايجاب وفي

18
 على الثاني السلب وان كانت كبرى صدق بعض الانسان
 ليس بفرس وبعض الحيوان اسان والحق الايجاب او بعض الناطق
 اسان والحق السلب وضرورة الناتجة بحسب هذه الترتيبات
 لسقوط اربعة اضرب باعتبار عظم السالبتين وضربين لعظم كليتين
 مع جزئية الصغرى واخرين لعظم المختلفتين الجزئيتين الاول من
 موجبتين كليتين ينتج موجبة جزئية كل **ج** وكل **ب** فبعض **ا**
 بعكس الترتيب ثم عكس النتيجة فاننا اذا عكس الترتيب ارتد
 الى الشكل الاول هكذا كل **ب** وكل **ج** ينتج كل **ا** وهو بعكس
 الى بعض **ا** وهو المطلوب ولا ينتج كليا لجواز ان يكون الاصغر
 اعم من الاكبر وامتناع حمل الاخص على كل والاعم كقولنا كل
 اسان حيوان وكل ناطق اسان مع ان الحق بعض الحيوان ناطق
 الثاني من موجبتين والكبرى جزئية ينتج موجبة جزئية كل **ج**
 وبعض **ب** فبعض **ا** بعكس الترتيب كما مر الثالث من كليتين و
 الصغرى سالبة ينتج سالبة كلية لاشئ من **ب** **ج** وكل **ب** فلاشئ
 من **ج** بعكس الترتيب ايضا كما مر الرابع من كليتين والصغرى
 موجبة ينتج سالبة جزئية كل **ج** ولاشئ من **ب** فبعض **ب** ليس
 بعكس الترتيبين برجع الى الشكل الاول هكذا بعض **ب** ولاشئ

من بعض دليل وهو المطلوب ولا ينبغي طلب الاحتمال
 الاضغ كقول كل انسان جونا ولا شيء من الفرقين بان مع ان
 الضاد في بعض الحيوان فسر الخاص من موجبة جزئية صغرى
 وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية بعضية ولا شيء من بعض
 دليل بعكس المقدس من كافر السادس من سالبة جزئية صغرى و
 موجبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية بعضية بعضية وكل ما بعض
 دليل بعكس الصغرى ليرتد الى الشكل الثاني وينتج النتيجة المذكورة
 بعضها السابع من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى ينتج
 سالبة جزئية كلية وبعض دليل بعض بعض دليل بعكس الكبرى
 يرجع الى الشكل الثالث وينتج النتيجة المذكورة المطلوبة الثامن
 من سالبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى ينتج سالبة جزئية
 لا شيء من بعض وبعض دليل بعض بعض دليل بعكس الترتيب ليرتد الى
 الشكل الاول ثم عكس النتيجة وترتيب هذه الضروب ليس باعتبار
 انتاجها الاثرها بعدها عن الطبع لم بعد بان انتاجها بل باعتبار
 انفسها فلا بد من تقديم الاول لانه من موجبين كلين والايجاب
 الكلى اشرف الاربع وقدم الثاني ايضا وان كان الثالث والرابع
 من كلين والكلى اشرف وان كان سلبا من الجزئى وان كان

اجابا لما ذكرنا الاول في ايجاب المقدس وفي احكام الاخطا
 لما سطر ثم الثالث لارتداء الى الشكل الاول بعكس الترتيب ثم
 الرابع لكونه اخص من الخامس ثم السادس والسابع على ان
 لا شئما لهما على الايجاب الكلى دون وقدم السادس والسابع
 لارتداء الى الشكل الثاني دون السابع قال ويمكن بيانه للجسم الاول
 بالخلف ويوضع نقبض النتيجة الى احدى المقدسين اه اقول يمكن
 بيان انتاج الضروب الخمسة الاول بالخلف ويوان يضم نقبض
 النتيجة الى احدى المقدسين ينتج ما يعكس الى نقبض الاخرى
 اما في الضربين المنتجين الايجاب فنقبض النتيجة لكونه كلية كبرى
 وصغرى القياس لا يجابها صغرى فنظرة على هذا الشكل الاول
 كما في الخلف السجل في الشكل الثالث ويحصل نتيجة يعكس
 الى ما بنا في الكبرى فلو لم يصدق بعض اصدق لا شيء من ج
 نجعلها كبرى لصغرى القياس وهو كل ج ينتج لا شيء من ج
 الى قولنا لا شيء من ج ويو يصاد كبرى الضرب الاول وينافض
 كبرى الثاني واما في الضروب المنتجة السلب فنقبض النتيجة
 لا يجابها صغرى وكبرى القياس كلينها كبرى كما علمنا في الشكل
 الثاني ينتج من الشكل الاول نتيجة يعكس الى ما بنا في الصغرى

مثلا لو لم يصدق لاشي من ج اصف بعض ج يجعلها صغرى
لكبرى القياس وهي كلاب ينتج بعض ج ب بعض ج وقد كان
صغرى القياس لاشي من ج هف وكذا يمكن بيان ضربات
والخاصة بالافراض اقسامها في الثاني فهو ان نفرض البعض الذي
يؤاد فكل دا وكل د ب ويضم كل د ب كبرى الى صغرى القياس
ونقول كل ج وكل د ب ينتج من اول هذا الشكل بعض ج ويجعلها
صغرى لكل د ب ينتج من الاول بعض ج او هو المطلوب واما
بيان في الخاص فهو ان نفرض البعض الذي يؤاد ج د وكل د ب
وكل ج ثم نقول كل د ب ولاشي من ا ب ينتج من الشكل الثاني لاشي
من د يجعلها كبرى لكل ج ينتج من الثالث للطل وهو قولنا بعض
ج ليس واعلم ان محصل الافراض ان يؤخذ مقدم من مقدمي
القياس ويحل وصفا موضوعها ومحمولها على ذات الموضوع
في مقدم من كليته وان كانت مقدمة القياس حجة لا غبار
سائر افراد ذلك البعض وتسميتها به فان قلت ربما لا بعد
ذات الموضوع بل كونه ضحكة في فرد فلا يحصل كونه لا قضا الكل
تعدد الافراد فنقول في محصل قضية شخصيت وقد سمعت
ان التخصص في الانتاج بمنزلة الكلية على ان ذلك لا يكون

الاناد را غتم لاشك ان احدا الوصفين هو الحد الاوسط
في القياس فيكون احدي مقدمي الافراض محمولها الحد الاوسط
في القياس فيظم هذه المقدمة الافراضية مع المقدمة الاخرى
القياسية وينتج نتيجة اذا ضمن الى المقدمة الاخرى الافراضية
بحصل النتيجة المطلوبة ففي الافراض قياسا ان زعم القوم ان
احداهما لابد ان يكون على نظم الشكل الاول والاخر على ذلك الشكل
المطابق ج و يوينص على الاطلاق لان الافراض في خاص
هذا الشكل ليس كذلك بل احدا القياسين فيمن الشكل الثاني
والاخر من الشكل الثالث والافراض في ثانياه ايضا لا يجب ان
يقدر كما قد روه فانه يمكن ان بين بحجة كونه القياس الاول من
الشكل الاول والثاني من الثالث على ان الاساج من الاول
والثالث اظهر واين من الاساج من الرابع والاوّل ثم
انك تراهم يرضون في باب العكوس في الكلية لا يرضون
في باب الاقضية الا في الجزئية ويروا ايضا ليس مستقيما مطلقا
بل الافراض في الشكل الثاني والثالث لا يتم في المقدمة
الكلية لان احدا في سيرة ما غير شمل على شرط الانتاج
او مرتب على سيرة الضرب المطلوب انتاجه واما الافراض

في الشكل الرابع فقد يتم في المقدمة الكلية كما في كبرى الضرب الاول
 وضعي الضرب الرابع وعليك الاعتبار والاضحية بما اعطيناك
 من القانون **قال** والمقدمون حمرة الضروب **اقول**
 والمقدمون كانوا يحضرون الضروب الناتجة في هذا الشكل
 في الجزء الاول وكان غدهم ان الضروب الثلاثة الاخيرة
 عقيمة لتحقق الاختلاف فيها اما في الضروب السادسة فلقد
 قولنا لبعض الحيوان باسان وكل فرس حيوان وكل ناطق حيوان
 واما في السابع فلانه يصح قولنا كل انسان ناطق وبعض
 الفرس ليس باسان او بعض الحيوان ليس باسان واما في الثامن
 فكقولنا لا شيء من الانسان بفرس وبعض الناطق انسان
 او بعض الحيوان انسان واما في العاشر الى جوابه بان بيان
 الاختلاف في هذا الضروب انما يتم اذا كان القياس مركبا
 من المقدما البسيطة كتما شرط في اثباتها ان يكون التباين
 المستعمل فيها من احدى الخاصيتين فلا يفهم تلك النفوس
 عليها واعلم ان اثباتها بانواع انعكاس التالفة الجزئية لثلاثة
 كل منها الا ان السادس والسابع اثباتا يندلجان الى الثاني والثالث
 بعكسها والثامن اثباتا يندلج لو كان بحيث اذا بدل مقدما

بحصل

بحصل من الشكل الاول سالبه خاصة يعكس الى النتيجة المطلوبة
 ولم ينظر للمقدمين انعكاسها وانفك بعض الافاضل من الناجين
 ان وفق عليه تبين ذلك **قال** الفصل الثاني من الخصال **اقول**
 الخصال هي الاقسام الخاصة من خلط الموهجات بعضها
 مع بعض وعند اعتبارها في المقدما تغلب الناحية الاشكال
 شرائط اما الشكل الاول فشرط باعتبارها ان يكون الضرب في
 فاتها لو كانت ممكنة لم يجب تعدي الحكم من الاوط الى الاصغر لان
 الكبرى بدل عما ان كل ما يواطىء بالفعل محكوم عليه بالكبر
 الاصغر ليس مما يواطىء بالفعل بل بالامكان فجاز ان يبقى بالفعل
 ولا يخرج الى الفعل فلم يتعدى الحكم من الاوط الى مثلا يصح
 في الفرض المذكور كل حمار مركوب زيد بالامكان وكل مركوب زيد
 فرس بالضرورة ولا يصح كل حمار فرس بالامكان العام لان معنى
 الكبرى ان كل ما هو مركوب زيد بالفعل فهو فرس بالضرورة
 والحمار ليس مركوب زيد بالفعل اصلا فالحكم على المركوب
 بالفعل لا يتعدى اليه **قال** والنتيجة في الكبرى **اقول** قد
 عرفنا ان الموهجات المعقبة ثلثة عشر فاذا اعتبرناها في
 القضي والكبرى حصل مائة وتسعة وثلاثون

اخلاطاً وهي الحاصلة من ضرب ثلثة عشر في نفسها لكن
 انتراط فعلية الضغري كقط من تلك الحمة بمنه وعشرين
 اخلاطاً وهي الحاصلة من ضرب المكنين في ثلثة عشر
 فبقية الاخذ طاً المنية حاة وثلثة واربعين والظابط
 في انتاجها ان الكبرى اما ان يكون احد الوصفين
 الاربع التي هي المزوطنة والعقبة او غيرها فان كانت الكبرى
 غير الوصفين الاربع بان يكون احد الشئ الباقية فالنتيجة
 كالكبرى فان كانت الكبرى احد هما فالنتيجة كالضغري لكن ان
 كان فيها قبل الادوم او اللا ضرورية حذفها وكذلك اذا وجدنا
 فيها ضرورية مخصوصة بها اي غير مشتركة بينها وبين الكبرى ثم
 نظرت الكبرى ان لم يكن فيها قبل الادوم كما اذا كانت احدى
 العامين كان المحفوظ بعينه النتيجة وان كان فيها قبل الادوم
 كما اذا كانت احدى الخاصتين ضمينا الى المحفوظ فكانت حجة
 للنتيجة اما الاول ويوان الكبرى ان اكانت غير احدى الوصفين
 الاربع كانت النتيجة كالكبرى فلا يلزم ان تكون الكبرى حجة
 ندل على ان كل ما ثبت الاوسط بالفعل فيكون محكوماً عليه بالكبر
 بالحجة المعبرة في الكبرى لكن الاضغري مما ثبت له الاوسط فيكون
 محكوماً

فينتج من ذلك ان
 كل ما ثبت له الاوسط
 بالفعل فيكون محكوماً
 عليه بالكبر
 فيكون محكوماً
 عليه بالكبر
 فيكون محكوماً
 عليه بالكبر

١٣
 ١١
 ١٢

محكوما

محكوماً عليه بالكبر بالحجة المعبرة في الكبرى لكن الاضغري مما ثبت له
 الاوسط بالفعل فهو محكوماً عليه بالكبر بالحجة المعبرة اما الثاني ويوان
 ان الكبرى اذا كانت احدى الوصفين الاربع كانت النتيجة كالضغري
 فلان الكبرى حجة ندل على ادوم الاكبر بدوم الاوسط ولما كان الاوسط
 مستتباً للكبر كان ثبوت الاكبر للاضغري محسباً لثبوت الاوسط له فان كان
 ثبوت الاوسط له دالاً على ثبوت الاكبر له ايضاً دالاً على ان كان
 في وقت كذا في وقت وان كان الاوسط مستتباً للاكبر بالضرورة
 كافي للمزوطين كان ضروري ثبوت الاكبر للاضغري محسباً لثبوت الاوسط
 له لان الضرورى ضرورى واما حذف الادوم الضغري ولا ضرورياً
 فلان الضغري لما كانت موجبة كان الادوم او اللا ضرورية فيها
 سلبية والسلبية لا تدخلها في انتاج هذا الشكل واما
 حذف الضرورية الخاصة بالضغري فلان الكبرى اذا لم يكن
 فيها ضرورية جاز ان تكون الاكبر مما ثبت له الاوسط لكن الاضغري
 مما ثبت له الاوسط فيجوز ان تكون الاكبر عن الاضغري فلم يبعد
 ضرورة الضغري الى النتيجة واما ضم الادوم الكبرى فالاندراج
 البين ايضاً فان الكبرى ندل على ان الاكبر غير داليم وكل ما
 يبرهن بالوسط بالفعل والاضغري مما يبرهن بالوسط فيكون الاكبر غير

الكلب المنوط العامة

دائم لا مثالا الصغرى الضرورية مع المنوط العامة ينتج ضرورة
 لان النتيجة كالصغرى بعضها ومع المنوط الخاصة ضرورة
 لا دائمة لانضمام اللادوام مع الصغرى لكن القياس الصادق
 للمقدمة لا ينافي منها لان القياس ملزم للنتيجة ولو انظم
 القياس الصادق للمقدمة منها لم يلزم صدق الملزم بدون اللادوام وهو النتيجة
 وانتهج ومع العرفية العامة ينتج دائما بحذف الضرورية وهي
 مختصة بالصغرى منها فلم يبق اللادوام ومع العرفية الخاصة
 دائما لا دائمة بحذف الضرورية وضم اللادوام والقياس الصادق
 للمقدمة لا ينافي منها ايضا والصغرى الدائمة مع احدى العاقبتين
 ينتج دائما ومع احدى الخاصتين دائما لا دائمة ولا يصح
 مقدمتا القياس منها ايضا مما عرف لا يقال المنوط ان فرق
 بالضرورة مادام الوصف ينتج الصغرى الدائمة معها ضرورة
 كالضرورة لان الحكم في الكبرى بضرورة الاكبر لكل ما ثبت للاوسط
 مادام وصف الاوسط وما يدوم له وصف الاوسط هو الاصغر
 فيكون الاكبر ضروري الثبوت له وان فرق بالضرورة بشرط الوصف
 لم ينتج الصغرى الضرورية معها ضرورة كالديانة لادان الكبرى
 على ان ضرورة الاكبر بشرط وصف الاوسط فاللزام ليس الا ان الاكبر

ضروري

ضروري للاصغر بشرط وصف الاوسط لكن الاوسط واجب
 الحذف عن النتيجة فجاز ان لا يفي ضرورة الاكبر لا نقول وصف
 ضرورة الاوسط اذا كان ضروريا لذات الاصغر فكما تحققت
 الاصغر تحققت ذات الاصغر ووصفا لا وسط بالضرورة
 وكما تحققت ذات ضرورة الاكبر فكما تحققت الاصغر ثبت ضرورة
 الاكبر وهو المطلوب انما اذا تأملت ادنى تأمل امكنت
 ان يستخرج نتائج الاختلاط الباقية من الضابط المذكور
 وان اشكل عليك شئ منها فارجع الى هذا الجدول
 تفق عليها مفصلا

الصغرى	المنوط العامة	العرفية العامة	المنوط الخاصة	العرفية الخاصة
الضرورة	ضرورة	دائمة	ضرورة دائمة	دائمة لا دائمة
الدائمة	دائمة	دائمة	دائمة لا دائمة	دائمة لا دائمة
المنوط العامة	منوط عام	عرفية عامة	منوط خاصة	عرفية خاصة
العرفية العامة	عرفية عامة	عرفية خاصة	عرفية خاصة	عرفية خاصة
المطلقة العامة	مطلقة عامة	مطلقة خاصة	وجودية دائمة	وجودية لا دائمة
المنوط الخاصة	منوط خاص	عرفية عامة	منوط خاصة	عرفية خاصة
العرفية الخاصة	عرفية خاصة	عرفية خاصة	عرفية خاصة	عرفية خاصة
الوجودية العامة	مطلقة عامة	مطلقة خاصة	وجودية لا دائمة	وجودية لا دائمة
الوجودية الخاصة	مطلقة عامة	مطلقة خاصة	وجودية لا دائمة	وجودية لا دائمة
الوقفية	وقفية مطلقة	مطلقة وقفية	مطلقة ولا دائمة	مطلقة ولا دائمة
المشتتة	مشتتة مطلقة	مطلقة مشتتة	مطلقة مشتتة	مطلقة مشتتة

العرفية الخاصة مع المكنة بحجة العرفية الخاصة مع المكنة
 عتبر اذا المعنى بانساج القضية المركبة مع قضية اخرى انتاج
 احد جزئها معها وبعدم انتاجها عدم انتاج جزئها معها
 ومن ههنا يستلزم ^{فهم} نفولون القياس من بسطة قياس
 واحد ومن مركبة وبسطة قياسان ومن مركبين ^{في العالمين} اربعة
 اقسامه فان كان النتيجة قياسا واحدا كان نتيجة القياس
 بسطة والا ركني النتيجة وجعلت نتيجة القياس ^{كله} واما
 الثاني وهو ان المكنة اذا كانت كبرى لم تستعمل ^{كله} الا مع الفروغ
 المطلقة لان قد بين من الشرط الاول ان المكنة الكبرى مع غير
 الضرورية والدائمة عقيمة لعدم صدق الدوام على الضعفي وعدم كونه
 الكبرى من القضايا التي فلو استعمل المكنة الكبرى مع غير الضرورية
 لكما اخذنا طرعا مع الدائمة ويوجب منسج بجواز ان يكون
 المستلزم عن الشيء بالامكان ثابتا دائما كقولنا كل رومي
 ابيض دائما ولا شيء من الرومي ابيض بالامكان مع امتناع
 الشد ولو قلنا بذلك الكبرى لاشي من الهندك يا بغير الامكان
 امتنع الايجاب **قال** والنتيجة دائمة **قال** الاختصاص النتيجة
 في هذا الشكل بحسب الشراطين اربعة وثمانون لان الشرط

في هذا الشكل بحسب الشراطين اربعة وثمانون لان الشرط
 في هذا الشكل بحسب الشراطين اربعة وثمانون لان الشرط

الاول بسطة بسطة وسبوعين اختلاط وهي الحاصلة من مرتب
 احدى عشرة ضعفي في سبع كبريات والشرط ان لا يسقط تمام
 المكنة الضعفي مع الدائمة والعرفيين والكبرى مع الدائمة والضمنا
 في انتاجها ان الدوام انما ان يصدق على احدى مقدمتيه بان يكون
 ضروريا او دائما او لا يصدق فان صدق الدوام على احدى
 المقدمتين فالنتيجة دائمة والا فالنتيجة كالضعفي بشرط حذف
 قد الوجود اي الدوام واللا ضرورية منها وحذف الضرورية
 منها سواء كانت وضعفية او فوقية واما ان النتيجة كالمقدمة
 الدائمة وكالضعفي في البراهين المذكورة في المطلقا من الخلف
 والعكس والافراض مثلا اذا صدق كل ج بالاطلاق والاشي
 من ا ب بالضرورة او دائما فلا شيء من ج بالاطلاق ويجعل الضعفي
 كبر القياس هكذا بعض ج بالاطلاق ولا شيء من ا ب بالضرورة
 او دائما ينتج من الاول بعض ج بالضرورة او دائما وقد كان
 كل ج بالاطلاق بخلافه وعكس الكبرى الى لاشي من ا
 دائما ينتج النتيجة المطلوبة ومن ههنا يظهر ان السالبة الضرورية
 لو انعكست لتفهمها نتيجة الضرورية في هذا الشكل ضرورية فلما
 لم يبين ذلك اقصى النتيجة على الدوام لا يقال المقدمتان

ان سواها كانت مشتركة او غير مشتركة
 في هذا الشكل بحسب الشراطين اربعة وثمانون لان الشرط
 في هذا الشكل بحسب الشراطين اربعة وثمانون لان الشرط

اذا كانتا ضرورتين لم يكن بذكر من صدق النتيجة ضرورة
 لان الاوسط اذا كان ضروريا للثبوت لاحد الطرفين
 ضروري السلب عن الطرف الاخر يكون احدا الطرفين ضروريا
 السلب عن الآخر لانا نقول الحكم في المقدمتين ليس الا بان الاوسط
 ضروري للثبوت لذات احدهما الطرفين ضروري السلب عن
 ذات الآخر واللازم من ان ذات احدهما الطرفين ضروري
 السلب عن ذات الآخر وهو ليس بل المطان وصف احدهما الطرفين
 ضروري السلب عن ذات الآخر لا يلزم من ضرورة سلب الذات
 ضرورة سلب الوصف لصدق قولنا في المثال المشهور لا شيء من
 الحمار يفرس بالضرورة وكل مركوب زيد فرس بالضرورة مع كذب
 قولنا ليس بعض الحمار مركوب زيد بالضرورة لان كل حمار مركوب
 زيد بالامكان واقما حذف قيد الوجود من الضمير فلا تنافي
 ان كانت مع بسطة فان قيد وجودها موافق لها في
 الكيفية وان كانت مع مركبة لم ينتج مع اصلها لما ذكرنا ولا مع
 قيد وجودها لان قيد الوجود اما المطلقان او المكتن
 او صلتان وممكن ولا انتاج في هذا الشكل عنها واقما حذف
 الضرورة من الضمير فلا ان المفترق الدوام لا يصدق على

الصغرى

في المثال المشهور
 لا شيء من الحمار
 يفرس بالضرورة
 وكل مركوب زيد
 فرس بالضرورة
 مع كذب قولنا
 ليس بعض الحمار
 مركوب زيد بالضرورة

كالمتكلمة الخامسة

الصغرى فلو كانت فيها ضرورة لكانت اما الضرورة المشروطة
 او الضرورة الوقفية او الضرورة المنتهية واخص الاخر طان
 من احدها ومن مقدمة اخرى الاخر طان ومن الشرطين
 او من وقفية ومنزوعة والضرورة فيها لم يتعد الى النتيجة
 اما في الاخر طان من الشرطين فلا ان الاوسط فيها ضروري
 للثبوت لمجموع ذات احدهما الطرفين ووصف ضروري السلب
 عن مجموع ذات الطرف الآخر ووصف ولا يلزم من الالفاظات
 الضرورية بين المجموعين والمطلوب ضرورة منافاة وصف واحد
 الطرفين لمجموع ذات الطرف الآخر ووصف وهو غير لازم
 واقما في الاخر طان من الوقفية والضرورة فلا ان الاوسط
 اذا كان ضروريا للثبوت لا يصغر في بعض اوقات ذاته
 ضروري السلب عن الاكبر بشرط الوصف لم يلزم من الا ان
 ذات الاكبر مع وصف ضروري السلب عن الاصغر في
 بعض الاوقات واقما ان وصف الاكبر ضروري السلب
 عن الاصغر فلا نعم لو ظهر انعكاس الشرطية تنفسها
 الضرورة من الصغرى لكنه لم يبين وان حاولت هنا
 تفصيل نتائج هذا القسم فعليك بنصف هذا الجدول

لادوام عكس الصغرى فلان عكس الصغرى موجبة فكل لادوام
سالبة ولا دخل لها في صغرى هذا الشكل واماضتم لادوام
الكبرى اليه فلانه ينتج مع الصغرى لادوام النتيجة لانه يرجع
الى ان يكون غير الوصفين الا مع وقد عرفت ان النتيجة في
هذا القسم تابعة للكبرى وتفصيل خلافا القسم في هذا

الجدول

الصغرى	الشرط العام	الشرط الخاص	الشرط الوفي	الشرط الوفي
الضرورة	بشرط			
اللازمة				
الشرط العام				
الشرط الخاص				
الشرط الوفي				
الشرط الوفي				
المطلقة العامة				
الوجودية اللادائمة				
الوجودية اللازمة				
الوجودية				
المستترة				

قال واما الشكل الرابع اقول لا نتاج الشكل الرابع بحيث
شروط خمسة الاول كون القياس في من الفعلين حتى
لا يستعمل في الممكن اصلا لان الممكن اما ان يكون موجبة او سالبة

واباما

واباما كان لا ينتج اما الممكنة السالبة فلما سباني في الشرط
الثاني من وجوب انعكاس السالبة واما الممكنة الموجبة فلان اما
ان يكون صغرى او كبرى وعلى كلا التقديرين يتحقق الاختلاف
اما اذا كانت صغرى فاصد قولنا في الغرض المذكور ان يكون
مركوب زيد بالامكان فكل حمارنا هو بالضرورة مع ان الحق
السلب وصدف هذا الاختلاف مع حقيقة الايجاب كبر واما
اذا كانت كبرى فكقولنا كل مركوب زيد فيس بالضرورة وكل
حمار مركوب زيد بالامكان الخامس مع امتناع الايجاب ولو
يتبين الكبرى بقولنا كل صاحب مركوب زيد بالامكان كان
الحق الايجاب الشرط الثاني ان يكون السالبة المستعلة فيه
منعك لان اخفى السؤال في التعكس هي السالبة الوفية
وهي اما ان يكون صغرى او كبرى واباما كان لا ينتج اما
اذا كانت صغرى فاصد قولنا لاشي من الفرم يخسف بالتوقيت
وكل ذي مخوف فر بالضرورة والحق الايجاب واما اذا كانت
كبرى فاصد قولنا كل من يخسف ذو مخوف بالضرورة ولا نشي
من الفرم يخسف بالتوقيت لاداما مع امتناع السلب الشرط
الثالث ان يصدق الدوام في الفريال الثالث على صغرى

كقولنا كل سائمة صالحة بالامكان وكل اطلق سائمة بالضرورة والحق الايجاب قولنا بعض الحيوان ناطق وغير هذا

وهو كذا في موجبه بالضرورة والحق الايجاب واما اذا كانت كبرى فاصد قولنا كل من يخسف ذو مخوف بالضرورة ولا نشي من الفرم يخسف بالتوقيت لاداما مع امتناع السلب الشرط الثالث ان يصدق الدوام في الفريال الثالث على صغرى

بان يكون ضرورة او دأبما والعرفي العام على كبراه بان يكون
 من القضا الست المنعكدة السوال فانه لو اتفق الامر ان كانت
 الضغري احدى القضا العرفية ضرورة والذاتية وهي احدى
 عشرة والكبرى احدى السبع لكن لما كانت الضغري في هذا
 القرب سالة وقد بين ان السالة الستة في هذا الشكل
 يحان يكون منعكدة سلف من ذلك بل ان اخلاط الضغري
 احدى السبع مع الكبرى السبع في سوا الاخلط الضغري
 احدى الوصفين الاربع مع احدى السبع واخص الضغري
 للشرط الخاص والكبرى الوافية وهي لا تسج معا فلم تسج
 لولا في وذلك لان يصدق لاشي من المنخسف بالاضافة
 القوية بالضرورة مادام منخسفا لا دأبما وكل منخسف بالتوقيت
 لا دأبما مع امتناع سلة الفرع المضى بالاضافة القوية واعلم
 ان البيان في الشرط الستة والثالث انما يتم لو بين فيها
 امتناع الا يجب حتى يلزم الاختلاف لكن لم يظفر بصورة
 نقض بدل على الشرط الرابع كون الكبرى في ضرب السادس
 من القضا الست المنعكدة السوال لان هذا الضرب انما يبين
 انما يحجب بعكس الضغري ليرد الى الشكل الست فلا بد في

او العاشر والعاشر
 والعاشر والعاشر

من

من شرطين احدهما ان يكون الضغري سالة خاضعة لتقبل
 الانعكاس كما عرف في سالف وتبين ان يكون الكبرى
 الوجه معها على الشرط المعبر بحسب الشكل الثاني في التحصيل
 وشرط ان اذ لم يصدق الدوام على صفاه يكون كبراه من الست
 المنعكدة السوال فيحان يكون كبرى الضرب السادس كذلك
 والشرط الثاني ان يكون الضغري الضرب الثامن من احدى الضغري
 وكبراه مما يصدق عليه العرفي العام لان انتاج انما يظفر
 بعكس السبب ليرجع الى الاول ثم عكس النتيجة فلا بد
 ان يكون مقدمات بحيث اذا ابدلت احدهما بالآخرى
 انتجنا سالة خاضعة لتقبل الانعكاس الى النتيجة المطلوبة
 والشكل الاول انما تسج سالة لو كان كبراه احدى الخاصين
 و صفاه احدى القضا الست التي يصدق عليها العرفي العام
 اما اذا كانت احدى الوصفين الاربع فظاهر واما اذا كانت
 احدى الدأبميين فان النتيجة ضرورة لا دأبما او دأبما
 لا دأبما وهي اخص من العرفية الخاضعة فيصدق في النتيجة
 السالة الجوهرية العرفية الخاضعة وهي تنعكس الى النتيجة المطبقة
 فيجب ان يكون ضغري هذا الضرب احدى الخاصين لانها كبرى

الشرط العاشر والعاشر
 والعشر والعاشر
 والعشر والعاشر
 والعشر والعاشر

الشكل الاول وكبراء من القضا است لانها صغرى الشكل الاول
 ومن ههنا يظهر ان الضرب السابع لما كان اتحادا ثنائيين
 بعكس الكبرى يرجع الى الشكل الثالث وجب ان يكون السالب للسنج
 فبقايد الانعكاس وان يكون الموجب مع عكسها على شرط انتاج
 الشكل الثالث فلا بد في ايضا من شرطين احدهما ان يكون السالبة
 احدى الخاصتين وثانيهما ان تكون الموجبة فعلية لان الصغرى
 المذكورة في الشكل الثالث وانما تذكر ذلك في الكتاب لان الشرط
 الاول قد علم في فصل القياس الشرط الثاني قد علم من قول الشرط
 وهو عدم استعمال الممكن في هذا الشكل **قال** والنتيجة في الضربين
 الاولين عكس الصغرى **اقول** النتيجة من الاطلا على شرط
 المذكورة في كل واحد من الضربين الاولين مائة واحد وعشرون
 وهي الحاصل من ضرب الموجب الفعلية الاحدى عشرة في
 نفسها وفي الضرب الثالث ستة واربعون وهي الحاصل
 من الضربين الدائمين مع الفعلية الاحدى عشرة ومن
 الصغرى الشرطين والعقبتين مع الست المنعكسة السوال
 وفي الرابع والخامس ستة وستون وهي التي نحصل
 من الضرب الفعلية الاحدى عشرة مع الست المنعكسة

وفي السادس والثامن اثني عشر يحصل من الضربين الثنيين
 مع الست المنعكسة وفي السابع اثنان وعشرون نحصل
 من الكبرى الخاصتين مع الفعلية الاحدى عشرة والنتيجة
 في الضربين الاولين عكس الصغرى ان كانت ضرورية او دائمة
 او كان القياس من الست المنعكسة المتوالي والاطلاق عامة
 وفي الضرب الثالث دائمة ان كانت احدى مقدميه ضرورية
 او دائمة والا فمعكس الصغرى وفي الرابع والخامس دائمة ان كانت
 الكبرى ضرورية او دائمة والا فمعكس الصغرى محذوف فاعاد الادوار
 بيان الكل بالاربعين المذكورة في المطلق وفي السادس كما
 في الشكل الثاني بعد عكس الصغرى وفي السابع كما في الشكل
 الثالث بعد عكس الكبرى وفي الثامن معكس النتيجة بعد عكس
 الترتيب وبالجملة لما كانت هذه الضروب الثلاثة الاخيرة
 يرتد الى الاشكال الثلاثة المذكورة بما ذكر من الطرفين كانت نتائجها
 نتائج تلك الاشكال بعضها في السادس والسابع وبكسرها
 في الثامن وعليك بمطالعة هذا الجدول **قال**
 الفصل الثالث في الاقتران **اقول** ليس المراد بالقياس الثاني
 هو المركب من الشرطين بل ما لا يتركب من الحالتين سواء

[illegible]

جدول الفربانج والخاص

الارتفاع	المسافة	الوقت	السرعة	الارتفاع	المسافة	الوقت	السرعة
1	1	1	1	1	1	1	1
2	2	2	2	2	2	2	2
3	3	3	3	3	3	3	3
4	4	4	4	4	4	4	4
5	5	5	5	5	5	5	5
6	6	6	6	6	6	6	6
7	7	7	7	7	7	7	7
8	8	8	8	8	8	8	8
9	9	9	9	9	9	9	9
10	10	10	10	10	10	10	10

جدول ضرب المئات والاشا من

الكليات	الضرورة	الدائمة	عامة	خاصة
الضرورية	الخاصة	الضرورة	عامة	خاصة
الخاصة	الضرورة	الدائمة	عامة	خاصة
الضرورة	الخاصة	الدائمة	عامة	خاصة
الضرورة	الخاصة	الدائمة	عامة	خاصة

والغضب له من صفات صفات

حدود الغربيات

[illegible]

منها او في خبر تام من احدهما غير تام من الاخرى الا ان
المطوع من هذه الاقسام ما يكون الشركة في خبر غير تام من
المقدمين وشرط استاجاب المقدمين وكلية احدهما
وصرف مفعل الخلو عليها كقولنا دابما اصاب كل اب او كل
جد دابما اصاب **ده** او كل **وز** نج اصاب **اب** وكل **ج**
او كل **وز** لامتناع خلو الواقع عن مقدمي التأليف وهما
كل **ج** و كل **ده** وعن احدى الآخرين اى كل **اب** وكل **وز**
فانما كانت المقدمتان مائتين الخلو وجبان يكون
احد طرفي كل واحد منهما واقعا فالواقع من المنفصلة
الاولى اما الطرف الغير للشارك او الطرف للشارك فان
كان الطرف الغير للشارك فهو احدا جزاء النتيجة وان

طرف المشارك فالواقع مع من المنفصلة الثانية اما الطرف
المشارك في الحقيقة المشاركان على الصدق وبصحة نتيجة
التأليف وهي الجزء الاخير من النتيجة او طرف الغير المشارك
وهو الجزء الثالث منها فالواقع لا يخلو عن نتيجة التأليف وعن
الطرفين الغير المشاركين ويتعقد الاشكال الاربعة في هذا القسم
ايضا بحسب الطرفين المشاركين وبغيرهما ان يكونا على شرط الانج
المعبرين **قال** القسم الثالث ما يترك من الجملة والمنصلة
والمطبوع **من** **قول** القسم الثالث من الاقسام الشريطة ما يترك
من الجملة والمنصلة والجملة **فاما** ان يكون صغيرا وكري
وتاما كان فالشارك لها اما ان لا المنصلة او متقدما
فهذه اربعة اقسام الا ان المطبوع منها ما كانت الجملة
كبرى والشرك مع نال المنصلة وشرط انتاج ايجاب المنصلة
ونتيجة منصلة مقدمها مقدم المنصلة وتاليها نتيجة
التأليف بين التالي والجملة كقولنا كلما كان **اب** في **ج** وكل
ده ينتج كلما كان **اب** في **ج** **هـ** لانه كلما صدق مقدم المنصلة
صدق التالي مع الجملة اما صدق التالي فظاهر واما
صدق الجملة فالانها صادقة في نفس الامر فيكون صادقة

على ذلك التفسير وكما صدق التالي مع الجملة صدق نتيجة
التأليف وكما صدق مقدم صدق نتيجة التأليف وهو
المطلوب ويتعقد في الاشكال الاربعة باعتبار مشاركة التالي
والجملة والشريطة المعبرين بين الجملةين معبرين بين التالي و
الجملة **قال** القسم الرابع **اقول** رابع الاقسام ما يترك من الجملة
والمنصلة وهو قسمان لان الجملة اما ان يكون بعد اجزاء
الانفصال او يكون قبل منها وهذه الفسحة ليست حاضرة بحسب
كونها اكثر عددا من اجزاء الانفصال الاول ان يكون الجملة بعد
اجزاء الانفصال وتفرض ان كل واحدة من الجملة تشارك جزء
واحدة من اجزاء الانفصال و**ح** اما ان يكون التأليف
بين الجملة واجزاء الانفصال متحدة في النتيجة او مختلفة
اما اذا كانت نتائج التأليف واحدة فهو القياس المقسم
وشرط انتاجه ان يكون المنفصلة موجبة كلية مانعة لخلو
او حقيفة كقولنا كل **ا** **ب** واما **د** واما **هـ** وكل **ب** **ط**
وكل **ط** وكل **ط** ينتج كل **ح** **ط** لانه لا بد من صدق احد اجزاء
الانفصال والجملة صادقة في نفس الامر واتى جزء تفرض
صدق من اجزاء المنفصلة فيصدق مع ما يشارك من

من الجانب وينتج النتيجة المطلقة واما اذا كانت نتائج الالف
 مختلفة فلنكن المنفصلة مانعة للخلو كقولنا كل **ج** اصاب
 واماد واقاه وكل **ب** وكل **د** وكل **هـ** وينتج كل **ج** اما **ج**
 واماطوا اما ز لما مر من وجوب صدق احدا من المنفصلة
 مع ما يشترك من الحديث الثاني ان يكونا للجليت وفل
 من اجزاء الانفصال ونفرض الجزء واحدة والمنفصلة ذات
 جزئين ومانعة للخلو ومشاركة للجزء مع احدهما كقولنا
 اما كل **ط** او كل **ب** وكل **د** ينتج اما كل **ط** او كل **ج** د لان
 المنفصلة لما كانت مانعة للخلو وجب صدق احدهما فالواقع
 منهما اما **ط** او **ج** ^{او اما كل **ط**} والغير مشترك وهو احد جزئي النتيجة او الجزء
 المشترك فيصدق مع الجملة وهما مقدمتا التاليف فيصدق
 نتيجة التاليف وهو الجزء الاخر من النتيجة فالواقع لا يخ عن
 جزئها قال الخامل **قول** اخر اقسام الاقترانية الربطية
 ما يتركب من المتصلة والمنفصلة والشركة بينهما اضافة في جزء تام
 او في جزء غير تام منهما او في جزء تام من احدهما غير تام من
 الاخرى فهذه اقسام ثلثة انظر المصراعين القسمين الاولين وكل
 منهما ينقسم الى قسمين لان المتصلة فيها اما ان يكون صفي

او كبرى

او كبرى كمن المطبوع منهما ما يكون المنفصلة صفي والمنفصلة
 موجبة كبرى فاما الاول وهو ما يكون الشركة في جزء تام من
 المفردتين فالمنفصلة اما مانعة للجمع او مانعة للخلو
 فان كانت مانعة للجمع كقولنا كلما كان **اب** **جد** واما
 فليكونا اما ان يكون **ج** **د** او **هـ** مانعة للجمع ينتج دائما او فليكون
 اما **اب** **وه** لان **ج** لازم **اب** **وه** ومنع الاجتماع مع **ج**
 كليا او جزئيا فيكون **هـ** ومنع الاجتماع مع **اب** كذلك لان
 اجتماع الاجتماع مع اللازم دائما او في الجملة يستلزم اجتماع
 الاجتماع مع اللازم دائما او في الجملة وان كانت مانعة
 للخلو كما في المثال المذكور والمنفصلة مانعة للخلو انتج قد يكون
 اذ لم يكن **اب** **هـ** لان تقيض الاوسط وهو تقيض **ج** **هـ** يستلزم
 طرفي النتيجة اعني تقيض **ب** **هـ** وعين **ب** اما ان يستلزم تقيض
اب فلا ان تقيض اللازم يستلزم تقيض اللازم واما ان يستلزم
 عين **هـ** فلنخرج الخلوين **ج** **هـ** وكل امرين بينهما مانعة للخلو
 يستلزم تقيض كل واحد منهما عين الاخر على ما مر في اللازم
 الشرطيات واذا استلزم تقيض الاوسط الطرفين انتج
 من الشكل الثالث ان تقيض **اب** قد يستلزم عين **هـ** وهو

المطلوب واما الثاني وهو ما يكون الشك في جزئ غير تمام من المقدمين
والشك المنفصل مانع الخلو فقولنا كلما كان **اب** فكل **ج** ودائما
اما **كل ج** او **ب** يتبع كلما كان **اب** واما **كل ج** او **و** لانه كلما
فرض **اب** كان **ج** فالواقع **ج** من المنفصل اما **كل ج** او **و**
فان كان **د** فالواقع على تقدير **اب** كل **ج** وكل **د** هما مستقار
كل **ج** وان كان **و** فعلى تقدير **اب** يكون الواقع اما **كل ج** او
و وهو المطلوب هذا كلام اجمالي في الافتراض الشرطية
واما بيان تفصيلها فهو بالابتن بالمختص **قال الفصيح**
الرابع في القياس الاستثنائي **اقول** قد مر ان القياس الاستثنائي
ما يكون النتيجة او نقيضها مذكورا في الفعل المذكور فيه
من النتيجة او نقيضها اما مقدمة من مقدماته وهو محال
واللازم اثبات الذي بنفسه او نقيضه او جزء من مقدمته
والمقدمة التي جزئها قضية يكون شرطية فالقياس الاستثنائي
يكون مركبا من مقدمتين احدهما شرطية والاخرى وضع اي
اثبات لاحد جزئيه او رفعه اي نفيه ليدل على وضع الجزء
الاخر او رفعه كقولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
ولكن الشمس طالعة **نتيج** ان النهار موجود ولكن النهار ليس

بوجود

بوجود **نتيج** ان الشمس طالعة وكقولنا دائما اما ان يكون
هذا العدد زوجا او فردا لكن هذا العدد زوج **نتيج** انه زوج
لكن ليس زوج **نتيج** انه فرد ففي المنفصل **نتيج** الوضع والرفع
الرفع وفي المنفصل **نتيج** الوضع الرفع وبالعكس وبغير افتراض
هذا القياس شرطا احدهما ان يكون الشرطية موجبة فانها
لو كانت سالبة لم يتبع شيئا لا الوضع ولا الرفع فان معنى الشرطية
السالبة سلب للزوم والعناد واذ لم يكن بين امرين لزوم
او عناد لم يلزم من وجود احدهما او عدم وجود الآخر
وعدم وثانيهما ان يكون الشرطية لزومية ان كانت منفصلة
او عادية ان كانت منفصلة لان العلم بصرف الاتفاقية
موقوف على العلم بصرف احد طرفيها او كذبه فلو استبعد
العلم بصرف احد الطرفين او كذبه من الاتفاقية يلزم الدور
وثالثها احدا لامين وهو اما كلية الشرطية او كلية الاستثناء
اي كلية الوضع او الرفع فانه لو اتفق الامكان احملا ان يكون
الزوم والعناد على بعض الاوضاع والاستثناء على وضع
اخر فلا يلزم من اثبات احد جزئي الشرطية او نفيه ثبوت
الاخر وانعكاسه اللهم الا اذا كان وفلا اتصل والانفصال

وضعها هو بعينه وقت الاستثناء ووضع فانه ينتج القياس
 ضرورة كقولنا ان قدم زيد في وقت الظهر مع عمر واكرمه
 لكنه قدم مع عمر في ذلك الوقت فاكرمه والمراد بكلمة الاستثناء
 ليس بخلاف الاستثناء في جميع الازمنة فقط بل مع جميع الاوضاع
 التي لا تنافي وضع المقدم فاذا قلنا قد يكون اذا كان **اب** جـ
 وكان **اب** واقعا دائما لم يلزم بحج ذلك تخلف جـ من الجملة
 وانما يلزم لو كان **اب** كما وقع دائما واقعا مع جميع الاوضاع
 التي لا ينافي **ب** وليس يلزم من وقوعه دائما وقوعه
 مع جميع الاوضاع الغير المتنافية لجواز ان يكون وضعه غير
 متناف ولا يكون له تخلف اصلا والمذكور في بعض الكتب
 ان دوام الوضع او الرفع ينتج وهو انما يصح لو قرننا
 الشرطية الكلية بما يكون للزوم او العناد في تخلفا مع الاوضاع
 المتخلفة في نفس الامر حتى يلزم من دوام الوضع او الرفع
 تخلف مع جميع الاوضاع المغيرة وليس كذلك بل هي
 مفترقة بنحو الزوم او العناد على الاوضاع الغير المتنافية
 للمقدم فجوز ان يكون للزوم الجزئية في الشرطية لا شرط
 لا يوجد ابدا مع وجود الزوم دائما كما يصدق قولنا

قد يكون

قد يكون اذا كان الواجب موجودا كان الجزء موجودا
 من الشكل الثالث الواجب موجودا دائما ولا يلزم من ان يكون
 الجزء موجودا في الجملة لان الزوم ههنا انما هو على وضع
 اجتماع الواجب الجزئي في الوجود وهو ليس بواقع اصلا
قال الشرطية الموضوعية اما **اقول** الشرطية التي هي خـ القياس
 الاستثنائي اما مفصلة او منفصلة فان كانت مفصلة
 انتج استثناء عن مقدمها عين التالي والآنم انفك
 اللازم عن الزوم فيطل الزوم واستثناء نقيضه بالها نقيض
 للمقدم والآنم وجود الزوم بدو اللازم فيطل الزوم ايضا
 دون العكس في شيء منهما اي لا ينتج استثناء عن التالي عين
 للمقدم ولا استثناء نقيض المقدم نقيض التالي لجواز ان يكون
 التالي اعم من المقدم فلا يلزم من وجود اللازم وجود الزوم
 ولا من عدم الزوم عدم اللازم وان كانت مفصلة فان
 كانت حقيقية انتج استثناء عن اي جزء كان نقيض الآخر
 لامتناع الجمع بينهما واستثناء نقيض جزء كان عين الآخر
 لامتناع الخلو بينهما فيكون لهما اربع نتائج اثنتان باعتبار
 استثناء العين واثنان باعتبار استثناء النقيض كقولنا



ج ب ويولط **قال** الثالث الاستفراء **اه** **اقول** الاستفراء هو
الحكم على كل موجود في أكثر جزئياته وانما قال في أكثر جزئياته
لان الحكم لو كان موجودا في جميع جزئياته لم يكن استفراء بل
قياسا مفسما وبشي استفراء لان مقدما لا يحصل الا
بتبع جزئياته كقولنا كل جوارح فكل الاستفراء عند المضع
لان الانسان والبراهيم والتبع كذلك ويولط يغيب البقي لوجود
وجود جزئيه آخر لم يستفراء ويكوه حكم في الاستفراء
كانتمسح في مثالنا ذلك **قال** الرابع التمثيل **اه** **اقول** التمثيل
اثبت حكم واحد في جزئيه ثبوت في جزئيه اخرى بمعنى مشترك بينهما
والفقهاء يستعملون قياسا في الجزاء الاول فرع والثاني اصل
والمشترك علة وجامعا كما يقال العالم مؤلف من حوادث كاليت
بمعنى ان السبب حادث لانه مؤلف وهذه العلة موجودة
في العالم فيكون حادثا وانتوا عليه المشترك بوجهين احدهما
الدورية وهو ان الشيء يغير وجودا وعدمه كما يقال
الحادث دائر مع التالف وجودا وعدمه واما وجودا
ففي البيت واما عدمه ففي الواجب تعالى والدوام آية
كون الملائكة لا ترف فيكون التالف علة للحادث وتبانيها

السبب

التسبب والتقسيم ويولط او صاف لاصل وابطال بعضها
بتعين الباقي للعلية كما يقال علة الحادث في البيت اما التالف
او الامكان والثاني باطلا لتخلف لان صفة الواجب ممكنة
ولست حادثه فتعين الاول والوجه ضعيفة اما الدورية
فلان الجزاء الاخير من العلة التامة والشرط المساوي مدار
للعامل مع انه يسبب دايما واما التسبب والتقسيم فلان حصة العلة
في الاوصاف المذكورة ممنوع لان التقسيم ليس مزمعا بين الشيء
والاشياء في ان يكون العلة غير صادرة ثم مع تسليم
صحة الخط لا نعلم ان المشترك اذا كان علة في الاصل يلزم ان يكون
علة في الفرع لجواز ان يكون خصوصية الاصل شرط للعلية
او خصوصية الفرع مانعة عنها **قال** واما الخاتمة فبغيرها جنة
اقول كما يجب على المنطقي النظر في صور الاقضية كذلك يجب عليه
النظر في موادها الكلية حتى يمكن الاحتراز عن الخطاء
في الفكر من جهتي الصورة والمادة ومواد الاقضية اما
بقضية او غير يقينية واليقينية هو اعتقاد الشيء بانه كذا مع
اعتقاده بانه لا يمكن ان يكون الا كذا اعتقادا مطابقا لغير الامر
غير ممكن الزوال فالتقيد الاول يخرج الظن والثاني

ويولط اعتقادا مطابقا لنفس الامر

ويولط اعتقادا بانه لا يمكن الا كذا

الج المركب وبالثالث اعتقاد المفاد واما اليقينية فثبوتها
 وهي مبادئ اول في الاكتب ونظريتها اما الضروريات
 فستة لان الحاكم بصدق القضية اليقينية اما العقل او
 الحس او المركب منهما لا يحصر المدرك في الحس والعقل فان كان
 الحاكم هو العقل فاما ان يكون حكم العقل مجرد تصور
 الطرفين او بواسطة فان كان الحاكم مجرد تصور هاستميت
 تلك القضية او لم تكن كقولنا الكل اعظم من الجزء وان لم يكن
 حكم العقل مجرد تصور الطرفين بل بواسطة فلا بد ان لا
 تغير تلك الواسطة عن الذين عند تصورها والالم يكن تلك
 القضية مبادئ اول وبشيء قضيا قياسا لها معها كقولنا
 الاربعة زوج فان من تصور الاربعة والزوج تصور لانفسهم
 بنفسين في الحال ونزول في ذلك الاربعة منقسمين
 وكل منقسمين في زوج في قضية قياسا لها معها
 في الذين وان كان الحاكم هو الحس في المثال وان كان
 من الخواص الظاهرة ستميت حسب الحكم بان الشمس
 وان كان من الخواص الباطنة ستميت وجدانها كالحكم
 فان لنا خوفا وغضبا وان كان مركبا من الحس والعقل

فلحس اما ان يكون حيث السمع او غيره فان كان حسي
 السمع في النواقرت وهي قضيا التي حكم العقل بها بواسطة
 السمع من جمع كثر احوال العقل نواقرتهم على الكذب كالحكم
 بوجود مكة وبغداد وبلغ النهاية غير متحدة في عدد
 بل الحاكم بحال العدد حصول البقيس ومن الناس من عين
 عدد النواقرت وجس شيء وان كان غير حسي السمع فاما
 ان يحتاج العقل في الحكم الى اكثر الشايد من بعد اخرى او
 لا يحتاج فان احتاج في الحكم بان شرب السم قويا
 مسهل بواسطة مشايدان منكرين وان لم يحتاج الى اكثر
 للشايد في الحكم بان نور القمر مستفاد من الشمس
 لاختلاف أشكاله النورية باختلاف اوضاعه من التمدد
 قويا وبعدا والحدس هو سرعة الانفعال عن المبادئ الى المطالبات
 ويقابل الفكر فانه حركة الذين نحو المبادئ ورجوعها
 عن المطالبات فلا بد في من حركتين بخلاف الحدس الذي لا حركة
 منه اصلا والانتقال فيه يسير بحكة فان الحركة تدبر بحكة
 الوجود والانتقال فيه الى الوجود وحقيقة ان يسير
 المبادئ للرب في الذين فيحصل في المطالبات في الحجة والحدس

المؤلف من الشهادة والسمعة يستجديا والفرض من الزام
 الخضم وامتناع من يوافق عن ادراك مقدمتها البهجة
 ومنها المقبولات وهي قضايا تؤخذ من يعتقد في أمم
 لا سيما وهي من المعجزة والكرامات كالانبياء والاولياء
 واما الاختصاص بمزيد عقل ودين كاهل العلم والزم وهو
 نافعه جدا في تعظيم امر الله تعالى والشفقة على خلقه
 نع ومنها المظنون وهي قضايا يحكم بها العقل حكما راجحا
 مع تجوز نقيضها كقولنا فلا يطوف بالليل وكل من
 يطوف في فهو سارق والقياس المركب من المقبولات والمظنونات
 يستجديا والفرض منها ترغيب الناس فيما ينفعهم من امور
 معاشهم ومعاوهم كما يفعل الخطباء والوعظاء ومنها
 الخيال وهي قضايا يحل بها فناء نفيها النفس قبضا وسطا
 فنفر منها او ترغيبا كما اذا قيل للموتى قوتة سبب الانسبط
 النفس ورغبت في شربها واذا قيل العسل مره مره
 انقضت ونفدت عنه والقياس المؤلف منها يستجديا
 والفرض منها انفعال النفس بالترغيب والترهيب ويبدو في
 ذلك ان يكون التعر على وزن او يتد بصوت طيب

ومنها

ومنها الوهميات وهي قضايا كاذبة يحكم بها الوهم في
 امور غير محسوسة واما فدينا الامور بالوهم لان حكم
 الوهم في المحسوس ليس كالذي كان حكم المحسوس
 وفيه الشهوات وذلك لان الوهم قوة جسمانية للانسان
 بها يدرك الحقائق المنزعة من المحسوس فهو تابعه لا فاعله
 حكمت على المحسوس باحكامها كان حكمها صحيحا وان
 حكمت على غير المحسوس باحكامها كان كاذبا حكم بان كل موجود
 مشار اليه وان وراء العالم فضاء لا يشاهد لان الوهم
 والحسن يستفاد على النفس من جهة البهائم مستجديا لهما حتى
 ان احكام الوهميات ربما لم يميز عندها من الاولياء ولو لادفع
 العقل والشرع وتكثيرها احكام الوهم بقى النبا سها
 بالاولياء ولم يكبر نفع اصلا وهما يعرف به كذب الوهم
 انه يساعده العقل في المقدمة المتبعة لنقيض ما حكم
 بها كما يحكم الوهم بالخوف على الموتى مع انه يوافق العقل
 في ان الميت جمد والحجاد لا يخاف من المتنجس لقولنا الميت
 لا يخاف من فاذا وصل العقل والوهم الى نتيجة نكرو الوهم
 وانكروها والقياس المركب منها يستجديا سفسط والفرض

من غلبت الطبيعة واسكانه واعظم فالذئب مع فيها الاخر
 عنها **قال** والغالبه قياس بنفسه **اقول** الغالبه قياس
 فاسد اما من جهة الصورة او من جهة المادة اما من جهة الصورة
 فان لا يكون على رتبة متجه لا اختلاف الشريط الكمية والكيفية
 والله كما اذا كان كبري الشكل الاول خربة او صوفي سالبه
 او صكة واما من جهة المادة فان يكون المطلوب وبعض مقتضا
 شيئا واحدا وهو الحصاره على المطلوب كقولنا كل انسان
 بشر وكل بشر حيوان فكل انسان حيوان او بان يكون بعض المقدم
 كاذبة شيعة بالصادق وشبه الكاذب بالصادق فاما من
 حيث الصورة او من حيث المعنى اما من حيث الصورة
 فكقولنا الصورة النفس المنفوس على الجداراتها فليس كل
 فرس حيوان يتبع ان تلك الصورة صالحة واما من حيث
 المعنى فكعدم رعاية وجود الموضوع في الوجهة كقولنا
 كل انسان وفرس فهو انسان وكل انسان وفرس فهو
 فرس يتبع ان بعض الانسان فرس والفاظه ان موضوع
 المقدمتين ليس بوجوده ليس هو موجود بصدق على انه
 انسان وفرس وكوضع القضية الطبيعية مقام الكلية كقولنا

ان صورة الانسان قد تتغير
 في صورته كصورة الفرس
 فان صورة الانسان قد تتغير
 في صورته كصورة الفرس

ان صورة الانسان قد تتغير
 في صورته كصورة الفرس

ان صورة الانسان قد تتغير
 في صورته كصورة الفرس

ان صورة الانسان قد تتغير
 في صورته كصورة الفرس

انسان حيوانا والحيوان جنس نتج ان الانسان جنس ربا
 بغير العبارة وبفالمثل ثلث للحيوان ثابت للانسان
 والثابت للثابت للثابت ثابت لذلك التي فيكون الجنس الثاني
 للانسان ووجه الغلط ان الكبرى ليست كلية وكذا الذهب
 ملكة الخارجة كقولنا الحدوث حادث وكل حادث فله
 حدوث فالحدوث له حدوث وكذا الخارجة فكل
 الذهبات كقولنا الجوهر موجود في الذهب وكل موجود
 في الذهب قايم بالذهب وكل قايم بالذهب عرض نتج ان
 الجوهر عرض فلا بد من مراعاة جميع ذلك لتلايق الغلط
 وفي اخذ وضع الطبيعة مقام الكلية من باب غلط المادة
 نظرا لان القيد في جنس الاختلال بشرط الانتاج الذي
 هو الكلية ومن سبيل الغلط ان قابلية الحكم فهو
 سوفسطائى وان قابلية الجلد فهو من اغبي **قال**
 البحث الثاني في اجزاء العلوم **اقول** اجزاء العلوم ثلاثة
 موضوعات ومبادئ ومساائل الموضوعات فقد عرفت
 في صدر الكتاب وهو اما واحد كالعقد والحساب
 واما امور متعددة ولا بد من اشتراكها في امر ملاحظة

ان صورة الانسان قد تتغير
 في صورته كصورة الفرس

في سائر مباحث العلم كموضوعات هذا الفن فانها مشتركة
 في الاصل المطابق لوجوه ^{الارواح} والاحراز ان يكون العلوم المنفردة
 علما واحدا واما للبادي في التي يتوقف عليها مسائل العلم
 وهي اما تصور او اما تصديق اما التصور في حدود
 الموضوعات واخرها وجزئياتها واعراضها الذاتية واما
 التصديق في مقابله بنفسها وبشيء علمي او ما منعا رة كقولنا
 في علم الهندسة المغاير للمساوية شئ واحد منسبا
 واما غير تبينه بنفسها فان ادع عن التعليم بها بحسب
 ستمت اصولا موضوعه كقولنا ان فصل بين كل نقطتين
 بخط مستقيم وان تلقى بالانكار والشك ستمت مصادر
 كقولنا ان نعل ياتي بخد وعلى كل نقطه ثقب دائرة
 وفي كونه الموضوع جزء من العلم على حدة نظرا لان اريد
 به التصديق بالموضوع الموضوع في حيث من اجزاء
 العلم لعدم توقف العلم عليه بل هي من مقدمات الشروع فيه
 على ما مر وان اريد به تصور الموضوع فهو المبادي
 وحيث الآخر بالاستعلاء واما المسائل في المطالب
 التي يبرهن عليها في العلم ان كانت كسبية ولها موضوعات

في سائر مباحث العلم
 كموضوعات هذا الفن

ونحوها اما موضوعها ففديكون موضوع العلم كقولنا كل مقدار
 اما مشترك واما خاصين والمقدار من موضوع علم الهندسة
 وقد يكون موضوع العلم مع عرض ذاتي كقولنا كل مقدار ^{وسط}
 في النسبة فهو ضلع ما يحيط به الطرفان فالمقدار موضوع
 العلم وقد اخذ في المسئلة مع كونه وسطا في النسبة وهو
 عرض ذاتي وقد يكون نوع موضوع العلم كقولنا كل خط يمكن
 فان الخط نوع من المقدار وقد يكون نوع موضوع العلم مع
 عرض ذاتي كقولنا كل خط نام على خط فان زاويتي خسينه
 قائمتان ومنه ثابتا لهما فالخط نوع من المقدار وقد اخذ
 في المسئلة مع قيامه على خط وهو عرض ذاتي للمقدار وقد
 عرضا ذاتيا كقولنا كل مثلث فان زواياه مثل قائمتين
 فالمثلث عرض ذاتي للمقدار وقد يكون نوع عرضا ذاتي
 كقولنا كل مثلث منساو كالساقين فان زواياي قائمتين
 منسبة وهذه موضوعات المسائل وبالجملة هي امام موضوعات
 العلم او جزئياتها واعراضها الذاتية او جزئياتها واما
 جمولاتها في الاعراض الذاتية بموضوع العلم فالابدان يكون
 خارجة عن موضوعاتها لا امتناع ان يكون جزا شئ مطلوباً

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, written in a cursive style.

بالمهرنان لان اجزاء بيته الثبوت للشئ ولكن
هذا آخر ما وردنا ابراده في هذا الاوراق والحمد
الوجود ومفضل الاشراف والصلوة على ائمتنا
البشع على الاطراف المبعوث لتبلغ
الاحكام الخلد بقوم يعون الله

الملاك الوهاب في بلاد

انقوی مدرسه

بیشل اخی فی شهر

هذا المقعد يوم الاحد

ثلاث وعشرون

في وقت الظفر غفر الله

لنا ولوا دينا

ولست از نا

بسم الله

وعشرون

ما تثنى

والف

[illegible]

ਗੁਰਮਤਿ ਨਾਮੁ ਹੈ ॥ ਗੁਰਮਤਿ ਨਾਮੁ ਹੈ ॥

1	9	.
5	5	2
1	0	1
1	4	.
1	7	7
<hr/>		
1	4	.
1	1	2
5	5	1
4	4	7
1	7	7
1	4	9
<hr/>		
1	4	1
1	1	7
1	4	5
1	0	1
1	7	0
5	4	1
<hr/>		
5	0	0
5	7	.
5	9	7
5	1	5
1	4	.
1	1	2
4	7	4
5	4	9
1	2	2
1	2	7
1	4	5
1	0	5
<hr/>		
2	2	2
1	1	0
1	5	4
1	4	.
1	1	4
1	1	.
0	4	0
1	1	.
1	1	0
1	1	0
5	5	1
0	4	1
5	1	1
1	7	5
5	4	2
4	.	7
4	.	7
4	.	5
5	0	2
1	.	4
1	0	5

[illegible]

1 5 . .
 1 1 . .
 1 . 1 .
 1 7 2 .
 1 7 2 .

 7 0 9 .
 1 . 1 .
 1 0 1 .
 1 . 1 .
 1 . 1 .

 1 1 2 5 .
 . . 7 4 .
 . . 9 4 .
 . 1 7 0 4
 . 1 5 5 5
 . . 9 1 2
 . 1 5 1 .
 . 1 5 2 .
 . 1 0 9 4
 . 1 2 2 .
 . 5 9 2 .

 5 0 7 1 1
 . 5 1 7 2
 5 . 4 5 .

 5 1 1 1 5

 . 5 9 2 5
 . 5 9 1 .
 . 5 2 . .
 . 5 4 5 .
 . 5 5 1 .

 1 5 4 5 5

[illegible]

۱۰۱